



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الموجز

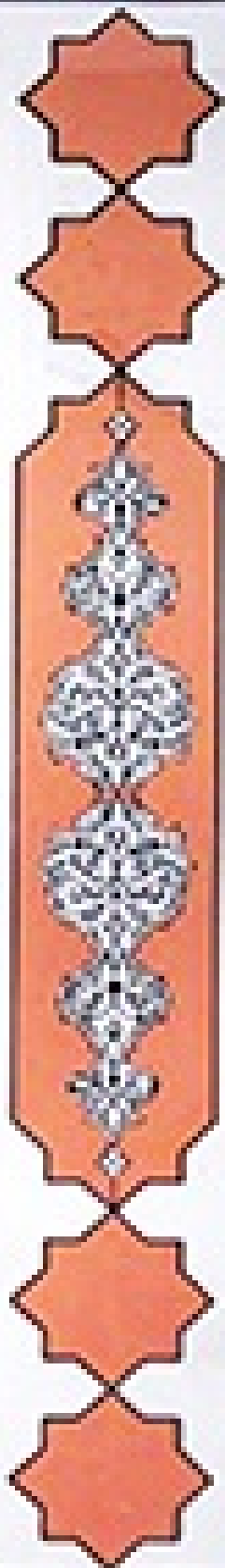
فصول الفقه

يُحْيِي عَنْ الْأَعْرَابِ اللَّفْظِيَّةَ وَالْعَقْلِيَّةَ

دورة أصولية موجزة
للمبتدئين في هذا العلم

تأليف
العلامة المحقق
جعفر السبحاني

مركز دار الحديث العامية - بيروت
توزيعه في كل من بيروت ودمشق واللاذقية
والحماة والحمص ودمشق واللاذقية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الموجز فى اصول الفقه

كاتب:

آيت الله العظمى جعفر سبحانى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الامام الصادق (عليه السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٤	الموجز فى أصول الفقه
١٤	اشاره
١٤	اشاره
١٨	مقدمه المؤلف
٢٠	الفهرس العام لهذا الكتاب
٢١	المقدمه
٢١	اشاره
٢٢	الأمر الأول : تعريف علم الأصول
٢٣	الأمر الثانى : تقسيم مباحثه
٢٣	الأمر الثالث : الوضع
٢٤	الأمر الرابع : تقسيم الدلاله إلى تصوّريه وتصديقيّه
٢٧	الأمر الخامس : الحقيقه والمجاز
٢٨	الأمر السادس : علامات الحقيقه و المجاز
٣١	الأمر السابع : الأصول اللفظيه
٣٣	الأمر الثامن : الاشتراك والترادف
٣٥	الأمر التاسع : استعمال المشترك فى أكثر من معنى
٣٦	الأمر العاشر : الحقيقه الشرعيه
٣٧	الأمر الحادى عشر : الصحيح والأعم
٣٩	الأمر الثانى عشر : هل المشتق حقيقه فى خصوص المتلبس بالمبداً بالفعل أو أعمّ منه ومما انقضى عنه المبدأ
٤٤	المقصد الأول : فى الأوامر
٤٤	اشاره
٤٥	الفصل الأول : فى مادّه الأمر
٤٨	الفصل الثانى : فى هيئه الأمر

٤٨	اشاره
٤٨	المبحث الأول : فى بيان مفاد الهيئه
٥٠	المبحث الثانى : دلالة هيئه الأمر على الوجوب
٥٠	المبحث الثالث : استفاده الوجوب من أساليب أخرى
٥١	المبحث الرابع : الأمر عقيب الحظر
٥٢	المبحث الخامس : المزه والتكرار
٥٢	المبحث السادس : الفور والتراخى
٥٤	الفصل الثالث : فى الإجزاء
٥٤	تصدير
٥٤	المبحث الأول : إجزاء الأمر الواقعى الاضطرارى عن الاختيارى
٥٦	المبحث الثانى : فى إجزاء الأمر الظاهرى عن الأمر الواقعى
٥٨	الفصل الرابع : فى مقدمه الواجب
٥٨	تعريف المقدمه
٥٨	الأول : تقسيمها إلى داخلية وخارجية
٥٩	الثانى : تقسيمها إلى عقلية وشرعية وعاديه
٥٩	الثالث : تقسيمها إلى مقدمه الوجود والصحه والوجوب والعلم
٦٠	الرابع : تقسيمها إلى السبب والشرط والمعدّ والمانع
٦١	الخامس : تقسيمها إلى مفوته وغير مفوته
٦١	السادس : تقسيمها إلى مقدمه عباديه وغيرها
٦٣	الفصل الخامس : فى تقسيمات الواجب
٦٣	اشاره
٦٣	١. تقسيم الواجب إلى مطلق و مشروط
٦٤	٢. تقسيم الواجب إلى المؤقت و غير المؤقت
٦٤	اشاره
٦٥	تتمه : هل القضاء تابع للأداء؟
٦٦	٣. تقسيم الواجب إلى النفسى و الغيرى

٦٦	٤. تقسيم الواجب إلى أصلى و تبعى
٦٦	٥. تقسيم الواجب إلى العينى و الكفائى
٦٦	٦. تقسيم الواجب إلى التعينى و التخيبرى
٦٧	٧. تقسيم الواجب إلى التوصلى و التعتدى
٦٨	الفصل السادس : فى اقتضاء الأمر بالشىء ، النهى عن ضده
٦٨	الضد العام و الخاص
٦٩	المسأله الأولى : الضد العام
٦٩	المسأله الثانیه : الضد الخاص
٧٠	الثمره الفقهيّه للمسأله :
٧١	الفصل السابع : فى نسخ الوجوب و بقاء الجواز
٧٣	الفصل الثامن : فى الأمر بالأمر بفعل ، أمر بذلك الفعل
٧٤	الفصل التاسع : فى الأمر بالشىء بعد الأمر به
٧٦	المقصد الثانى : فى النواهى
٧٦	اشاره
٧٧	الفصل الأول : فى ماده النهى و صيغته
٧٩	الفصل الثانى : اجتماع الأمر و النهى فى شىء واحد بعنوانين
٧٩	اشاره
٧٩	الأمر الأول : فى أنواع الاجتماع
٨٠	الأمر الثانى : ما هو المراد من الواحد فى العنوان؟
٨٠	الأمر الثالث : الأقوال فى المسأله
٨٣	الفصل الثالث : فى اقتضاء النهى للفساد
٨٣	اشاره
٨٣	المقام الأول : فى العبادات
٨٥	المقام الثانى : فى المعاملات
٩٠	المقصد الثالث : فى المفاهيم
٩٠	اشاره

٩١	الأمر الأول : تعريف المفهوم والمنطوق :
٩٢	الأمر الثاني : تقسيم المدلول المنطوقى إلى صريح وغير صريح :
٩٣	الأمر الثالث : النزاع فى باب المفاهيم صغرى :
٩٣	الأمر الرابع : تقسيم المفهوم إلى مخالف وموافق :
٩٤	الأمر الخامس : أقسام مفهوم المخالف
٩٤	اشاره
٩٥	الأول : مفهوم الشرط
٩٥	اشاره
٩٨	تطبيقات
١٠٠	التنبيه الأول : إذا تعدد الشرط و اتحد الجزء
١٠٢	التنبيه الثانى : فى تداخل الأسباب و المسببات و عدمه
١٠٤	الثانى : مفهوم الوصف
١٠٦	الثالث : مفهوم الغايه
١٠٩	الرابع : مفهوم الحصر
١١٣	الخامس : مفهوم العدد
١١٥	السادس : مفهوم اللقب
١١٦	المقصد الرابع : العموم و الخصوص
١١٦	اشاره
١١٨	الفصل الأول : ألفاظ العموم
١٢٠	الفصل الثانى : هل العام بعد التخصيص حقيقه أو مجاز؟
١٢٣	الفصل الثالث : حجيه العام المخصّص فى الباقي
١٢٤	الفصل الرابع : التمشك بالعام قبل الفحص عن المخصّص
١٢٥	الفصل الخامس : تخصيص العام بالمفهوم
١٢٦	الفصل السادس : تخصيص الكتاب بخبر الواحد
١٢٨	الفصل السابع : تعقيب الاستثناء للجمل المتعدده
١٢٩	الفصل الثامن : النسخ و التخصيص

١٣٢	المقصد الخامس : فى المطلق و المقيد و المجمع و المبين
١٣٢	اشاره
١٣٣	الفصل الأول : تعريف المطلق
١٣٥	الفصل الثانى : ألفاظ المطلق
١٣٧	الفصل الثالث : فى أنّ تقييد المطلق لا يوجب المجازيه
١٣٨	الفصل الرابع : مقدمات الحكمه
١٤٠	الفصل الخامس : المطلق و المقيد المتنافيان
١٤١	الفصل السادس : المجمع و المبين
١٤٤	المقصد السادس : فى الحجج و الأمارات
١٤٤	اشاره
١٤٨	المقام الأول : القطع و أحكامه
١٤٨	اشاره
١٤٨	الفصل الأول : حجّيه القطع
١٥٠	الفصل الثانى : التجزى
١٥٢	الفصل الثالث : تقسيم القطع إلى طريقتى و موضوعى
١٥٤	الفصل الرابع : قطع القطع
١٥٦	الفصل الخامس : هل المعلوم إجمالاً كالمعلوم تفصيلاً؟
١٥٩	الفصل السادس : حجّيه العقل
١٦٣	الفصل السابع : فى حجّيه العرف و السيره
١٦٧	المقام الثانى : أحكام الظن المعتبر
١٦٧	اشاره
١٦٩	الفصل الأول : حجّيه ظواهر الكتاب
١٧٣	الفصل الثانى : الشهره الفتوائيه
١٧٤	الفصل الثالث : حجّيه السنّه المحكيه بخبر الواحد
١٧٤	اشاره
١٧٥	١. الاستدلال بالكتاب العزيز

١٧٥	اشاره
١٧٥	١. آيه النبأ
١٧٨	٢. آيه النفر
١٧٩	٣. آيه الكتمان
١٧٩	٤. آيه السؤال
١٨٠	٢. الاستدلال بالروايات المتواتره
١٨٢	٣. الاستدلال بالإجماع
١٨٢	٤. الاستدلال بالسيره العقلائييه
١٨٤	الفصل الرابع : الكلام فى الإجماع
١٨٨	الفصل الخامس : حجيه قول اللغوى
١٩٠	المقصد السابع : الأصول العمليه
١٩٠	اشاره
١٩٣	الفصل الأول : أصاله البراهه
١٩٣	اشاره
١٩٤	المقام الأول : الشبهه التحريميه
١٩٤	اشاره
١٩٤	المسأله الأولى : فى الشبهه الحكميه التحريميه لأجل فقدان النص
١٩٤	اشاره
١٩٤	أدله الأصوليين على وجوب البراهه فى الشبهه الحكميه التحريميه
٢٠٠	أدله الأخباريين على وجوب الاحتياط فى الشبهه الحكميه التحريميه
٢٠٦	المسأله الثانيه : الشبهه الحكميه التحريميه لإجمال النص
٢٠٦	المسأله الثالثه : الشبهه الحكميه التحريميه لتعارض النصين
٢٠٦	المسأله الرابعه : الشبهه الموضوعيه التحريميه
٢٠٧	المقام الثانى : الشك فى الشبهه الوجوبيه
٢٠٨	الفصل الثانى : أصاله التخيير
٢٠٨	اشاره

٢٠٨	المسأله الأولى : دوران الأمر بين المحذورين لفقدان النص
٢٠٩	المسأله الثانيه : دوران الأمر بين المحذورين لإجمال النص
٢٠٩	المسأله الثالثه : دوران الأمر بين المحذورين لتعارض النصين
٢٠٩	المسأله الرابعه : دوران الأمر بين المحذورين فى الشبهه الموضوعيه
٢١١	الفصل الثالث : أصاله الاحتياط
٢١١	اشاره
٢١١	المقام الأؤل : الشبهه التحريميه
٢١١	اشاره
٢١٢	حكم الشبهه المحصوره
٢١٤	الشبهه غير المحصوره
٢١٦	المقام الثانى : الشبهه الوجوبيه
٢١٦	اشاره
٢١٦	الموضع الأؤل : الشبهه الوجوبيه الدائره بين متباينين
٢١٧	الموضع الثانى : الشبهه الوجوبيه الدائره بين الأقل والأكثر
٢١٧	اشاره
٢١٧	المسأله الأولى : دوران الأمر بين الأقل والأكثر لأجل فقدان النص
٢١٨	المسأله الثانيه : دوران الأمر بين الأقل والأكثر لأجل إجمال النص
٢١٩	المسأله الثالثه : دوران الأمر بين الأقل والأكثر لأجل تعارض النصين
٢١٩	المسأله الرابعه : دوران الأمر بين الأقل والأكثر فى الشبهه الموضوعيه
٢١٩	حكم الشكّ فى المانعيه و القاطعيه
٢٢١	الفصل الرابع : الاستصحاب
٢٢١	اشاره
٢٢١	الأؤل : تعريف الاستصحاب
٢٢١	الثانى : أركان الاستصحاب
٢٢٢	الثالث : تطبيقات
٢٢٢	الرابع : الفرق بين الاستصحاب وقاعده اليقين

- أدلّه حجّيه الاستصحاب ٢٢٣
- اشاره ٢٢٣
١. صحيحه زواره الأولى ٢٢٤
٢. صحيحه زواره الثانيه ٢٢٤
٣. حديث الأربعمائه ٢٢٤
- في تنبيهات الاستصحاب ٢٢٧
- التنبيه الأول : في فعليه الشك ٢٢٧
- التنبيه الثاني : في استصحاب الكلّي ٢٢٧
- التنبيه الثالث : عدم حجّيه الأصل المثبت ٢٢٩
- التنبيه الرابع : تقدّم الأصل السببي على المسببي ٢٣١
- التنبيه الخامس : تقدّم الاستصحاب على سائر الأصول ٢٣٢
- المقصد الثامن : في تعارض الأدلّه الشرعيه ٢٣٣
- اشاره ٢٣٣
- الفصل الأول : في الجمع بين الدليلين أو التعارض غير المستقر ٢٣٥
- الفصل الثاني : التعارض المستقر أو إعمال الترجيح و التخيير ٢٤٠
- اشاره ٢٤٠
- الأول : ما هي القاعده الأولى عند التعارض؟ ٢٤٠
- الثاني : ما هي القاعده الثانيه عند التعارض؟ ٢٤١
- اشاره ٢٤١
- الصوره الأولى : الخبران المتعارضان المتكافئان ٢٤١
- الصوره الثانيه : الخبران المتعارضان غير المتكافئين ٢٤٣
- اشاره ٢٤٣
- الأمر الأول : في بيان المرجّحات الخبريه ٢٤٤
- اشاره ٢٤٤
- أ. الترجيح بصفات الراوى ٢٤٤
- ب : الترجيح بالشهره العمليّه ٢٤٤

- ج : الترجيح بموافقته الكتاب - ٢٤٦ -----
- د : الترجيح بمخالفه العامه - ٢٤٨ -----
- وجه الإفتاء بالتقيه - ٢٤٨ -----
- الأمر الثاني : الأخذ بالمرجحات لازم - ٢٤٩ -----
- الأمر الثالث : التعدى من المنصوص إلى غير المنصوص - ٢٥٠ -----
- خاتمه المطاف : التعارض على نحو العموم والخصوص من وجه - ٢٥١ -----
- فهرس المحتويات - ٢٥٣ -----
- تعريف مركز - ٢٦٣ -----

سرشناسه : سبحانی تبریزی، جعفر، ۱۳۰۸ -

عنوان و نام پدیدآور : الموجز فی اصول الفقه / تالیف جعفر سبحانی.

مشخصات نشر : قم : موسسه الامام الصادق علیه السلام، ۱۴۲۶ق. = ۱۳۸۴.

مشخصات ظاهری : ۲۴۸ ص.

موضوع : اصول فقه شیعه

رده بندی کنگره: BP۱۵۹/۸/س۲م۸ ۱۳۸۴

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۱۲

شماره کتابشناسی ملی: ۳۰۶۶۹۸۰

توضیح : کتاب «الموجز فی اصول الفقه»، یکی از آثار و تالیفات آیت الله شیخ جعفر سبحانی است که به زبان عربی نوشته شده است. این کتاب، در حوزه های علمیه به عنوان متن درسی تدریس می شود و جایگاه ویژه خود را پیدا کرده است. در این اثر، مهم ترین مسائل اصولی به گونه موجز مورد بحث قرار می گیرد. مقصود مؤلف از تالیف این کتاب، آشنا کردن مبتدیان، با مسائل اصول فقه است.

کتاب، مشتمل بر یک مقدمه و هشت مقصد است که در خلال این مباحث، تقریباً تمام رئوس مطالب علم اصول به گونه ای موجز بیان گردیده است.

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين .

أمّا بعد : فهذا كتاب وجيز في أصول الفقه يستعرض أهمّ المسائل الأصولية التي تعدّ أسسًا لاستنباط الأحكام الشرعية من مصادرها المعيّنة .

وقد وضعته للمبتدئين في هذا الفن ، والغرض من وراء ذلك ، إيقافهم على أمّهات المسائل من دون إيجاز مخلّ ، ولا إطناب مملّ .

لقد كان كتاب المعالم الذي ألفه الشيخ حسن بن زين الدين العاملي - قدّس الله سرّهما - هو الدراج في الحوزات العلمية لهذا الغرض ، وقد أدّى - بحق - رسالته في العصور السالفة .

غير أنّه لما طرحت بعد تأليفه ، أبحاث أصوليه جديده لم يتعرض لها هذا الكتاب ، اقتضت الحاجة إلى تأليف كتاب آخر يضمّ في طياته الأبحاث الأصولية الجديده بعبارات واضحة ، ومتلائمه مع اللغة العلمية الدارجه في الحوزه مع تطبيقات تساعد بشكل أفضل على فهم المسائل الأصولية في مختلف الأبواب والإشارة إلى مواضعها في الكتب الفقهية .

ولقد استعرضت فيه ما هو المشهور لدى المتأخرين من أصحابنا الأصوليين إلا شيئا نادرا ، وربما كان المختار عندي غيره ، لكن لم أشر إليه لتوخي الإيجاز ، وصيانته الذهن عن التشويش.

كما تركت الخوض في البحوث المطروحة في الدراسات العليا ، وربما أشرت إلى بعض عناوينها في الهامش ، وأسमितه ب «الموجز في أصول الفقه» إيعازا إلى أنّ الكتاب صورته موجزه للمسائل الأصولية المطروحة.

والنهج السائد في الكتب الدراسية هو الاقتصار على أقلّ العبارات بتعابير وافيه بالمراد وخاليه عن التعقيد وإيكال التفصيل والشرح إلى الأستاذ وإلا يخرج عن كونه متنا دراسيا. ورائدنا في تنظيم المقاصد والمباحث هو الكتب المتداوله في الأصول ، نظير الفرائد والكفایه وتقريرات الأعظم - قدس الله أسرارهم -.

والأمل أن يكون الكتاب وافيا بالغايه المنشوده ، واقعا مورد الرضا ونسأل الله سبحانه أن يوفقنا لما فيه الخير والرشاد.

المؤلف

ص: ٦

الفهرس العام لهذا الكتاب

- ١- المقدمه تتضمّن اثنى عشر أمرا.
 - ٢- المقصد الأول فى الأوامر وفيه تسعه فصول.
 - ٣- المقصد الثانى فى النواهى وفيه ستة فصول.
 - ٤- المقصد الثالث فى المفاهيم وفيه خمسه أمور وستة فصول.
 - ٥- المقصد الرابع فى العموم والخصوص وفيه ثمانيه فصول.
 - ٦- المقصد الخامس فى المطلق والمقيد والمجمل والمبين وفيه ستة فصول.
 - ٧- المقصد السادس فى الحجج والأمارات وفيه مقامان.
 - ٨- المقصد السابع فى الأصول العمليه وفيه فصول أربعه.
 - ٩- المقصد الثامن فى تعارض الأدله وفيه أمور أربعه وفصلان.
- وقبل الخوض فى المباحث الأصوليه نذكر أمورا كمقدمه للكتاب :

و فيها أمور :

الأمر الأول : تعريف علم الأصول وموضوعه وغايته.

الأمر الثاني : تقسيم المباحث الأصوليه إلى لفظيه وعقليه.

الأمر الثالث : الوضع وأقسامه الأربعة وتقسيمه أيضا إلى شخصى ونوعى.

الأمر الرابع : تقسيم الدلاله إلى تصوريه وتصديقيه.

الأمر الخامس : الحقيقه والمجاز.

الأمر السادس : علامات الحقيقه والمجاز.

الأمر السابع : الأصول اللفظيه.

الأمر الثامن : الاشتراك والترادف وإمكانهما ووقوعهما.

الأمر التاسع : استعمال المشترك فى أكثر من معنى.

الأمر العاشر : الحقيقه الشرعيه والمتشرعيه.

الأمر الحادى عشر : أن أسماء العبادات والمعاملات موضوعه للصحيح أو للأعم.

الأمر الثانى عشر : المشتق وأنه موضوع للمتلبس بالمبدأ أو للأعم.

الأمر الأول : تعريف علم الأصول

وموضوعه وغايته

إن لفظه أصول الفقه تشتمل على كلمتين تدلان على أنّ هنا أصولاً وقواعد يتكلم الفقه عليها ، فلا بدّ من تعريف الفقه أولاً ، ثمّ تعريف أصوله ثانياً.

الفقه - على ما هو المعروف في تعريفه - : هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية.

فخرج بقيد «الشرعي» العقلي ، وب «الفرعي» الاعتقادي والمسائل الأصولية وب «التفصيلية» علم المقلد بالأحكام ، فإنّه وإن كان عالماً بالأحكام ، لكنّه لا- عن دليل تفصيلي ، بل بتبع دليل إجمالي وهو حجّيه رأى المجتهد في حقّه في عامه الأحكام ، وأمّا المجتهد فهو عالم بكلّ حكم عن دليله الخاص.

الأصول وإليك بيان أمور ثلاثة فيه :

١- تعريفه : هو علم يبحث فيه عن القواعد التي يتوصّل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية عن الأدلّة.

وعلى ذلك فعلم أصول الفقه من مبادئ الفقه ، ويتكفّل بيان كيفيّة إقامه الدليل على الحكم الشرعي.

٢- موضوعه : كلّ شيء يصلح لأن يكون حجّج في الفقه ومن شأنه أن يقع في طريق الاستنباط.

فإنّه ليس كلّ قاعده علميه تصلح لأن تكون حجّج في الفقه ، فليس لمسائل العلوم الطبيعيه ولا الرياضييه ، هذه الصلاحيه ، وإنّما هي لعدد من المسائل ،

ص: ٩

كظواهر الكتاب وخبر الواحد ، والشهره الفتوائيه ، إلى غير ذلك.

٣- غايته : القدره على استنباط الأحكام الشرعيه عن أدلتها والعتور على أمور يحتج بها فى الفقه على الأحكام الشرعيه.

ومما ذكرنا يعلم وجه الحاجه إلى أصول الفقه ، فإنّ الحاجه إليه كالحاجه إلى علم المنطق ، فكما أنّ المنطق يرسم النهج الصحيح فى كيفية إقامه البرهان ، فهكذا الحال فى علم الأصول ؛ فإنّه يبيّن كيفية إقامه الدليل على الحكم الشرعى.

الأمر الثانى : تقسيم مباحثه

تنقسم المباحث الأصوليه إلى أربعة أنواع :

الأول : المباحث اللفظيه ويقع البحث فيها عن مداليل الألفاظ وظواهرها التى تقع فى طريق الاستنباط نظير ظهور صيغه الأمر فى الوجوب.

الثانى : المباحث العقليه ويقع البحث فيها عن الأحكام العقليه الكليه التى تقع فى طريق الاستنباط نظير البحث عن وجود الملازمه بين وجوب الشئ ووجوب مقدمته.

الثالث : مباحث الحجج والأمارات كالبحت عن حجّيه خبر الواحد.

الرابع : مباحث الأصول العمليه ، وهى تبحث عن مرجع المجتهد عند فقد الدليل على الحكم الشرعى.

ويمكن تقسيمها بملاك آخر وهو تقسيمها إلى مباحث لفظيه ، وعقليه وهذا هو الرائج بين المتأخرين ورتبنا كتابنا على ترتيب مباحث الكفايه.

الأمر الثالث : الوضع

إنّ دلالة الألفاظ على معانيها دلالة لفظيه وضعيه والوضع قد عرّف بوجوه

أوضحها :

جعل اللفظ في مقابل المعنى وتعيينه للدلالة عليه.

وربما يعرّف : أنّه نحو اختصاص اللفظ بالمعنى وارتباط خاص بينهما ناشئ من تخصيصه به تاره ، ويسمى بالوضع التعيينى ، وكثره استعماله فيه أخرى ويسمى بالوضع التعيينى.

والفرق بين التعريفين واضح ، فإنّ الأوّل لا يشمل إلاّ التعيينى بخلاف الثانى فأنّه أعمّ منه ومن التعيينى.

أقسام الوضع

ثمّ إنّ للوضع - فى مقام التصرّو - أقساما أربعة :

١- الوضع الخاص والموضوع له الخاص .

٢- الوضع العام والموضوع له العام .

٣- الوضع العام والموضوع له الخاص .

٤- الوضع الخاص والموضوع له العام .

ثمّ إنّ الميزان فى كون الوضع خاصّا أو عامّا هو كون المعنى الملحوظ حين الوضع جزئيا أو كلّيا .

فإن كان الملحوظ خاصّا ووضع اللفظ بازائه ، فهو من القسم الأوّل ، كوضع الأعلام الشخصيه .

وإن كان الملحوظ عامّا ووضع اللفظ بازائه ، فهو من القسم الثانى ، كأسماء الأجناس .

وإن كان الملحوظ عامّا ولم يوضع اللفظ بازائه بل وضع لمصاديق ذلك

ص: ١١

العام ، فهو من القسم الثالث ، كالأدوات والحروف على ما هو المشهور ، فالواضع على هذا القول تصوّر مفهومي الابتداء والانتهاء الكلّين ثمّ وضع لفظه «من» و «إلى» لمصاديقهما الجزئيه التي يعبر عنها بالمعاني الحرفيه.

وإن كان الملحوظ خاصًا ، ووضع اللفظ للجامع بين هذا الخاص والفرد الآخر ، فهو من القسم الرابع.

المعروف إمكان الأولين ووقوعهما في عالم الوضع ، وإمكان الثالث ، وإنّما البحث في وقوعه. وقد عرفت أنّ الوضع في الحروف من هذا القبيل.

إنّما الكلام في إمكان الرابع فضلًا عن وقوعه ، فالمشهور استحاله الرابع فيقع الكلام فيما هو الفرق بين الثالث حيث قيل بإمكانه ، والرابع حيث قيل بامتناعه.

وجهه : أنّ الملحوظ العام في القسم الثالث له قابليه الحكايه عن مصاديقه وجزئياته، فللواضع أن يتصوّر مفهوم الابتداء والانتهاء ويضع اللفظ لمصاديقهما التي تحكى عنها مفاهيمهما.

وهذا بخلاف الرابع فإنّ الملحوظ لأجل تشخصه بخصوصيات يكون خاصًا ، ليست له قابليه الحكايه عن الجامع بين الأفراد ، حتى يوضع اللفظ بازائه.

وبالجملة العام يصلح لأن يكون مرآه لمصاديقه الواقعه تحته ، ولكن الخاص لأجل تضيّقه وتقيّده لا يصلح أن يكون مرآه للجامع بينه وبين فرد آخر.

تقسيم الوضع بحسب اللفظ الموضوع

ثمّ إنّ ما مرّ كان تقسيما للوضع حسب المعنى ، وثمره تقسيم آخر له حسب اللفظ الموضوع إلى شخصي ونوعي.

فإذا كان اللفظ الموضوع متصوّرًا بشخصه ، فيكون الوضع شخصيًا كتصوّر

لفظ زيد بشخصه ؛ وأما إذا كان متصوّرا بوجهه وعنوانه ، فيكون الوضع نوعيّا ، كهيئته الفعل الماضي التي هي موضوعه لانتساب الفعل إلى الفاعل في الزمان الماضي ، ولكن الموضوع ليس الهيئته الشخصيه في ضرب أو نصر مثلا ، بل مطلق هيئته «فعل» ، في أيّ ماله من المواد تحققت ، وبذلك يعلم أنّ وضع الهيئته في الفاعل والمفعول والمفعال هو نوعي لا شخصي.

الأمر الرابع : تقسيم الدلاله إلى تصوّريه وتصديقيّه

تنقسم دلاله اللفظ إلى تصوّريه وتصديقيّه.

فالدلاله التصوّريه : هي عبارته عن انتقال الذهن إلى معنى اللفظ بمجرد سماعه وإن لم يقصده اللفظ ، كما إذا سمعه من الساهي أو النائم.

وأما الدلاله التصديقيّه : فهي دلاله اللفظ على أنّ المعنى مراد للمتكلّم ومقصود له.

فالدلاله الأولى تحصل بالعلم باللغه ، وأما الثانيه فتتوقف على أمور :

أ. أن يكون المتكلم عالما باللغه.

ب. أن يكون في مقام البيان والإفاده.

ج. أن يكون جادا لا هازلا.

د. أن لا ينصب قرينه على خلاف المعنى الحقيقي.

الاستعمال الحقيقي : هو إطلاق اللفظ وإرادته ما وضع له ، كإطلاق الأسد وإرادته الحيوان المفترس .

وأمّا المجاز : فهو استعمال اللفظ فى غير ما وضع له ، مع وجود علقه بين الموضوع له والمستعمل فيه بأحد العلائق المسوّغه ، كإطلاق الأسد وإرادته الرجل الشجاع .

ثمّ إذا كانت العلقه هى المشابهه بين المعنيين فيطلق عليه الاستعارة ، وإلاّ فيطلق عليه المجاز المرسل كإطلاق الجزء وإرادته الكلّ كإطلاق العين والرقبه وإرادته الإنسان .

هذا هو التعريف المشهور للمجاز ، وهناك نظر آخر موافق للتحقيق ، وحاصله : إنّ اللفظ - سواء كان استعماله حقيقياً أو مجازياً - يستعمل فيما وضع له ، غير أنّ اللفظ فى الأوّل مستعمل فى الموضوع له من دون أى ادّعاء ومناسبه ، وفى الثانى مستعمل فى الموضوع له لغايه ادّعاء أنّ المورد من مصاديق الموضوع له ، كما فى قول الشاعر :

لدى أسد شاكى السلاح مقذّف*** له لبد أظفاره لم تقلّم (١)

فاستعمل لفظ الأسد - حسب الوجدان - فى نفس المعنى الحقيقي لكن بادّعاء أنّ المورد - أى الرجل الشجاع - من مصاديقه وأفراده حتّى أثبت له آثار الأسد من اللبد والأظفار ، وهذا هو خيره أستاذنا السيد الإمام الخمينى قدس سره . (٢)

ص : ١٤

١- البيت لزهير بن أبى سلمى ، وهو فى ديوانه ص ٢٤ ؛ ولسان العرب ج ٩ ، ص ٢٧٧ ، قذف .

٢- تهذيب الأصول : ١ / ٤٤ .

والحاصل : أنه لو كان تفهيم المعنى الموضوع له هو الغايه من وراء الكلام ، فالاستعمال حقيقى ، وإن كان مقدّمه ومرآه لتفهم فرد ادّعائى ولو بالقرينه فالاستعمال مجازى.

الأمر السادس : علامات الحقيقه و المجاز

إذا استعمل المتكلم لفظا فى معنى معيّن ، فلو علم أنه موضوع له ، سمى هذا الاستعمال حقيقيا ، وأمّا إذا شكّ فى المستعمل فيه وأنه هل هو الموضوع له أو لا؟ فهناك علامات تميّز بها الحقيقه عن المجاز.

١- التبادر :

هو انسباق المعنى إلى الفهم من نفس اللفظ مجرّدا عن كلّ قرينه ، وهذا يدلّ على أنّ المستعمل فيه معنى حقيقى ، إذا ليس لحضور المعنى فى الذهن سبب سوى أحد أمرين ، إمّا القرينه ، أو الوضع ، والأوّل منتف قطعاً كما هو المفروض ، فيثبت الثانى.

٢- صحّحه الحمل والسلب :

إنّ صحّحه الحمل دليل على أنّ الموضوع الوارد فى الكلام قد وضع للمحمول كما أنّ صحّحه السلب دليل على عدم وضعه له.

توضيحه : أنّ الحمل على قسمين :

الأوّل : الحمل الأوّل الذاتى ، وهو ما إذا كان المحمول نفس الموضوع مفهوماً بأن يكون ما يفهم من أحدهما نفس ما يفهم من الآخر ، مع اختلاف بينهما

ص: ١٥

فى الإجمال والتفصیل كما إذا قلنا : الأسد حیوان مفترس ، والإنسان حیوان ناطق .

الثانى : الحمل الشائع الصناعى ، وهو ما إذا كان الموضوع مغايرا للمحمول فى المفهوم ، ومتحدا معه فى الخارج ، كما إذا قلنا : زید إنسان ، فما يفهم من أحدهما غیر ما يفهم من الآخر غیر أنهما متحققان بوجود واحد فى الخارج .

إذا اتضح ما تلوناه عليك ، فاعلم أن المقصود من أن صحه الحمل أو صحه السلب علامه للحقیقه والمجاز هو القسم الأول ، فصحه الحمل والهوهویه تكشف عن وحده المفهوم والمعنى وهو عباره أخرى عن وضع أحدهما للآخر ، كما أن صحه السلب تكشف عن خلاف ذلك ، مثلا- إذا صح حمل حیوان المفترس على الأسد بالحمل الأولی يكشف عن أن المحمول نفس الموضوع مفهوما ، وهو عباره أخرى عن وضع أحدهما للآخر ، كما أنه إذا صح سلب حیوان الناطق عن الأسد بالحمل الأولی كما إذا قيل : الأسد ليس حیوانا ناطقا يكشف عن التغاير المفهومى بينهما ، وهو یلازم عدم وضع أحدهما للآخر .

٣- الأطراد :

هى العلامه الثالثه لتمييز الحقیقه عن المجاز وتوضیح ذلك : إذا اطرّد استعمال لفظ فى أفراد كلّی بحیثیه خاصّه ، كاستعمال «رجل» باعتبار الرجولیه ، فى زید وعمرو وبكر ، مع القطع بعدم كونه موضوعا لكلّ واحد على حده ، يستكشف منه وجود جامع بین الأفراد قد وضع اللفظ بازائه .

فالجاهل باللغه إذا أراد الوقوف على معانى اللغات الأجنبيه من أهل اللغه ، فليس له سبیل إلا الاستماع إلى محاوراتهم ، فإذا رأى أن لفظا خاصّا يستعمل مع محمولات عديده فى معنى معین ، كما إذا قال الفقيه : الماء طاهر ومطهر ، وقال الكیمیائى : الماء رطب سیال ، وقال الفیزیائى : الماء لا لون له ، يقف على أن اللفظ

ص : ١٦

موضوع لما استعمل فيه ، لأنّ المصحح له إما الوضع أو العلقه ، والثاني لا أطراد فيه ، فيتعيّن الأوّل.

ولنذكر مثالا- آخر: إنّ آية الخمس ، أعنى قوله سبحانه : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِإِذَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) (الأنفال/ ٤١) توجب إخراج الخمس عن الغنيمه.

فهل الكلمه (الغنيمه) موضوعه للغنائم المأخوذه فى الحرب ، أو تعمّ كلّ فائده يحوزها الإنسان من طرق شتى؟

يستكشف الثانى عن طريق الأطراد فى الاستعمال ، فإذا تتبعنا الكتاب والسنة نجد أطراد استعمالها فى كلّ ما يحوزه الإنسان من أى طريق كان.

قال سبحانه : (تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ) (النساء / ٩٤)، والمراد مطلق النعم والرزق.

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى مورد الزكاه : «اللهم اجعلها مغنما» (١) ، وفى مسند أحمد : «غنيمه مجالس الذكر الجنة» ، وفى وصف شهر رمضان : غنم المؤمن.

فهذه الاستعمالات الكثيره المطّرده ، تكشف عن وضعها للمعنى الأعم.

وهذا هو الطريق المألوف فى اقتناص مفاهيم اللغات ومعانيها وفى تفسير لغات القرآن، ومشكلات السنّه ، وعليه قاطبه المحققين ، ويطلق على هذا النوع من تفسير القرآن ، التفسير البيانى.

ص: ١٧

١- للوقوف على مصادر الروايات عليك بمراجعته الاعتصام بالكتاب والسنة ، ص ٩٢.

المراد من تنصيص أهل اللغة هو تنصيص مدوّنى معاجم اللغة العربيه ، فإنّ مدوّنى اللغة الأوائل كالخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٠ هـ) مؤلّف كتاب «العين»، والجوهري (ت ٣٩٨ هـ) مؤلّف الصحاح قد دوّنوا كثيرا من معانى الألفاظ من ألسن القبائل العربيه وسكّان البادية ، فتنصيص مثل هؤلاء يكون مفيدا للاطمئنان بالموضوع له.

هذا وسيأتى (١) تفصيل الكلام فى حجّيه قول اللغوى فانتظر.

الأمر السابع : الأصول اللفظيه

إنّ الشكّ فى الكلام يتصوّر على نحوين :

أ. الشكّ فى المعنى الموضوع له ، كالشكّ فى أنّ الصعيد هل وضع للتراب أو لمطلق وجه الأرض؟

ب. الشكّ فى مراد المتكلّم بعد العلم بالمعنى الموضوع له.

أمّا النحو الأوّل من الشكّ فقد مرّ الكلام فيه فى الأمر السادس ، وعلمت أنّ هناك علامات يميز بها المعنى الحقيقى عن المجازى.

وأمّا النحو الثانى من الشكّ فقد عقد له هذا الأمر ، فنقول : إنّ الشكّ فى المراد على أقسام ، وفى كلّ قسم أصل يجب على الفقيه تطبيق العمل عليه ، وإليك الإشاره إلى أقسام الشكّ والأصول التى يعمل بها :

ص : ١٨

١- أصاله الحقيقه

إذا شكَّ في إرادته المعنى الحقيقى أو المجازى من اللفظ ، بأن لم يعلم وجود القرينه على إرادته المعنى المجازى مع احتمال وجودها ، كما إذا شك في أنّ المتكلم هل أراد من الأسد في قوله : رأيت أسدا ، الحيوان المفترس أو الجندى الشجاع؟ فعندئذ يعالج الشكَّ عند العقلاء بضابطه خاصه ، وهى الأخذ بالمعنى الحقيقى ما لم يدلّ دليل على المعنى المجازى ، وهذا ما يعبر عنه بأصاله الحقيقه.

٢- أصاله العموم

إذا ورد عام فى الكلام كما إذا قال المولى : أكرم العلماء وشكَّ فى ورود التخصيص عليه وإخراج بعض أفرادهم كالفاسق ، فالأصل هو الأخذ بالعموم وترك احتمال التخصيص ، وهذا ما يعبر عنه بأصاله العموم.

٣- أصاله الإطلاق

إذا ورد مطلق وشك فى كونه تمام الموضوع أو بعضه ، كما قال سبحانه : (أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) (البقره / ٢٧٥) واحتمل أنّ المراد هو البيع بالصيغه دون مطلقه ، فالمرجع عندئذ هو الأخذ بالإطلاق وإلغاء احتمال التقييد ، وهذا ما يعبر عنه بأصاله الإطلاق.

٤- أصاله عدم التقدير

إذا ورد كلام واحتمل فيه تقدير لفظ خاصّ ، فالمرجع عند العقلاء هو عدم التقدير إلا أن تدلّ عليه قرينه ، كما فى قوله سبحانه : (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) (يوسف/٨٢) والتقدير أهل القرية ، وهذا ما يعبر عنه بأصاله عدم التقدير.

إذا كان اللفظ ظاهراً فى معنى خاص دون أن يكون نصاً فيه بحيث لا يحتمل معه الخلاف ، فالأصل الثابت عند العقلاء هو الأخذ بظهور الكلام وإلغاء احتمال الخلاف، وهذا ما يعبر عنه بأصاله الظهور.

ثم إنَّ الأصول السابقه مصاديق لأصاله الظهور.

وهذه الأصول ممّا يعتمد عليها العقلاء فى محاوراتهم ولم يردع عنها الشارع فهى حجّه.

الأمر الثامن : الاشتراك والترادف

الاشتراك عبارته عن كون اللفظ الواحد موضوعاً لمعنيين أو أكثر بالوضع التعيينى أو التعينى.

ويقابله الترادف ، وهو وضع اللفظين أو الأكثر لمعنى واحد كذلك.

واختلفوا فى إمكان الاشتراك أولاً ووقوعه بعد تسليم إمكانه ثانياً فذهب الأكثر إلى الإمكان ، لأنَّ أدلّ دليل عليه هو وقوعه ، فلفظه العين تستعمل فى الباكيه والجاريه ، وفى الذهب والفضه.

ومردّ الاشتراك إلى اختلاف القبائل العربيه القاطنه فى أطراف الجزيره فى التعبير عن معنى الألفاظ ، فقد كانت تلزم الحاجه طائفه إلى التعبير عن معنى بلفظ ، وتلزم أخرى التعبير بذلك اللفظ عن معنى آخر ، ولما قام علماء اللغه بجمع لغات العرب ظهر الاشتراك اللفظى.

وربّما يكون مردّه إلى استعمال اللفظ فى معناه المجازى بكثره إلى أن يصبح الثانى معنى حقيقياً ، كلفظ الغائط ، فهو موضوع للمكان الذى يضع فيه الإنسان ،

ثم كُنِّي به عن فضله الإنسان ، إلى أن صار حقيقه فيها مع عدم هجر المعنى الأول.

نعم ربّما يذكر أهل اللغه للفظ واحد معانى عديده ، ولكنها ربما تكون من قبيل المصاديق المختلفه لمعنى واحد ، وهذا كثير الوقوع فى المعاجم. (١)

وقد اشتمل القرآن على اللفظ المشترك ، كالنجم المشترك بين الكوكب والنبات الذى لا ساق له ، قال سبحانه : (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى) (النجم / ١).

وقال سبحانه : (وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ) (الرحمن / ٦).

هذا كله فى المشترك اللفظى.

وأما المشترك المعنوى ، فهو عبارته عن وضع اللفظ لمعنى جامع يكون له مصاديق مختلفه ، كالشجر الذى له أنواع كثيره.

تنبيه

إنّ فهم المعنى المجازىّ بحاجه إلى قرينه ، كقولك «يرمى» أو «فى الحمام» فى «رأيت أسدا يرمى أو فى الحمام» كما أنّ تعيين المعنى المراد من بين المعانى المتعدده للفظ المشترك يحتاج إلى قرينه كقولنا : «باكيه» أو «جاريه» فى عين باكيه ، أو عين جاريه ، لكن قرينه المجاز قرينه صارفه ومعينه ، وقرينه اللفظ المشترك قرينه معينه فقط ، والأولى آيه المجازيه دون الثانيه.

ص: ٢١

١- ذكر الفيروزآبادى فى كتاب «القاموس المحيط» للقضاء معانى متعدده كالحكم ، الصنع ، الحتم ، البيان ، الموت ، الإتمام وبلوغ النهايه ، العهد ، الإيضاء ، الأداء مع أنّ الجميع مصاديق مختلفه لمعنى فارد ، ولذلك أرجعها صاحب المقاييس إلى أصل واحد ، فلاحظ.

الأمر التاسع : استعمال المشترك في أكثر من معنى

إذا ثبت وجود اللفظ المشترك ، يقع الكلام حينئذ في جواز استعماله في أكثر من معنى واحد في استعمال واحد ، بمعنى أن يكون كل من المعنيين مراداً باستقلاله ، كما إذا قال : اشترت العين ، واستعمل العين في الذهب والفضة .

فخرج ما إذا استعمله في معنى جامع صادق على كلا المعنيين ، كما إذا استعمل العين في «المسمى بالعين» فإنّ الذهب والفضة داخلان تحت هذا العنوان ، فهذا النوع من الاستعمال ليس من قبيل استعمال المشترك في أكثر من معنى .

إذا علمت ذلك ، فاعلم أنّه اختلف في جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد على أقوال أربعة :

أ. الجواز مطلقاً .

ب. المنع مطلقاً .

ج. التفصيل بين المفرد وغيره والتجوز في الثاني .

د. التفصيل بين الإثبات والنفي والتجوز في الثاني .

والحق جوازه مطلقاً ، وأدلّ دليل على إمكانه وقوعه ، ويجد المتتبع في كلمات الأدباء نماذج من هذا النوع في الاستعمال : يقول الشاعر في مدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

المرتمى في الدجى ، والمبتلى بعمى***والمشكى ظمأً والمبتغى دينا

يأتون سدّته من كلّ ناحيه***ويستفيدون من نعمائه عينا

فاستخدم الشاعر لفظ «العين» في الشمس ، والبصر ، والماء الجاري والذهب ؛ حيث إنّ المرتمى في الدجى ، يطلب الضياء ؛ والمبتلى بالعمى ، يطلب العين الباصره ؛ والإنسان الظمآن يريد الماء ؛ والمستدين يطلب الذهب .

الأمر العاشر : الحقيقة الشرعية

ذهب أكثر الأصوليين إلى أنّ ألفاظ العبادات كالصلاه والصوم والزكاه والحج كانت عند العرب قبل الإسلام مستعمله فى معانيها اللغويه على وجه الحقيقة ، أعنى : الدعاء ، والإمساك ، والنمو ، والقصد ، وهذا ما يعبر عنه بالحقيقة اللغويه .

وإلى أنّ تلك الألفاظ فى عصر الصادقين عليهما السلام وقبلهما بقليل ، كانت ظاهره فى المعانى الشرعيه الخاصه بحيث كلما أطلقت الصلاه والصوم والزكاه تتبادر منها معانيها الشرعيه .

إنّما الاختلاف فى أنّه كيف صارت هذه الألفاظ حقيقه فى المعانى الشرعيه فى عصر الصادقين عليهما السلام وقبلهما بقليل؟ فهنا قولان :

أ. ثبوت الحقيقة الشرعية فى عصر النبوه .

ب. ثبوت الحقيقة المتشّريه بعد عصر النبوه .

أمّا الأوّل : فحاصله : أنّ تلك الألفاظ نقلت فى عصر النبى صلى الله عليه وآله وسلم من معانيها اللغويه إلى معانيها الشرعيه بالوضع التعيينى أو التعيينى حتى صارت حقائق شرعيه فى تلك المعانى فى عصره ، لأنّ تلك الألفاظ كانت كثيره التداول بين المسلمين لا سيّما الصلاه التى يؤدونها كلّ يوم خمس مرّات ويسمعونها كرارا من فوق المآذن .

ومن البعيد أن لا تصبح حقائق فى معانيها المستحدثه فى وقت ليس بقليل .

وأما الثانى فحاصله : أنّ صيروره تلك الألفاظ حقائق شرعيه على لسان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم تتوقف على الوضع وهو إما تعينى أو تعينى ، والأول بعيد جدا ، وإلا نقل إلينا ، والثانى يتوقف على كثره الاستعمال التى هى بحاجة إلى وقت طويل ، وأين هذا من قصر مدّة عصر النبوة؟!

يلاحظ عليه : أنّ عصر النبوة استغرق ٢٣ عاما ، وهى فترة ليست قصيرة لحصول الوضع التّعينى على لسانه ، وإنكاره مكابره.

ثمره البحث

وأما ثمره البحث بين القولين ، فتظهر فى الألفاظ الواردة على لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا- قرينه ، فتحمل على الحقيقة الشرعية بناء على ثبوتها وعلى الحقيقة اللغوية بناء على إنكارها.

والظاهر انتفاء الثمره مطلقا ، لعدم الشكّ فى معانى الألفاظ الواردة فى الكتاب والسنة لكى يتوقف فهم معانيها على ثبوت الحقيقة الشرعية أو نفيها إلا نادرا.

الأمر الحادى عشر : الصحيح والأعم

هل أسماء العبادات والمعاملات موضوعه للصحيح منهما ، أو لأعمّ منه؟

تطلق الصحّة فى اللغة تارة على ما يقابل المرض ، فيقال : صحيح وسقيم.

وأخرى على ما يقابل العيب ، فيقال : صحيح ومعيب.

وأما الصحه اصطلاحا فى العبادات فقد عرّفت تارة بمطابقه المأتى به للمأمور به ، وأخرى بما يوجب سقوط الإعادة والقضاء ، ويقابلها الفساد. وأما فى المعاملات فقد عرّفت بما يترتب عليه الأثر المطلوب منها ، كالملكيه فى البيع ، والزوجيه فى النكاح وهكذا.

ص: ٢٤

والمراد من وضع العبادات للصحيح هو أنّ ألفاظ العبادات وضعت لما تَمَّت أجزاءؤها وكملت شروطها ، أو لأعمّ منه ومن الناقص.

المعروف هو القول الأوّل ، واستدلّ له بوجوه (1) مسطوره في الكتب الأصوليه أوضحها : إنّ الصلاة ماهيه اعتباريه جعلها الشارع لآثار خاصه وردت في الكتاب والسنة ، منها : كونها ناهيه عن الفحشاء والمنكر ، أو معراج المؤمن ، وغيرهما ، وهذه الآثار إنّما تترتب على الصحيح لا على الأعمّ منه ، وهذا (أى ترتب الأثر على الصحيح) ممّا يبعث الواضع إلى أن يضع الألفاظ لما يحصل أغراضه ويؤمن أهدافه ، وليس هو إلاّ الصحيح. لأنّ الوضع للأعمّ الذي لا يترتب عليه الأثر ، أمر لغو.

استدلّ القائل بالأعم بوجوه أوضحها صحّحه تقسيم الصلاة إلى الصحيحه والفايده.

وأجيب عنه بأنّ غايه ما يفيد هذا التقسيم هو استعمال الصلاة في كلّ من الصحيح والفايده ، والاستعمال أعمّ من الحقيقه.

وأما المعاملات فهنا تصويران :

الأوّل : أنّ ألفاظ العقود ، كالبيع والنكاح ؛ والإيقاعات ، كالطلاق والعتق ، موضوعه للأسباب التي تسبّب الملكيه والزوجيه والفراق والحريه ، ونعنى بالسبب إنشاء العقد والإيقاع ، كالإيجاب والقبول في العقود ، والإيجاب فقط كما في الإيقاع.

وعليه يأتي النزاع في أنّ ألفاظها هل هي موضوعه للصحيحه التامه الأجزاء

ص: ٢٥

١- التبادر وصحّحه الحمل وصحّحه السلب عن الأعمّ وغيرها.

والشرائط المؤثره فى المسبب ، أو لأعمّ من التام والناقص غير المؤثر فى المسبب؟

الثانى : أن تكون الألفاظ موضوعه للمسببات ، أى ما يحصل بالأسباب كالملكيه والزوجيه والفراق والحريه ، وبما أنّ المسببات من الأمور البسيطة ، التى يدور أمرها بين الوجود والعدم ، فلا يأتى على هذا الفرض ، النزاع السابق لأنّ الملكيه إمّا موجوده وإمّا معدومه كما أنّ الزوجيه إمّا متحققه أو غير متحققه ، ولا تتصوّر فيهما ملكيه أو زوجيه فاسده.

الأمر الثانى عشر : هل المشتق حقيقه فى خصوص المتلبس بالمبدإ بالفعل أو أعمّ منه وممّا انقضى عنه المبدأ

إنّه اتّفقت كلمتهم على أنّ المشتق حقيقه فى المتلبس بالمبدإ بالفعل ومجاز فيما يتلبس به فى المستقبل ، واختلفوا فيما انقضى عنه التلبس ، مثلاً إذا ورد النهى عن التوضؤ بالماء المسخن بالشمس ، فتاره يكون الماء موصوفاً بالمبدإ بالفعل ، وأخرى يكون موصوفاً به فى المستقبل ، وثالثه كان موصوفاً به لكنّه زال وبرد الماء ، فإطلاق المشتق على الأوّل حقيقه، ودليل الكراهه شامل له ، كما أنّ إطلاقه على الثانى مجاز لا يشمله دليلها ، وأمّا الثالث فكونه حقيقه أو مجازاً وبالتالى شمول دليلها له وعدمه مبنئ على تحديد مفهوم المشتق ، فلو قلنا بأنّه موضوع للمتلبس بالمبدإ بالفعل يكون الإطلاق مجازياً والدليل غير شامل له ، ولو قلنا بأنّه موضوع لما تلبس به ولو أنّاً ما فيكون الإطلاق حقيقياً والدليل شاملاً له.

والمشهور أنّه موضوع للمتلبس بالفعل.

وقبل الخوض فى المقصود نقدم أمورا :

١- الفرق بين المشتق النحويّ والأصوليّ

المشتق عند النحاه يقابل الجامد ، فيشمل الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل ومصادر أبواب المزيد.

وأما المشتق عند الأصوليين ، فهو عبارة عمّا يحمل على الذات باعتبار اتصافها بالمبدأ واتحادها معه بنحو من الاتحاد ، ولا تزول الذات بزواله فخرجت الأفعال قاطبه والمصادر لعدم صحّح حملهما على الذوات على نحو الهوهويه ، والأوصاف التي تزول الذات بزوالها كالناطق فلم يندرج فيه إلاّ اسم الفاعل والمفعول وأسماء الزمان والمكان والآلات والصفات المشبهه وصيغ المبالغه وأفعال التفضيل ويشمل حتى الزوجه والرق والحر لوجود الملاك المذكور في جميعها ، فإذن النسبه بين المشتق النحوي والمشتق الأصوليّ عموم وخصوص من وجه. (١)

٢- اختلاف أنحاء التلبّسات حسب اختلاف المبادئ

ربّما يفصل بين المشتقات فيتوهم أنّ بعضها حقيقه في المتلبس وبعضها في الأعمّ ، نظير الكاتب والمجتهد والمثمر ، فما يكون المبدأ فيه حرفه أو ملكه أو قوّه تصدق فيه هذه الثلاثه وإن زال التلبس ، فهي موضوعه للأعم بشهاده صدقها مع عدم تلبّسها بالكتابه والاجتهاد والإثمار بخلاف غيرها ممّا كان المبدأ فيه أمرا فعليا ، كالأبيض والأسود.

ص: ٢٧

١- فيجتمعان في أسماء الفاعلين والمفعولين وأمثالهما ، ويفترقان في الفعل الماضي والمضارع ، فيطلق عليهما المشتق النحويّ دون الأصوليّ ؛ وفي الجوامد كالزوج والرق ، فيطلق عليهما المشتق الأصوليّ دون النحويّ.

يلاحظ عليه : أنّ المبدأ يؤخذ تاره على نحو الفعلية كقائم ، وأخرى على نحو الحرفه كتاجر ، وثالثه على نحو الصنائه كنجار ، ورابعه على نحو القوه كقولنا : شجره مثمره ، وخامسه على نحو الملكه كمجتهد.

فإذا اختلفت المبادئ جوهرًا ومفهوماً لاختلفت أنحاء التلبّسات بتبعها أيضًا ، وعندئذٍ يختلف بقاء المبدأ حسب اختلاف المبادئ ، ففي القسم الأول يشترط في صدق التلبّس تلبّس الذات بالمبدأ فعلاً ، وفي القسم الثاني والثالث يكفي عدم إعراضه عن حرفته وصناعته وإن لم يكن ممارساً بالفعل ، وفي الرابع يكفي كونه متلبساً بقوه الإثمار وإن لم يثمر فعلاً ، وفي الخامس يكفي حصول الملكه وإن لم يمارس فعلاً ، فالكلّ داخل تحت التلبّس بالمبدأ بالفعل ، وبذلك علم أنّ اختلاف المبادئ يوجب اختلاف طول زمان التلبّس وقصره ولا يوجب تفصيلاً في المسأله.

فما تخيله القائل مصداقاً لما انقضى عنه المبدأ ، فإنّما هو من مصاديق التلبّس ومنشأ التخيّل هو أخذ المبدأ في الجميع على نسق واحد ، وقد عرفت أنّ المبادئ على أنحاء.

إذا عرفت ما ذكرنا فاعلم أنّ مرجع النزاع إلى سعه المفاهيم وضيقها وأنّ الموضوع له هل هو خصوص الذات المتلبّسه بالمبدأ أو أعمّ من تلك الذات المنقضى عنها المبدأ فعلى القول بالأخصّ ، يكون مصداقه منحصرًا في الذات المتلبّسه ، وعلى القول بالأعمّ يكون مصداقه أعمّ من هذه ومما انقضى عنها المبدأ.

* * *

استدلّ المشهور على أنّ المشتق موضوع للتلبّس بالمبدأ بالفعل بأمرين :

١- التبادر ، إنّ المتبادر من المشتق هو المتلبس بالمبدأ بالفعل ، فلو قيل :

ص : ٢٨

صلّ خلف العادل ، أو أدب الفاسق ، أو قيل : لا- يصلين أحدكم خلف المجذوم والأبرص والمجنون ، أو لا- يؤم الأعرابي المهاجرين ؛ لا يفهم منه إلا المتلبس بالمبدإ في حال الاقتداء.

٢- صحّح السلب عمّن انقضى عنه المبدأ ، فلا يقال لمن هو قاعد بالفعل أنّه قائم إذا زال عنه القيام ، ولا لمن هو جاهل بالفعل ، أنّه عالم إذا نسي علمه. وأمّا القائلون بالأعم فاستدلّوا بوجهين :

الأول : صدق أسماء الحرف كالنجرار على من انقضى عنه المبدأ ، مثل أسماء الملكات كالمجتهد.

وقد عرفت الجواب عنه وأنّ الجميع من قبيل المتلبس بالمبدإ لا الزائل عنه المبدأ.

الثاني : لو تلبس بالمبدإ في الزمان الماضي يصح أن يقال أنّه ضارب باعتبار تلبسه به في ذلك الزمان.

يلاحظ عليه : أنّ اجراء المشتق على الموضوع في المثال المذكور يتصوّر على وجهين :

أ. أن يكون زمان التلبس بالمبدإ في الخارج متحدا مع زمان النسبه الكلاميه ، كأن يقول زيد ضارب أمس ، حاكيا عن تلبسه بالمبدإ في ذلك الزمان ، فهو حقيقه ومعدود من قبيل المتلبس لأنّ المراد كونه ضاربا في ذلك الظرف.

ب. أن يكون زمان التلبس بالمبدإ في الخارج مختلفا مع زمان النسبه الكلاميه ، كأن يقول : زيد - باعتبار تلبسه بالمبدإ أمس - ضارب الآن ، فالجری مجاز ومن قبيل ما انقضى عنه المبدأ.

١- قال رجل لعلی بن الحسين عليهما السلام : أين يتوضأ الغرباء؟ قال : «تتقى شطوط الأنهار ، والطرق النافذه ، وتحت الأشجار المثمره». (١)

فعلى القول بالوضع للمتلبس بالمبدإ يختص الحكم بما إذا كانت مثمره فعلا- ، بخلاف القول بأعم من المتلبس وغيره فيشمل الشجره المثمره ولو بالقوه كما إذا فقدت قوه الإثمار لأجل طول عمرها.

٢- عن أبى عبد الله عليه السلام فى المرأه ماتت وليس معها امرأه تغسلها ، قال : «يدخل زوجها يده تحت قميصها فيغسلها إلى المرافق». (٢)

فلو قلنا بأن المشتق حقيقه فى المنقضى أيضا ، فيجوز للزوج المطلق تغسيلها عند فقد المماثل وإلا فلا.

إذا وقفت على تلك الأمور ، فاعلم أن كتابنا هذا مرتب على مقاصد ، وكل مقصد يتضمن فصولا :

ص : ٣٠

١- الوسائل : ١ ، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلوه ، الحديث ١.

٢- الوسائل : ٢ ، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت ، الحديث ٨.

المقصد الأول : فى الأوامر

إشاره

وفيه فصول :

الفصل الأول : فى ماده الأمر.

الفصل الثانى : فى هيئه الأمر.

الفصل الثالث : فى أجزاء امتثال الأمر الواقعى والظاهرى.

الفصل الرابع : مقدمه الواجب وتقسيماتها.

الفصل الخامس : فى تقسيمات الواجب.

الفصل السادس : اقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده.

الفصل السابع : إذا نسخ الوجوب فهل يبقى الجواز.

الفصل الثامن : الأمر بالأمر بفعل ، أمر بذلك الفعل.

الفصل التاسع : الأمر بالشىء بعد الأمر به تأكيد أو تأسيس.

ص: ٣١

وفيه مباحث :

المبحث الأول : لفظ الأمر مشترك لفظى

إن لفظ الأمر مشترك لفظى بين معنيين هما :

الطلب والفعل ، وإليهما يرجع سائر المعانى التى ذكرها أهل اللغة.

لا خلاف بين الجميع فى صحّ استعماله فى الطلب كقوله سبحانه : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (النور / ٦٣).

وإنما الخلاف فى المعنى الثانى ، والظاهر صحّ استعماله فى الفعل لوروده فى القرآن. كقوله سبحانه : (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ) (آل عمران / ١٥٤) ، : (وَقَضَى الْأَمْرَ إِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ) (البقره / ٢١٠) و (وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ) (آل عمران / ١٥٩).

ثمّ الأمر إن كان بمعنى الطلب - أى طلب الفعل من الغير - فيجمع على أوامر ، كما أنّه إذا كان بمعنى الفعل فيجمع على أمور والاختلاف فى صيغه الجمع دليل على أنّه موضوع لمعنيين مختلفين.

المبحث الثاني : اعتبار العلوّ والاستعلاء فى صدق مادّة الأمر بمعنى الطلب

اختلف الأصوليون فى اعتبار العلو والاستعلاء فى صدق الأمر بمعنى الطلب على أقوال:

١- يعتبر فى صدق مادّة الأمر وجود العلوّ فى الأمر دون الاستعلاء ، لكفايه صدور الطلب من العالى وإن كان مستخفصا لجناحه عند العقلاء ، وهو خيرُه المحقّق الخراسانى قدس سره

٢- يعتبر فى صدق مادّة الأمر كلا الأمرين ، فلا يعدّ كلام المولى مع عبده أمرا إذا كان على طريق الاستدعاء ، وهو خيرُه السيد الإمام الخمينى قدس سره.

٣- يعتبر فى صدق مادّة الأمر أحد الأمرين : العلو أو الاستعلاء ، أمّا كفايه العلو فلما تقدّم فى دليل القول الأوّل ، وأمّا كفايه الاستعلاء ، فلاّنه يصحّ تقييح الطالب السافل المستعلى ، ممّن هو أعلى منه وتوبيخه بمثل «إنّك لم تأمرنى؟».

٤- لا يعتبر فى صدق مادّة الأمر واحد منهما ، وهو خيرُه المحقّق البروجردى قدس سره.

الظاهر هو القول الثانى ، فإنّ لفظ الأمر فى اللغة العربيه معادل للفظ «فرمان» فى اللغة الفارسيه ، وهو يتضمن علوّ صاحبه ، ولذلك يذم إذا أمر ولم يكن عاليا.

وأما اعتبار الاستعلاء فلعدم صدقه إذا كان بصوره الاستدعاء ، ويشهد له قول بريره(١) لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم : «تأمرنى يا رسول الله؟ قال : إنّما أنا شافع» فلو كان

ص: ٣٣

١- روى أحمد بن حنبل فى مسنده عن ابن عباس : لما خيّرت بريره (بعد ما أعتقت وخيّرت بين البقاء مع زوجها أو الانفصال عنه) رأيت زوجها يتبعها فى سكك المدينة ودموعه تسيل على لحيته ، فكلمّ العباس ليكلّم فيه النبى صلى الله عليه وآله وسلّم لبريره أنّه زوجك ، فقالت : تأمرنى يا رسول الله؟ قال : «إنّما أنا شافع» ، قال : فخيّرها فاخترت نفسها. (مسند أحمد : ١ / ٢١٥).

مجرد العلو كافيًا لما انفك طلبه من كونه أمرًا.

المبحث الثالث : فى دلالة مادة الأمر على الوجوب

إذا طلب المولى من عبده شيئًا بلفظ الأمر كأن يقول : آمرِك بكذا ، فهل يدل كلامه على الوجوب أو لا؟

الظاهر هو الأول ، لأنَّ السامع ينتقل من سماع لفظ الأمر إلى لزوم الامتثال الذى يعبر عنه بالوجوب ، ويؤيد هذا الانسباق والتبادر بالآيات التالية :

١- قوله سبحانه : (فَلْيُحَذِّرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (النور / ٦٣) حيث هدّد سبحانه على مخالفته الأمر ، والتهديد دليل الوجوب.

٢- قوله سبحانه : (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) (الأعراف / ١٢) حيث ذمّ سبحانه إبليس لمخالفته الأمر ، والذم آية الوجوب.

٣- قوله تعالى : (عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غُلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ) (التحریم/٦) حيث سمى سبحانه مخالفه الأمر عصيانا ، والوصف بالعصيان دليل الوجوب.

مضافا إلى ما ورد فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «لو لا أن أشقّ على أمتى لأمرتهم بالسواك»^(١) ولزوم المشقّة آية كونه مفيدا للوجوب إذ لا مشقّة فى الاستحباب.

ص : ٣٤

١- وسائل الشيعة ، كتاب الطهارة ، أبواب السواك ، الباب ٣ ، الحديث ٤.

وفيه مباحث :

المبحث الأول : فى بيان مفاد الهبئه

اختلفت كلمه الأصوليين فى معنى هبئه افعل على أقوال منها :

١- أنها موضوعه للوجوب.

٢- أنها موضوعه للندب.

٣- أنها موضوعه للجامع بين الوجوب والندب ، أى الطلب إلى غير ذلك.

والحقّ أنّها موضوعه لإنشاء البعث إلى إيجاد متعلّقه ويدلّ عليه التبادر والانسباق ، فقول المولى لعبده : اذهب إلى السوق واشتر اللحم عبارته أخرى عن بعثه إلى الذهاب وشراء اللحم.

ثمّ إنّ بعث العبد إلى الفعل قد يكون بالإشاره باليد ، كما إذا أشار المولى بيده إلى خروج العبد وتركه المجلس ، وأخرى بلفظ الأمر كقوله : اخرج ، فهبئه افعل فى الصوره الثانيه قائمه مقام الإشاره باليد ، فكما أنّ الإشاره باليد تفيد البعث إلى المطلوب ، فهكذا القائم مقامها من صيغه افعل ، وإنّما الاختلاف فى كيفية الدلاله ،

فدلاله الهيئه على إنشاء البعث لفظيه بخلاف دلاله الأولى.

سؤال : انّ هيئه افعال وإن كانت تستعمل فى البعث كقوله سبحانه : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) (البقره / ٤٣) أو قوله : (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (المائده / ١) ولكن ربما تستعمل فى غير البعث أيضا : كالتعجيز مثل قوله سبحانه : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ) (البقره / ٢٣).

والتمنى كقول الشاعر :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى

بصبح وما الإصباح منك بأمثل

إلى غير ذلك من المعانى المختلفه المغايره للبعث. فيلزم أن تكون الهيئه مشتركه بين المعانى المختلفه من البعث والتعجيز والتمنى.

الجواب : انّ هيئه افعال قد استعملت فى جميع الموارد فى البعث إلى المتعلق والاختلاف إنما هو فى الدواعى ، فتاره يكون الداعى من وراء البعث هو إيجاد المتعلق فى الخارج ، وأخرى يكون الداعى هو التعجيز ، وثالثه التمنى ، ورابعه هو الإنذار كقوله : (وَقِيلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) (التوبه / ١٠٥) إلى غير ذلك من الدواعى ، ففى جميع الموارد يكون المستعمل فيه واحدا وإنما الاختلاف فى الدواعى من وراء إنشائه.

ونظير ذلك ، الاستفهام فقد يكون الداعى هو طلب الفهم ، وأخرى أخذ الإقرار مثل قوله : (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَكْفُرُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (الزمر / ٩).

والمستعمل فيه فى الجميع واحد وهو إنشاء طلب الفهم.

المبحث الثاني : دلالة هيئته الأمر على الوجوب

قد عرفت أنّ هيئته افعال موضوعه لإنشاء البعث وأنها ليست موضوعه للوجوب ولا للندب ، وإنهما خارجان عن مدلول الهيئته - ومع ذلك - هناك بحث آخر ، وهو أنه لا- إشكال في لزوم امتثال أمر المولى إذا علم أنه يطلب على وجه اللزوم إنّما الكلام فيما إذا لم يعلم فهل يجب امتثاله أو لا؟ الحق هو الأول.

لأنّ العقل يحكم بلزوم تحصيل المؤمن في دائره المولويه والعبوديه ولا يصحّ ترك المأمور به بمجرد احتمال أن يكون الطلب طلبا نديبا وهذا ما يعبر عنه في سيره العقلاء بأنّ ترك المأمور به لا بدّ أن يستند إلى عذر قاطع ، فخرجنا بالنتيجه التاليه :

١- أنّ المدلول المطابقى لهيئته افعال هو إنشاء البعث.

٢- الوجوب ولزوم الامتثال مدلول التزامى لها بحكم العقل.

المبحث الثالث : استفاده الوجوب من أساليب أخرى

إنّ للقرآن والسنة أساليب أخرى في بيان الوجوب والإلزام غير صيغته الأمر ، فتارة يعبر عنه بلفظ الفرض والكتابه مثل قوله سبحانه : (قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ) (التحریم / ٢) ، وقال : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) (البقره / ١٨٢) ، وقال : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) (النساء / ١٠٣).

وأخرى يجعل الفعل في عهده المكلف قال : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (آل عمران / ٩٧).

وثالثه يخبر عن وجود شيء في المستقبل مشعرا بالبعث الناشئ عن إرادته

أكيده ، قال سبحانه : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ) (البقره / ٢٣٣).

وأما السنّه فقد تضافرت الروايات عن أئمه أهل البيت فى أبواب الطهاره والصلاه وغيرهما كقولهم : «يغتسل» ، «يعيد الصلاه» أو «يستقبل القبله» فالجمل الخبريه فى هذه الموارد وإن استعملت فى معناها الحقيقى ، أعنى : الإخبار عن وجود الشىء فى المستقبل ، لكن بداعى الطلب والبعث. وقد عرفت أنّ بعث المولى لا يترك بلا دليل.

المبحث الرابع : الأمر عقيب الحظر

إذا ورد الأمر عقيب الحظر فهل يحمل الأمر على الوجوب أو لا؟

فمثلا قال سبحانه : (أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ).

ثم قال : (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا...) (المائده / ١ و ٢).

فقد اختلف الأصوليون فى مدلول هيئه الأمر عقيب الحظر على أقوال :

أ. ظاهره فى الوجوب.

ب. ظاهره فى الإباحه.

ج. فاقده للظهور.

والثالث هو الأقوى ، لأنّ تقدّم الحظر يصلح لأن يكون قرينه على أنّ الأمر الوارد بعده لرفع الحظر لا للإيجاب ، فتكون النتيجة هى الإباحه ، كما يحتمل أنّ المتكلم لم يعتمد على تلك القرينه وأطلق الأمر لغايه الإيجاب ، فتكون النتيجة هى الوجوب ، ولأجل الاحتمالين يكون الكلام مجملا.

نعم إذا قامت القرينه على أنّ المراد هو رفع الحظر فهو أمر آخر خارج عن البحث.

المبحث الخامس : المرّه والتكرار

إذا دلّ الدليل على أنّ المولى يطلب الفعل مرّه واحده كقوله سبحانه : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ) (آل عمران / ٩٧) ، أو دلّ الدليل على لزوم التكرار كقوله سبحانه : (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) (البقره / ١٨٥) فيتبع مدلوله.

وأما إذا لم يتبين واحد من الأمرين ، فهل تدلّ على المرّه أو على التكرار أو لا تدلّ على واحد منهما؟

الحقّ هو الثالث ، لأنّ الدليل إمّا هو هيئه الأمر أو مادته ، فالهيئه وضعت لنفس البعث ، والمادّه وضعت لصرف الطيعه ، فليس هناك ما يدلّ على المرّه والتكرار واستفادتهما من اللفظ بحاجه إلى دليل.

المبحث السادس : الفور والتراخي

اختلف الأصوليون في دلالة هيئه الأمر على الفور أو التراخي على أقوال :

١- أنّها تدلّ على الفور.

٢- أنّها تدلّ على التراخي.

٣- أنّها لا تدلّ على واحد منهما.

والحقّ هو القول الثالث لما تقدّم في المرّه والتكرار من أنّ الهيئه وضعت للبعث ، والماده وضعت لصرف الطيعه ، فليس هناك ما يدلّ على واحد منهما.

استدل القائل بالفور بآيتين :

١- قوله سبحانه : (وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ) (آل عمران / ١٣٣).

وجه الاستدلال : ان المغفرة فعل لله تعالى ، فلا معنى لمسارعه العبد إليها ، فيكون المراد هو المسارعه إلى أسباب المغفرة ومنها فعل المأمور به.

يلاحظ عليه : بأن أسباب المغفرة لا تنحصر بالواجبات إذ المستحبات أيضا من أسبابها ، وعندئذ لا يمكن أن تكون المسارعه واجبه مع كون أصل العمل مستحبا.

٢- قوله سبحانه : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ) (المائدة / ٤٨).

فظاهر الآيه وجوب الاستباق نحو الخير والإتيان بالفرائض - الذي هو من أوضح مصاديقه - فورا.

يلاحظ عليه : أن مفاد الآيه بعث العباد نحو العمل بالخير بأن يتسابق كل على الآخر مثل قوله سبحانه : (وَاسْتَبِقُوا الْبَابَ) (يوسف / ٢٥) ولا صلته للآيه بوجوب مبادره كل مكلف إلى ما وجب عليه وإن لم يكن في مظنه السبق.

ص: ٤٠

لا- نزاع فى أنّ المكلف إذا امتثل ما أمر به مولاه على الوجه المطلوب - أى جامعا لما هو معتبر فيه من الأجزاء أو الشرائط - يعدّ ممتثلا لذلك الأمر ومسقطا له من دون حاجه إلى امتثال ثان.

دليل ذلك : أنّ الهيئه تدلّ على البعث أو الطلب ، والماده تدلّ على الطبيعه وهى توجد بوجود فرد واحد ، فإذا امتثل المكلف ما أمر به بإيجاد مصداق واحد منه فقد امتثل ما أمر به ولا يبقى لبقاء الأمر بعد الامتثال وجه.

وإنّما النزاع فى إجزاء الأمر الواقعى الاضطرارى عن الاختيارى وإجزاء الأمر الظاهرى عن الواقعى وهاهنا مبحثان :

المبحث الأول : إجزاء الأمر الواقعى الاضطرارى عن الاختيارى

الصلوات اليوميه واجبه بالطهاره المائيه قال سبحانه : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ...) (المائده / ٦).

وربما يكون المكلف غير واجد للماء فجعلت الطهاره الترابيه مكان الطهاره المائيه لأجل الاضطرار ، قال سبحانه : (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ

مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) (المائدة / ٦).

فالصلاه بالطهاره المائيه فرد اختياري والأمر به أمر واقعي أوّلى ، كما أنّ الصلاه بالطهاره التراييه فرد اضطراريّ والأمر به أمر واقعي ثانوي ، فيقع الكلام في أنّ المكلف إذا امتثل المأمور به في حال الاضطرار على الوجه المطلوب ، فهل يسقط الأمر الواقعي الأوّلي بمعنى أنّه لو تمكّن من الماء بعد إقامه الصلاه بالتيمم ، لا تجب عليه الإعادة ولا القضاء ، أو لا يسقط؟ أمّا سقوط أمر نفسه فقد علمت أنّ امتثال أمر كلّ شيء مسقط له.

ثمّ إنّ للمسأله صورتين :

تاره يكون العذر غير مستوعب ، كما إذا كان المكلف فاقدا للماء في بعض أجزاء الوقت وقلنا بجواز البدار فصلّي متيمّما ثم صار واجدا له.

وأخرى يكون العذر مستوعبا ، كما إذا كان فاقدا للماء في جميع الوقت فصلّي متيمّما ، ثم ارتفع العذر بعد خروج الوقت.

فالكلام في القسم الأوّل في وجوب الإعادة في الوقت ، والقضاء خارجه ، كما أنّ الكلام في الثاني في وجوب القضاء.

والدليل على الإجزاء أنّه إذا كان المتكلم في مقام البيان لما يجب على المكلف عند الاضطرار ، ولم يذكر إلاّ الإتيان بالفرد الاضطراري من دون إشاره إلى إعادته أو قضائه بعد رفع العذر ، فظاهر ذلك هو الإجزاء فمثلا : أنّ ظاهر قوله سبحانه : (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) (المائدة / ٦) ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «يا أبا ذر

يكفيك الصعيد عشر سنين». (١) وقول الصادق عليه السلام في روايه أخرى : «إنَّ ربَّ الماء ربَّ الصعيد فقد فعل أحد الطهورين». (٢) هو الإجزاء وعدم وجوب الإعادة والقضاء ، وإلاّ- لوجب عليه البيان فلا بدّ في إيجاب الإتيان به ثانيا من دلالة دليل بالخصوص.

ولو افترضنا عدم كون المتكلم في مقام البيان في دليل البدل وكونه ساكتا عن الإعادة والقضاء ، فمقتضى الأصل أيضا هو البراءة وسيأتي تفصيله.

المبحث الثاني : في إجزاء الأمر الظاهري عن الأمر الواقعي

الكلام في إجزاء امتثال الأمر الظاهري عن امتثال الأمر الواقعي يتوقف على توضيح الأمر الظاهري أولا ، ثم البحث عن الإجزاء ثانيا.

ينقسم الحكم عند الأصوليين إلى واقعي وظاهري.

أمّا الحكم الواقعي : فهو الحكم الثابت للشئ بما هو هو أي من غير لحاظ كون المكلف جاهلا بالواقع أو شاكّا فيه ، كوجوب الصلاه والصوم والزكاه وغيرها من الأحكام القطعيه.

وأمّا الحكم الظاهري ، فهو الحكم الثابت للشئ عند عدم العلم بالحكم الواقعي ، وهذا كالأحكام الثابته بالأمارات والأصول. (٣)

إذا عرفت ذلك يقع الكلام في أنّ العمل بالأماره أو الأصول هل يقتضى الإجزاء عن امتثال الأمر الواقعي أو لا؟

فمثلا إذا دلّ خبر الواحد على كفايه التسيحه الواحده في الركعتين

ص: ٤٣

١- الوسائل : ج ٢ ، الباب ١٤ من أبواب التيمم ، الحديث ١٢ و ١٥.

٢- الوسائل : ج ٢ ، الباب ١٤ من أبواب التيمم ، الحديث ١٢ و ١٥.

٣- ما ذكر في المتن أحد الاصطلاحين في الحكم الظاهري ، وربما يخصّ الظاهري بالحكم الثابت بالأصول العمليه، ويعطف الحكم الثابت بالأمارات ، إلى الحكم الواقعي.

الأخيرتين ، أو دلّ على عدم وجوب السوره الكامله ، أو عدم وجوب الجلوس بعد السجده الثانيه ، فطبّق العمل على وفق الأماره
ثمّ تبين خطؤها ، فهل يجزى عن الإعاده فى الوقت والقضاء خارجه أو لا؟

أو إذا صلّى فى ثوب مستصحب الطهاره ثمّ تبين أنّه نجس ، فهل يجزى عن الإعاده فى الوقت والقضاء بعده أو لا؟

فيه أقوال ثالثها الإجزاء مطلقا من غير فرق بين كون الامتثال بالأماره أو الأصل.

ص: ٤٤

الفصل الرابع : فى مقدّمه الواجب

تعريف المقدّمه

«ما يتوصل بها إلى شىء آخر على وجه لولاها لما أمكن تحصيله» من غير فرق بين كون المقدّمه منحصره ، أو غير منحصره ، غايه الأمر أنّها لو كانت منحصره لانحصر رفع الاستحاله بها ، وإن كانت غير منحصره لانحصر رفع الاستحاله فى الإتيان بها أو غيرها ، وقد وقع الخلاف فى وجوب مقدمه الواجب شرعا بعد اتفاق العقلاء على وجوبها عقلا ، وقبل الدخول فى صلب الموضوع نذكر أقسام المقدّمه :

فنقول : إنّ للمقدّمه تقسيمات مختلفه :

الأول : تقسيمها إلى داخلية وخارجية

المقدّمه الداخليه : وهى جزء المركب ، أو كلّ ما يتوقف عليه المركّب وليس له وجود مستقل خارج عن وجود المركّب كالصلاه فإنّ كلّ جزء منها مقدّمه داخلية باعتبار أنّ المركّب متوقف فى وجوده على أجزائه ، فكّلّ جزء فى نفسه مقدّمه لوجود المركّب ، وإنّما سمّيت داخلية لأنّ الجزء داخل فى قوام المركّب ، فالحمد أو الركوع بالنسبه إلى الصلاه مقدّمه داخلية.

ص: ٤٥

المقدّمه الخارجيه : وهى كل ما يتوقف عليه الشئ وله وجود مستقل خارج عن وجود الشئ ، كالوضوء بالنسبه إلى الصلاه.

الثانى : تقسيمها إلى عقليه وشرعيه وعاديه

المقدّمه العقليه : ما يكون توقّف ذى المقدّمه عليه عقلا ، كتوقّف الحج على قطع المسافه.

المقدّمه الشرعيه : ما يكون توقّف ذى المقدّمه عليه شرعا ، كتوقّف الصلاه على الطهاره.

المقدّمه العاديه : ما يكون توقّف ذى المقدّمه عليه عاده ، كتوقّف الصعود إلى السطح على نصب السلم.

الثالث : تقسيمها إلى مقدّمه الوجود والصحه والوجوب والعلم

الملاك فى هذا التقسيم غير الملاك فى التقسيمين الماضيين ، فإنّ الملاك فى التقسيم الأوّل هو تقسيم المقدّمه بلحاظ نفسها وفى الثانى تقسيمها بلحاظ حاكمها وهو إمّا العقل أو الشرع أو العاده وفى التقسيم الثالث تقسيمها باعتبار ذىها وإليك البيان.

مقدّمه الوجود : هى ما يتوقف وجود ذى المقدّمه عليها كتوقف المسبب على سببه.

مقدّمه الصحه : هى ما تتوقف صحه ذى المقدّمه عليها كتوقف صحه العقد الفضولى على إجازة المالك.

مقدّمه الوجوب : هى ما يتوقف وجوب ذى المقدّمه عليها كتوقف وجوب الحج على الاستطاعه.

مقدمه العلم : هى ما يتوقف العلم بتحقق ذى المقدمه عليها ، كتوقف العلم بالصلاه إلى القبلة ، على الصلاه إلى الجهات الأربع.

والنزاع فى وجوب المقدمه وعدمه إنما هو فى القسمين الأولين أى مقدمه الوجود والصحة ، وأما مقدمه الوجوب فهى خارجه عن محط النزاع ، لأنها لو لا المقدمه لما وصف الواجب بالوجوب ، فكيف تجب المقدمه بالوجوب الناشئ من قبل الواجب ، المشروط وجوبه بها؟

وأما المقدمه العلميه فلا شك فى خروجها عن محط النزاع ، فإنها واجبه عقلا لا غير، ولو ورد فى الشرع الأمر بالصلاه إلى الجهات الأربع ، فهو إرشاد إلى حكم العقل.

الرابع : تقسيمها إلى السبب والشرط والمعد والمانع

ملاك هذا التقسيم هو اختلاف كيفيه تأثير كل فى ذيهما ، غير أن تأثير كل يغاير نحو تأثير الآخر ، وإليك تعاريفها.

السبب : ما يكون منه وجود المسبب وهذا ما يطلق عليه المقتضى ، كالدلوك فإنه سبب لوجوب الصلاه ، وشغل ذمه المكلف بها لقوله سبحانه : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ) (الإسراء / ٧٨).

الشرط : ما يكون مصححا إما لفاعليه الفاعل ، أو لقابليه القابل ، وهذا كمجاوره النار للقطن ، أو كجفاف الحطب شرط احتراقه بالنار. ومثاله الشرعى كون الطهاره شرطا لصحة الصلاه ، والاستطاعه المالىه شرطا لوجوب الحج.

المعد : ما يقرب العله إلى المعلول كارتقاء السلم ، فإن الصعود إلى كل درجه ، معد للصعود إلى الدرجه الأخرى.

المانع : ما يكون وجوده مانعا عن تأثير المقتضى ، كالقتل حيث جعله الشارع مانعا من الميراث ، والحدث مانعا من صحه الصلاه.

الخامس : تقسيمها إلى مفوته وغير مفوته

المقدمه المفوته : عباره عن المقدمه التى يحكم العقل بوجوب الإتيان بها قبل وجوب ذبيها على وجه لو لم يأت بها قبله لما تمكن من الإتيان بالواجب فى وقته ، كقطع المسافه للحج قبل حلول أيامه بناء على تأخر وجوب الحج إلى أن يحين وقته ، فيما أن ترك قطع المسافه فى وقته يوجب فوت الواجب ، يعبر عنه بالمقدمه المفوته.

ومثله الاغتسال عن الجنابه للصوم قبل الفجر ، فإن الصوم يجب بطلوع الفجر، ولكن يلزم الإتيان بال غسل قبله وإلا لفسد الصوم ، ويكون تركه مفوتا للواجب.

السادس : تقسيمها إلى مقدمه عباديه وغيرها

إن الغالب على المقدمه هى كونها أمرا غير عبادى ، كتطهير الثوب للصلاه ، و قطع المسافه إلى الحج ، وربما تكون عباده ، ومقدمه لعباده أخرى بحيث لا تقع مقدمه إلا إذا وقعت على وجه عبادى ، ومثالها منحصر فى الطهارات الثلاث (الوضوء والغسل والتيمم).

الأقوال فى المسأله

اختلفت كلمه الأصوليين فى حكم المقدمه على أقوال :

١- وجوبها مطلقا وهو المشهور.

ص: ٤٨

٢- عدم وجوبها كذلك.

٣- القول بالتفصيل. (١)

والمختار عندنا : عدم وجوب المقدمه أساسا ، فيصح القول بالتفصيل كالسالبه بانتفاء الموضوع ، لأنها على فرض وجوبها ، وإليك بيان المختار.

وجوب المقدمه بين اللغويه وعدم الحاجه

إنَّ الغرض من الإيجاب هو جعل الداعى فى ضمير المكلف للانبعاث نحو الفعل ، والأمر المقدمى فاقد لتلك الغايه ، فهو إما غير باعث ، أو غير محتاج إليه.

أمَّا الأوّل ، فهو فيما إذا لم يكن الأمر بذى المقدمه باعثا نحو المطلوب النفسى ، فعند ذلك يكون الأمر بالمقدمه أمرا لغوا لعدم الفائده فى الإتيان بها.

وأمّا الثانى ، فهو فيما إذا كان الأمر بذيها باعثا للمكلف نحو المطلوب ، فيكفى ذلك فى بعث المكلف نحو المقدمه أيضا ، ويكون الأمر بالمقدمه أمرا غير محتاج إليه.

والحاصل : أنّ الأمر المقدمى يدور أمره بين عدم الباعثيه إذا لم يكن المكلف بصدد الإتيان بذيها ، وعدم الحاجه إليه إذا كان بصدد الإتيان بذيها ، وإذا كان الحال كذلك فتشريع مثله قبيح لا يصدر عن الحكيم.

ص : ٤٩

١ - ١- التفصيل بين المقتضى (السبب) والشرط فيجب الأوّل دون الثانى. ٢- التفصيل بين الشرط الشرعى كالطهاره للصلاه فيجب والشرط العقلى كالأستطاعه لوجوب الحجّ فلا يجب. ٣- التفصيل بين المقدمه الموصله فتجب وغير الموصله فلا تجب إلى غير ذلك من التفاصيل.

الفصل الخامس : فى تقسيمات الواجب

اشاره

للاواجب تقسيمات مختلفه نشير إليها إجمالاً ، ثم نأخذ بالبحث عنها تفصيلاً :

١- تقسيم الواجب إلى مطلق ومشروط.

٢- تقسيم الواجب إلى المؤقت وغير المؤقت.

٣- تقسيم الواجب إلى نفسى وغيرى.

٤- تقسيم الواجب إلى أصلى وتبعى.

٥- تقسيم الواجب إلى عينى وكفائى.

٦- تقسيم الواجب إلى تعيينى وتخيرى.

٧- تقسيم الواجب إلى التبعدى والتوصلى.

* * *

١. تقسيم الواجب إلى مطلق ومشروط

إذا قيس وجوب الواجب إلى شىء آخر خارج عنه ، فهو لا يخرج عن أحد نحوين :

ص: ٥٠

إمّا أن يكون وجوب الواجب غير متوقّف على تحقّق ذلك الشيء ، كوجوب الحجّ بالنسبه إلى قطع المسافه ، فالحجّ واجب سواء قطع المسافه أم لا.

وإمّا أن يكون وجوبه متوقّفًا على تحقّق ذلك الشيء ، بمعنى أنّه لو لا حصوله لما تعلّق الوجوب بالواجب ، كالأستطاعه الشرعيّه (١) بالنسبه إلى الحجّ ، فلولاها لما تعلّق الوجوب بالحجّ.

ومن هنا يعلم أنّه يمكن أن يكون وجوب الواجب بالنسبه إلى شيء مطلقا ، وبالنسبه إلى شيء آخر مشروطا كوجوب الصلاه ، بل عامه التكاليف بالنسبه إلى البلوغ والقدره والعقل ، فإنّ الصبي والعاجز والمجنون غير مكلفين بشيء وقد رفع عنهم القلم ، فوجوب الصلاه مشروط بالنسبه إلى هذه الأمور الثلاثه ، ولكنّه فى الوقت نفسه غير مشروط بالنسبه إلى الطهاره الحدثيه والخبثيه ، فالصلاه واجبه سواء كان المكلف متطهرا أم لا.

وبذلك يظهر أنّ الإطلاق والاشتراط من الأمور النسبيه ، فقد يكون الوجوب بالنسبه إلى شيء مطلقا وإلى شيء آخر مشروطا.

٢. تقسيم الواجب إلى المؤقت وغير المؤقت

إشاره

والمؤقت إلى الموسّع والمضيق.

الواجب غير المؤقت : ما لا يكون للزمان فيه مدخلية وإن كان الفعل لا يخلو عن زمان (٢) ، كإكرام العالم وإطعام الفقير.

ص: ٥١

١- خرجت الاستطاعه العقليه كالحجّ متسكّعا فلا يجب معها الحجّ.

٢- وكم فرق بين عدم انفكاك الفعل عن الزمان ، ومدخليته فى الموضوع كسائر الأجزاء ، وغير المؤقت من قبيل القسم الأوّل دون الثانى.

ثم إن غير المؤقت ينقسم إلى فوري : وهو ما لا يجوز تأخيره عن أول أزمته إمكانه ، كإزاله النجاسه عن المسجد ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف.

وغير فوري : وهو ما يجوز تأخيره عن أول أزمته إمكانه ، كقضاء الصلاة الفائته ، وأداء الزكاه ، والخمس.

الواجب المؤقت : ما يكون للزمان فيه مدخلية ، وله أقسام ثلاثه :

أ. أن يكون الزمان المعين لإتيان الواجب مساويا لزمان الواجب ، كالصوم ، وهو المسمى بالمضيق.

ب. أن يكون الزمان المعين لإتيان الواجب أوسع من زمان الواجب ، كالصلوات اليوميه ، ويعبر عنه بالموسع.

ج. أن يكون الزمان المعين لإتيان الواجب أضيق من زمان الواجب ، وهو مجرد تصور ، ولكنه محال لاستلزامه التكليف بما لا يطاق.

تمه : هل القضاء تابع للأداء؟

إذا فات الواجب المؤقت في ظرفه من دون فرق بين كونه مضيقا أو موسعا ، فليل يدل نفس الدليل الأول على وجوب الإتيان خارج الوقت فيجب القضاء ويعبر عنه بأن القضاء تابع للأداء ، وقيل بعدم الدلاله فلا يجب القضاء إلا بأمر جديد. ويختص محل النزاع فيما إذا لم يكن هناك دليل يدل على أحد الطرفين فمقتضى القاعده سقوط الأمر المؤقت بانقضاء وقته وعدم وجوب الإتيان به خارج الوقت لأنه من قبيل الشك في التكليف الزائد وسيأتي أن الأصل عند الشك في التكليف البراءه.

٣. تقسيم الواجب إلى النفسى و الغيرى

الواجب النفسى : هو ما وجب لنفسه كالصلاه.

والواجب الغيرى : ما وجب لغيره كالوضوء بالنسبه إلى الصلاه.

٤. تقسيم الواجب إلى أصلى و تبعى

إذا كان الوجوب مفاد خطاب مستقل ومدلولا بالدلاله المطابقه ، فالواجب أصلى سواء كان نفسيا كما فى قوله سبحانه : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) (النور / ٥٦)، أم غيريا كما فى قوله سبحانه : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) (المائده / ٦).

وأما إذا كان بيان وجوب الشىء من توابع ما قصدت إفادته ، كما إذا قال : اشتر اللحم ، الدال ضمنا على وجوب المشى إلى السوق ، فالواجب تبعى لم يسق الكلام إلى بيانه إلا تبعا.

٥. تقسيم الواجب إلى العينى و الكفائى

الواجب العينى : هو ما تعلق فيه الأمر بكلّ مكلف ولا يسقط عنه بفعل الغير ، كالفرائض اليوميه.

الواجب الكفائى : هو ما تعلق فيه الأمر بعامه المكلفين لكن على نحو لو قام به بعضهم سقط عن الآخرين كتجهيز الميت والصلاه عليه.

٦. تقسيم الواجب إلى التعينى و التخيرى

الواجب التعينى : هو ما لا يكون له عدل ، كالفرائض اليوميه.

الواجب التخيرى : هو ما يكون له عدل ، كخصال كفاره الإفطار العمدى

فى صوم شهر رمضان ، حيث إنَّ المكلف مخير بين أمور ثلاثة : صوم شهرين متتابعين ، إطعام ستين مسكينا ، وعتق رقبه .

٧. تقسيم الواجب إلى التوصلى والتعبدى

الواجب التوصلى : هو ما يتحقق امتثاله بمجرد الإتيان بالمأمور به بأى نحو اتفق من دون حاجه إلى قصد القربه ، كدفن الميت وتطهير المسجد ، وأداء الدين ، وردّ السلام .

الواجب التعبدى : هو ما لا يتحقق امتثاله بمجرد الإتيان بالمأمور به بل لا بدّ من الإتيان به متقربا إلى الله سبحانه ، كالصلاه والصوم والحجّ .

ثمَّ إنّ قصد القربه يحصل بأحد أمور ثلاثة :

أ : الإتيان بقصد امتثال أمره سبحانه .

ب : الإتيان لله تبارك وتعالى مع صرف النظر عن الآخر .

ج : الإتيان بداعى محبوبه الفعل له تعالى دون سائر الدواعى النفسانيه .

ثمَّ إنّه إذا شكّ فى كون واجب توصليا أم تعبديا ، نفسيا أم غيريا ، عينيا أم كفائيا، تعيينيا أم تخييريا ، فمقتضى القاعده كونه توصليا لا تعبديا ، نفسيا لا غيريا ، عينيا لا كفائيا ، تعيينيا لا تخييريا ، والتفصيل موكول إلى الدراسات العليا .

الضد العام و الخاص

اختلف الأصوليون في أنّ الأمر بالشىء هل يقتضى النهى عن ضده أو لا؟ على أقوال ، وقبل الورود في الموضوع نقول : الضدّ هو مطلق المعاند والمنافى ، وقسم الأصوليون الضدّ إلى ضدّ عام وضدّ خاص .

والضدّ العام : هو ترك المأمور به .

والضدّ الخاص : هو مطلق المعاند الوجودى .

وعلى هذا تنحلّ المسألة في عنوان البحث إلى مسألتين موضوع إحداهما الضدّ العام ، وموضوع الأخرى الضدّ الخاص .

فيقال في تحديد المسألة الأولى : هل الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده العام أو لا؟ مثلا إذا قال المولى : صلّ صلاه الظهر ، فهل هو نهى عن تركها؟ كأن يقول : «لا تترك الصلاه» فترك الصلاه ضدّ عام للصلاه بمعنى أنّه نقيض لها والأمر بها نهى عن تركها. (١)

كما يقال في تحديد المسألة الثانية : إنّ الأمر بالشىء هل يقتضى النهى عن

ص : ٥٥

١- كما أنّ ترك الصلاه ضدّ عام لها ، كذلك الصلاه أيضا ضدّ عام لتركها ؛ وعلى هذا فالضد العام هو النقيض ، ونقيض كلّ شىء إمّا رفعه أو مرفوعه ، فترك الصلاه رفع والصلاه مرفوع وكلّ ، نقيض للآخر وضدّ عام له .

ضدّه الخاص أو لا-؟ فإذا قال المولى : أزل النجاسه عن المسجد ، فهل الأمر بالإزاله لأجل كونها واجبا فورياً بمنزله النهى عن كل فعل وجودى يعاندها ، كالصلاه فى المسجد؟ فكأنه قال : أزل النجاسه ولا تصلّ فى المسجد عند الابتلاء بالإزاله.

المسأله الأولى : الضدّ العام

إنّ للقائلين باقتضاء الأمر بالشىء النهى عن الضدّ العام أقوالاً :

الأول : الاقتضاء على نحو العينيه وأنّ الأمر بالشىء عين النهى عن ضدّه العام ، فيدلّ الأمر عليه حينئذ بالدلاله المطابقه ، فسواء قلت : صلّ أو قلت : لا ترك الصلاة ، فهما بمعنى واحد.

الثانى : الاقتضاء على نحو الجزئيه وأنّ النهى عن الترك جزء لمدلول الأمر بالشىء ، لأنّ الوجوب الذى هو مدلول مطابقى للأمر ينحلّ إلى طلب الشىء والمنع من الترك ، فيكون المنع من الترك الذى هو نفس النهى عن الضدّ العام ، جزءاً تحليلياً للوجوب.

الثالث : الاقتضاء على نحو الدلاله الالتزاميه ، فالأمر بالشىء يلازم النهى عن الضدّ عقلاً.

ومختار المحقّقين عدم الدلاله مطلقاً.

المسأله الثانیه : الضدّ الخاص

استدلّ القائلون بالاقتضاء بالدليل التالى وهو مركّب من أمور ثلاثه :

أ. أنّ الأمر بالشىء كالإزاله مستلزم للنهى عن ضده العام وهو ترك الإزاله على القول به فى البحث السابق.

ب. أنّ الاشتغال بكل فعل وجودى (الضد الخاص) كالصلاه والأكل ملازم للضد العام ، كترك الإزالة حيث إنّهما يجتمعان.

ج. المتلازمان متساويان فى الحكم ، فإذا كان ترك الإزالة منهيًا عنه - حسب المقدمه الأولى - فالضد الملازم له كالصلاه يكون مثله فى الحكم أى منهيًا عنه.

فينتج أنّ الأمر بالشىء كالإزالة مستلزم للنهى عن الضد الخاص.

يلاحظ عليه : أولاً : بمنع المقدمه الأولى لما عرفت من أنّ الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده العام ، وأنّ مثل هذا النهى المولوى أمر لغو لا يحتاج إليه.

ثانياً : بمنع المقدمه الثالثه أى لا يجب أن يكون أحد المتلازمين محكوماً بحكم المتلازم الآخر فلو كان ترك الإزالة حراماً لا يجب أن يكون ملازمه ، أعنى : الصلاه حراماً ، بل يمكن أن لا يكون محكوماً بحكم أبداً فى هذا الطرف ، وهذا كاستقبال الكعبه الملازم لاستدبار الجدى ، فوجوب الاستقبال لا يلازم وجوب استدبار الجدى. نعم يجب أن لا يكون الملازم محكوماً بحكم يصادف حكم الملازم ، كأن يكون الاستقبال واجباً واستدبار الجدى حراماً ، وفى المقام أن يكون ترك الإزالة محرماً والصلاه واجبه.

الثمره الفقهيّه للمسأله :

تظهر الثمره الفقهيّه للمسأله فى بطلان العباده إذا ثبت الاقتضاء ، فإذا كان الضد عباده كالصلاه ، وقلنا بتعلق النهى بها تقع فاسده ، لأنّ النهى يقتضى الفساد ، فلو اشتغل بالصلاه حين الأمر بالإزالة تقع صلاته فاسده أو اشتغل بها ، حين طلب الدائن دينه.

إذا نسخ الوجوب فهل يبقى الجواز أو لا؟ ولنقدم مثالا من الكتاب العزيز.

فرض الله سبحانه على المؤمنين - إذا أرادوا النجوى مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم - تقديم صدقه، قال سبحانه : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) (المجادله / ١٢).

فلما نزلت الآيه كف كثير من الناس عن النجوى ، بل كفوا عن المسأله ، فلم يناجه أحد إلا على بن أبى طالب عليه السلام (٢) ، ثم نسخت الآيه بما بعدها ، وقال سبحانه : (أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) (المجادله / ١٣).

فوقع الكلام فى بقاء جواز تقديم الصدقه إذا ناجى أحد مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهناك قولان :

ص: ٥٨

١- سيوافيك تفسير النسخ فى المقصد الرابع وإجماله رفع الحكم الثابت بدليل شرعى.

٢- الطبرسى : مجمع البيان : ٥ / ٢٤٥ فى تفسير سوره المجادله.

الأول : ما اختاره العلامة في «التهذيب» من الدلالة على بقاء الجواز.

الثاني : عدم الدلالة على الجواز ، بل يرجع إلى الحكم الذي كان قبل الأمر. وهو خيره صاحب المعالم.

استدل للقول الأول بأن المنسوخ لما دلّ على الوجوب ، أعنى قوله : (فَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَهُ) فقد دلّ على أمور ثلاثة :

١- كون تقديم الصدقه جائزا.

٢- كونه أمرا راجحا.

٣- كونه أمرا لازما.

والقدر المتيقن من دليل الناسخ هو رفع خصوص الإلزام ، وأما ما عداه كالجواز وكالرجحان فيؤخذ من دليل المنسوخ ، نظيره ما إذا دلّ دليل على وجوب شيء ودلّ دليل آخر على عدم وجوبه ، كما إذا ورد أكرم زيدا وورد أيضا لا بأس بترك إكرامه فيحكم بأظهره الدليل الثاني على الأول على بقاء الجواز والرجحان.

يلاحظ عليه : أنه ليس للأمر إلا ظهور واحد وهو البعث نحو المأمور به ، وأما الوجوب فإنما يستفاد من أمر آخر ، وهو كون البعث تمام الموضوع لوجوب الطاعة والالتزام بالعمل عند العقلاء ، فإذا دلّ الناسخ على أنّ المولى رفع اليد عن بعثه ، فقد دلّ على رفع اليد عن مدلول المنسوخ فلا معنى للالتزام ببقاء الجواز أو الرجحان إذ ليس له إلا ظهور واحد ، وهو البعث نحو المطلوب لا ظهورات متعدده حتى يترك المنسوخ (اللزوم) ويؤخذ بالباقي (الجواز والرجحان).

وبعبارة أخرى : الجواز والرجحان من لوازم البعث إلى الفعل ، فإذا نسخ الملزوم فلا وجه لبقاء اللزوم.

الفصل الثامن : فى الأمر بالأمر بفعل ، أمر بذلك الفعل

إذا أمر المولى فردا ليأمر فردا آخر بفعل ، فهل الأمر الصادر من المولى أمر بذلك الفعل أيضا أو لا؟ ولإيضاح الحال نذكر مثلا : إنَّ الشارع أمر الأولياء ليأمرُوا صبيانهم بالصلاة ، روى بسند صحيح عن أبى عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : «إنَّا نأمر صبياننا بالصلاة إذا كانوا بنى خمس سنين ، فمروا صبيانكم بالصلاة إذا كانوا بنى سبع» (١) ففى هذا الحديث أمر الإمام الأولياء بأمر صبيانهم بالصلاة.

فعندئذ يقع الكلام فى أن أمر الإمام يتحدّد بالأمر بالأولياء ، أو يتجاوز عنه إلى الأمر بالصلاة أيضا.

فمحصّل الكلام : أنه لا شك أن الصبيان مأمورون بإقامه الصلاة إنّما الكلام فى أنهم مأمورون من جانب الأولياء فقط ، أو هم مأمورون من جانب الشارع أيضا.

وتظهر الثمره فى مجالين :

الأول : شرعيه عبادات الصبيان ، فلو كان الأمر بالأمر ، أمرا بذلك الفعل تكون عبادات الصبيان شرعيه وإلا تكون تميميه.

ص : ٦٠

١- الوسائل : ٣ / الباب ٣ ، من أعداد الفرائض ، الحديث ٥.

الثانى : صحّح البيع ولزومه فيما إذا أمر الوالد ولده الأكبر بأن يأمر ولده الأصغر ببيع متاعه ، فنسى الواسطه إبلاغ أمر الوالد وأطلع الأصغر من طريق آخر على أمر الوالد فباع المبيع.

فإن قلنا بأنّ الأمر بالأمر بفعل ، أمر بنفس ذلك الفعل يكون بيعه صحيحا ولازما ، وإن قلنا بخلافه يكون بيعه فضوليا غير لازم. الظاهر أنّ الأمر بالأمر بالفعل أمر بذلك أيضا ، لأنّ المتبادر فى هذه الموارد تعلّق غرض المولى بنفس الفعل وكان أمر المأمور الأوّل طريقا للوصول إلى نفس الفعل من دون دخاله لأمر المأمور الأوّل.

الفصل التاسع : فى الأمر بالشىء بعد الأمر به

هل الأمر بالشىء بعد الأمر به قبل امتثاله ظاهر فى التأكيد أو التأسيس ، فمثلا إذا أمر المولى بشىء ثم أمر به قبل امتثال الأمر الأوّل فهل هو ظاهر فى التأكيد ، أو ظاهر فى التأسيس؟

للمسأله صور :

أ. إذا قيّد متعلّق الأمر الثانى بشىء يدلّ على التعدّد والكثرة كما إذا قال : صلّ ، ثم قال : صلّ صلاه أخرى.

ب. إذا ذكر لكل حكم سبب خاص ، كما إذا قال : إذا نمت فتوضّأ ، وإذا مسست ميتنا فتوضّأ.

ج. إذا ذكر السبب ، لواحد من الحكمين دون الآخر ، كما إذا قال : توضّأ ، ثم قال : إذا بليت فتوضّأ.

ص: ٤١

د. أن يكون الحكم خاليا عن ذكر السبب في كلا الأمرين.

لا إشكال في أنّ الأمر في الصورة الأولى للتأسيس لا للتأكيد لأن الأمر الثاني صريح في التعدّد.

وأما الصورة الثانية ، فهي كالصورة الأولى ظاهره في تأسيس إيجاب ، وراء إيجاب آخر.

نعم يقع الكلام في إمكان التداخل بأن يمثل كلا الوجوبين المتعدّدين بوضوء واحد وعدمه ، فهو مبنى على تداخل المسببات وعدمه ، فعلى الأوّل يكفي وضوء واحد ولا- يكفي على الثاني وسيأتي الكلام فيه في باب المفاهيم ، فيختص محل البحث بالصورتين الأخيرتين.

ولعل القول بالإجمال وعدم ظهور الكلام في واحد من التأكيد والتأسيس أولى ، لأنّ الهيئتين تدلان على تعدّد البعث وهو أعم من التأكيد والتأسيس. وما يقال من أنّ التأسيس أولى من التأكيد ، لا يثبت به الظهور العرفي.

تم الكلام في المقصد الأوّل

والحمد لله

ص: ٦٢

المقصد الثاني : في النواهي

اشاره

وفيه فصول :

الفصل الأول : في ماده النهى وصيغته.

الفصل الثانى : في جواز اجتماع الأمر والنهى فى عنوان واحد.

الفصل الثالث : فى اقتضاء النهى للفساد.

ص : ٦٣

الفصل الأول : فى ماده النهى و صبغته

النهى هو الزجر عن الشئ ، قال سبحانه : (أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْدًا إِذَا صَلَّى) (العلق / ٩ - ١٠).

ويعتبر فيه العلو والاستعلاء. ويتبادر من ماده النهى ، الحرمة بمعنى لزوم الامتناع على وفق النهى. والدليل عليه قوله سبحانه : (وَأَخَذِهِمُ الرَّبُّوا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ) (النساء/٦١). وقوله سبحانه : (فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) (الأعراف / ١٦٦). وقوله سبحانه : (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) (الحشر / ٧) وقد مرّ نظير هذه المباحث فى ماده الأمر فلا نطيل.

وأما صبغته النهى فالمشهور بين الأصوليين أنّها كالأمر فى الدلالة على الطلب غير أنّ متعلّق الطلب فى أحدهما هو الوجود ، أعنى : نفس الفعل ؛ وفى الآخر العدم ، أعنى : ترك الفعل.

ولكن الحق أنّ الهيئته فى الأوامر وضعت للبعث إلى الفعل ، وفى النواهى وضعت للزجر ، وهما إمّا بالجوارح كالإشارة بالرأس واليد أو باللفظ والكتابه.

وعلى ضوء ذلك فالأمر والنهى متّحدان من حيث المتعلّق حيث إنّ كلاهما يتعلّق بالطبيعه من حيث هى هى ، مختلفان من حيث الحقيقه والمبادئ والآثار.

أما الاختلاف من حيث الحقيقه ، فالأمر بعث إنشائي والنهي زجر كذلك.

وأما من حيث المبادئ فمبدأ الأمر هو التصديق بالمصلحه والاشتياق إليها ، ومبدأ النهى هو التصديق بالمفسده والانزجار عنها.

وأما من حيث الآثار فإنّ الإتيان بمتعلّق الأمر إطاعه توجب المشوبه ، والإتيان بمتعلّق النهى معصيه توجب العقوبه.

ظهور الصيغه فى التحريم

قد علمت أنّ هيئته لا- تفعل موضوعه للزجر ، كما أنّ هيئته افعال موضوعه للبعث، وأما الوجوب والحرمة فليسا من مداليل الألفاظ وإنّما ينتزعان من مبادئ الأمر والنهى فلو كان البعث ناشئا من إرادته شديده أو كان الزجر صادرا عن كراهه كذلك ينتزع منهما الوجوب أو الحرمة وأما إذا كانا ناشئين من إرادته ضعيفه أو كراهه كذلك ، فينتزع منهما الندب والكراهه.

ومع أنّ الوجوب والحرمة ليسا من المداليل اللفظيه إلا- أنّ الأمر أو النهى إذا لم يقترنا بما يدلّ على ضعف الإراده أو الكراهه ينتزع منهما الوجوب والحرمة بحكم العقل على أنّ بعث المولى أو زجره لا يترك بلا امتثال ، واحتمال أنّهما ناشئان من إرادته أو كراهه ضعيفه لا يعتمد عليه ما لم يدلّ عليه دليل.

وبعبارة أخرى : العقل يلزم بتحصيل المؤمن فى دائره المولويه والعبوديه ولا يتحقق إلاّ بالإتيان بالفعل فى الأمر وتركه فى النهى.

النهى والدلاله على المرّه والتكرار

إنّ النهى كالأمر لا يدلّ على المره ولا التكرار ، لأنّ الماده وضعت للطبيعه الصرفه ، والهيئته وضعت للزجر ، فأين الدال على المره والتكرار؟!

ص: ٦٥

نعم لَمَّا كان المطلوب هو ترك الطبيعه المنهى عنها ، ولا- يحصل الترك إلا- بترك جميع أفرادها يحكم العقل بالاجتناب عن جميع محققات الطبيعه ، وهذا غير دلالة اللفظ على التكرار.

ومنه يظهر عدم دلالة على الفور والتراخي بنفس الدليل.

الفصل الثاني : اجتماع الأمر والنهي في شيء واحد بعنوانين

إشاره

اختلفت كلمات الأصوليين في جواز اجتماع الأمر والنهي في شيء واحد ، وقبل بيان أدله المجوز والمانع نذكر أمورا :

الأمر الأول : في أنواع الاجتماع

إنّ للاجتماع أنحاء ثلاثه :

ألف : الاجتماع الأمري : فهو عبارته عمّا إذا اتحد الأمر والنهي أوّلا والمأمور والمنهى (المكلف) ثانيا ، والمأمور به والمنهى عنه (المكلف به) ثالثا مع وحده زمان امتثال الأمر والنهي فيكون التكليف عندئذ محالا ، كما إذا قال : صل في ساعه كذا ولا تصل فيها، ويعبّر عن هذا النوع ، بالاجتماع الأمري ، لأنّ الأمر هو الذى حاول الجمع بين الأمر والنهي في شيء واحد.

ب : الاجتماع المأمورى : هو عبارته عمّا إذا اتحد الأمر والنهي ، والمأمور والمنهى ولكن اختلف المأمور به والمنهى عنه ، كما إذا خاطب الشارع المكلف بقوله : صل ، ولا تغصب ، فالمأمور به غير المنهى عنه ، بل هما ماهيتان مختلفتان

ص : ٦٦

غير أنّ المكلف بسوء اختياره جمعهما في مورد واحد على وجه يكون المورد مصداقا لعنوانين ومجمعا لهما.

ج الاجتماع الموردي : وهو عبارة عمّا إذا لم يكن الفعل مصداقا لكل من العنوانين بل يكون هنا فعلا تفرنا وتجاوزا في وقت واحد يكون أحدهما مصداقا لعنوان الواجب وثانيهما مصداقا لعنوان الحرام ، مثل النظر إلى الأجنبي في أثناء الصلاة ، فليس النظر مطابقا لعنوان الصلاة ولا الصلاة مطابقا لعنوان النظر إلى الأجنبي ولا ينطبقان على فعل واحد ، بل المكلف يقوم بعملين مختلفين متقارنين في زمان واحد ، كما إذا صلّى ونظر إلى الأجنبي.

تنبيه : إذا عرفت هذا فاعلم أنّ النزاع في الاجتماع المأموري لا الأمرى والموردي.

الأمر الثاني : ما هو المراد من الواحد في العنوان؟

المراد من الواحد في العنوان هو الواحد وجودا بأن يتعلّق الأمر بشيء والنهي بشيء آخر ، ولكن اتحد المتعلّقان في الوجود والتحقّق ، كالصلاة المأمور بها والغصب المنهى عنه المتحدّين في الوجود عند إقامة الصلاة في الدار المغصوبه.

فخرج بقيد الاتحاد في الوجود أمران :

الأوّل : الاجتماع الموردي ، كما إذا صلّى مع النظر إلى الأجنبي وليس وجود الصلاة نفس النظر إلى الأجنبي ، بل لكلّ تحقّق وتشخص ووجود خاص.

الثاني : الأمر بالسجود لله والنهي عن السجود للأوثان ، فالمتعلّقان مختلفان مفهوما ومصداقا.

الأمر الثالث : الأقوال في المسألة

إنّ القول بجواز الاجتماع هو مذهب أكثر الأشاعره ، والفضل بن شاذان من

قدمائنا ، وهو الظاهر من كلام السيد المرتضى فى الذريعه ، وإليه ذهب فحول المتأخرين من أصحابنا كالمحقق الأردبيلي وسلطان العلماء والمحقق الخوانسارى وولده والفاضل المدقق الشيروانى والسيد الفاضل صدر الدين وغيرهم ، واختاره من مشايخنا : السيد المحقق البروجردى والسيد الإمام الخمينى - قدس الله أسرارهم - ويظهر من المحدث الكلىنى رضاه بذلك حيث نقل كلام الفضل بن شاذان فى كتابه ولم يعقبه بشىء من الرد والقبول ، بل يظهر من كلام الفضل بن شاذان (ت ٢٦٠هـ) أنّ ذلك من مسلّمات الشيعة. (١)

وأما القول بالامتناع ، فقد اختاره المحقق الخراسانى فى الكفايه وأقام برهانه.

إذا عرفت ذلك ، فلنذكر دليل القولين على سبيل الاختصار وقد استدلوا على القول بالجواز بوجوه منها : أنّ الأمر لا يتعلّق إلاّ بما هو الدخيل فى الغرض دون ما يلازمه من الخصوصيات غير الدخيله ، ومثله النهى لا- يتعلّق إلاّ- بما هو المبعوض دون اللوازم والخصوصيات.

وعلى ضوء ذلك فما هو المأمور به هو الحيثيه الصلاتيه وإن اقترنت مع الغضب فى مقام الإيجاد ، والمنهى عنه هو الحيثيه الغصبيه وان اقترنت مع الصلاه فى الوجود والتحقق.

وعلى هذا فالوجوب تعلّق بعنوان الصلاه ولا يسرى الحكم إلى غيرها من المشخصات الاتفاقيه كالغضب ، كما أنّ الحرمة متعلّقه بنفس عنوان الغضب ولا- تسرى إلى مشخصاته الاتفاقيه ، أعنى : الصلاه ، فالحكمان ثابتان على العنوان لا يتجاوزانه وبالتالي ليس هناك اجتماع.

ص: ٦٨

١- لاحظ القوانين ، ج ١ ص ١٤٠.

والذى يؤيد جواز الاجتماع هو عدم ورود نص على عدم جواز الصلاه فى المغصوب وبطلانها مع عموم الابتلاء به ، فإن ابتلاء الناس بالأموال المغصوبه فى زمان الدولتين الأمويه والعباسيه لم يكن أقل من زماننا خصوصا مع القول بحرمة ما كانوا يغمونه من الغنائم فى تلك الأزمان ، حيث إنّ الجهاد الابتدائى حرام بلا إذن الإمام عليه السلام على القول المشهور ، فالغنائم ملك لمقام الإمامه ، ومع ذلك لم يصلنا نهى فى ذلك المورد ، ولو كان لوصل ، والمنقول عن ابن شاذان هو الجواز ، وهذا يكشف عن صحه اجتماع الأمر والنهى إذا كان المتعلّقان متصادقين على عنوان واحد.

استدلّ القائل بالامتناع بوجوه أتقنها وأجزها ما أفاده المحقّق الخراسانى بترتيب مقدّمات نذكر المهم منها :

المقدّمه الأولى : أنّ الأحكام الخمسه متضاده ضروره ثبوت المنافاه والمعانده التامه بين البعث فى زمان ، والزجر عنه فى ذلك الزمان ، فاجتماع الأمر والنهى فى زمان واحد من قبيل التكليف المحال.

المقدّمه الثانيه : أنّ متعلّق الأحكام هو فعل المكلف وما يصدر عنه فى الخارج لا ما هو اسمه وعنوانه ، وإنّما يؤخذ العنوان فى متعلّق الأحكام للإشاره إلى مصاديقها وأفرادها الحقيقه.

ثم استنتج وقال : إنّ المجمع حيث كان واحدا وجودا وذاتا يكون تعلّق الأمر والنهى به محالا- وإن كان التعلّق به بعنوانين لما عرفت من أنّ المتعلّق الواقعى للتكليف هو فعل المكلف بحقيقته وواقعيته لا عناوينه وأسمائه.

يلاحظ على ذلك : - بعد تسليم المقدّمه الأولى - بما قرّر فى محلّه من أنّ المتعلّق للتكليف ليس هو الهويه الخارجيه ، لأنّه يستحيل أن يتعلّق البعث والزجر بها ، وذلك لأنّ التعلّق إمّا قبل تحقّقها فى الخارج ، أو بعده ، فعلى الأوّل فلا موضوع

حتى يتعلّق به الأحكام بل مرجع ذلك إلى تعلّق الحكم بالعناوين ، وعلى الثانى يلزم تحصيل الحاصل وطلب الموجود.

ثمره النزاع : أنّ القائل بجواز الاجتماع يذهب إلى حصول الامتثال والعصيان بعمل واحد ، فهو يتحقّق على كلا الحكمين بلا تقديم أحدهما على الآخر ، وأما القائل بالامتناع ، فهو يقدّم من الحكمين ما هو الأهم ، فربما كان الأهم هو الوجوب فتكون حرمه الغضب إنشائيه ، وربما ينعكس فيكون الترك أهم من الإتيان بالواجب.

الفصل الثالث : فى اقتضاء النهى للفساد

إشاره

هذه المسأله من المسائل المهمه فى علم الأصول التى يترتب عليها استنباط مسائل فقهيه كثيره ويقع الكلام فى مقامين :

المقام الأوّل : فى العبادات

وقبل البحث فيها نذكر أموراً :

الأوّل : المقصود من العباده فى عنوان البحث ما لا- يسقط أمرها على فرض تعلّقه بها إلا إذا أتى بها على وجه قربى ، فخرجت التوصليات من التعريف ، لأنها أمور يسقط أمرها ولو لم يأت بها كذلك.

الثانى : أنّ المراد من الصحه فى العبادات هو كون المأتى به مطابقاً للمأمور به أو سقوط الإعاده والقضاء كما عرفت (١).

ص : ٧٠

١- عند البحث عن وضع أسماء العبادات للصحيح أو للأعم ، ص ٢٤.

الثالث : انّ النهى ينقسم إلى تحريمى وتنزيهى ، وإلى نفسى وغيرى ، وإلى مولوى وإرشادى.

والظاهر دخول الجميع تحت عنوان البحث. (١)

إذا عرفت ذلك فلندخل فى صلب الموضوع ، فنقول : إذا تعلّق النهى بنفس العباده، فلا شك فى اقتضائه للفساد ، كما فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «دعى الصلاه أيام أقرائك» (٢) لأنّ الصحه عباره عن مطابقه المأتى به للمأمور به ، ومع تعلّق النهى بنفس العباده لا يتعلّق بها الأمر لاستلزامه اجتماع الأمر والنهى فى متعلّق واحد ، فلا يصدق كون المأتى به مطابقا للمأمور به لعدم الأمر ، وبالتالي لا يكون مسقطا للإعاده والقضاء.

وبعباره أخرى : انّ الصحه إمّا لأجل وجود الأمر ، أو لوجود الملاك (المحبوبيه) وكلا الأمرين منتفیان ، أمّا الأوّل فلا يمنع اجتماع الأمر والنهى فى شىء واحد تحت عنوان واحد، وأمّا الثانى فلأنّ النهى يكشف عن المبعوضيه فلا يكون المبعوض مقرّبا.

وهذه هى الضابطه فى دلالة النهى على الفساد وعدمها ، ففى كل مورد لا يجتمع ملاك النهى (المبعوضيه) مع ملاك الصحه (الأمر والمحبوبيه) يحكم عليها بالفساد. (٣)

ص: ٧١

١- قد يكون النهى رشادا إلى قلّه الثواب كما فى قوله : «لا- صلاه لجار المسجد إلا فى المسجد» [الوسائل : ٣ ، الباب ٢ من أبواب لباس المصلّى ، الحديث ٧] فأنّه لا يستلزم الفساد وبالتالي لا يدخل فى النزاع.

٢- المتقى الهندى : كتر العمال : ٦ / ٤٢ و ٢٦٢.

٣- وأمّا إذا لم تكن صحه الشىء رهن الأمر أو المحبوبيه بل دائرا مدار كونه جامعا للأجزاء والشرائط - كما فى باب المعاملات - فلا- يكشف ملاك النهى - أعنى : المبعوضيه - عن الفساد وبذلك (أى عدم تأثير المبعوضيه) يفترق باب المعاملات عن العبادات حيث لا يحكم على المعاملات بالفساد مع تعلّق النهى النفسى بها كما سيوافيك.

ولايضاح الحال نذكر أمورا :

الأول : المراد من المعاملات فى عنوان البحث ما لا يعتبر فيها قصد القربه ، كالعقود والإيقاعات.

الثانى : انّ المراد من الصحيح فى المعاملات ما يترتب عليها الأثر المطلوب منها كالملكيه فى البيع والزوجيه فى النكاح.

الثالث : إذا تعلّق النهى المولوى التحريمى أو التنزيهى بالمعامله بما هو فعل مباشرى ، كالعقد الصادر عن المحرم فى حال الإحرام بأن يكون المبعوض صدور عقد النكاح فى هذه الحاله ، من دون أن يكون نفس العمل بما هو مبعوضا ومزجورا عنه ، فالظاهر عدم اقتضائه الفساد ، لأنّ غايه النهى هى مبعوضيه نفس العمل (العقد) فى هذه الحاله وهى لا تلازم الفساد وليس العقد أمرا عباديا حتّى لا يجتمع مع النهى.

نعم إذا كان النهى إرشادا إلى فساد المعامله كما فى قوله تعالى : (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) (النساء / ٢٢) فلا كلام فى الدلاله على الفساد.

تنبيه : انّ الفرق بين هذه المسأله والمسأله السابقه - أعنى : مسأله اجتماع الأمر والنهى - واضح لوجهين :

١- انّ المسألتين مختلفتان موضوعا ومحمولا- فلا- قدر مشترك بينهما حتى تبحث فى الجهه المائزه ، لأنّ عنوان البحث فى المسأله السابقه هو :

هل يجوز تعلّق الأمر والنهى بشيئين مختلفين فى مقام التعلّق ، ومتحدّين فى مقام الإيجاد أو لا؟ كما أنّ عنوان البحث فى هذا المقام هو :

هل هناك ملازمه بين النهى عن العباده وفسادها أو لا؟

فالمسألان مختلفتان موضوعا ومحمولا ، ومع هذا الاختلاف ، فالبحث عن الجبهه المائزه ساقط.

٢- أنّ المسأله السابقه تبتنى على وجود الأمر والنهى ، ولكن هذه المسأله تبتنى على وجود النهى فقط سواء أكان هناك أمر كما فى باب العبادات ، أم لا كما فى باب المعاملات ، فوجود الأمر فى المسأله السابقه يعدّ من مقوماتها دون هذه المسأله.

تطبيقات :

لقد مضى أنّ مسأله النهى فى العبادات والمعاملات من المسائل المهمه ، لذا استوجب الحال بأن نستعرض تطبيقات لهذه المسأله :

١- الصلاه فى خاتم الذهب :

روى عن أئمه أهل البيت عليهم السلام : لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلّى فيه. (١)

قال شيخ مشايخنا العلامة الحائرى : قد دلّت طائفه من الأخبار على اعتبار عدم كون لباس المصلّى من الذهب للرجال ، والنهى فى تلك الأخبار قد تعلّق بالصلاه فى الذهب ، والنهى المتعلّق بالعباده يقتضى الفساد كما حرّر فى محلّه. (٢)

٢- تفريق الزكاه بين الفقراء مع طلب الإمام :

لو طلب الإمام الزكاه ، ولكن المالك فرّقها بين الفقراء دون أن يدفعها إلى

ص : ٧٣

١- الوسائل : ج ٣ ، الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّى ، الحديث ٤.

٢- الحائرى : الصلاه : ٥٧.

الإمام ، فهل يجزى مع النهى الصادر من الإمام أو لا؟ (١)

٣- لو تضرّر باستعمال الماء :

لو تضرّر باستعمال الماء فى الوضوء ينتقل فرضه إلى التيمم ، فإن استعمل الماء وحاله هذا فهل يبطل الوضوء أو لا؟ (٢)

٤- التيمم بالتراب أو الحجر المغصوبين :

إذا تيمم بالتراب أو بالحجر المغصوبين أى الممنوع من التصرف فيه شرعا ، فهل يفسد تيممه أو لا؟ (٣)

٥- الاكتفاء بالأذان المنهى عنه :

إذا تغنى بالأذان ، أو أذنت المرأه متخضعه ، أو أذن فى المسجد وهو جنب ، فهل يصح الأذان منهم ويكتفى به أو لا؟ (٤)

٦- حرمة الاستمرار فى الصلاه :

إذا وجب قطع الصلاه لأجل صيانته النفس والمال المحترمين من الغرق والحرق ، ومع ذلك استمر فى الصلاه فهل تبطل صلاته

أو لا؟ (٥)

٧- النهى عن التكفير فى الصلاه :

قد ورد النهى عن التكفير فى الصلاه - أى قبض اليد اليسرى باليمينى - كما

ص: ٧٤

١- الجواهر : ١٥ / ٤٢١.

٢- الجواهر : ٥ / ١١١.

٣- الجواهر : ٥ / ١٣٥.

٤- الجواهر : ٩ / ٥٣ - ٥٩.

٥- الجواهر : ١١ / ١٢٣.

ورد النهى عن إقامة النوافل جماعه فى لىالى شهر رمضان (صلاه التراوىح) فهل تبطل الصلاه أو لا؟

٨- صوم يوم الشك بتيه رمضان :

إذا صام آخر يوم من شهر شعبان بتيه رمضان ، فهل يصح صومه أو لا؟ (١)

٩- القران بين الحج والعمره :

لو قارن بين الحج والعمره بنيه واحده ، فهل يبطل عمله لأجل النهى عن القران كما لو نوى صلاتين بنيه واحده أو لا؟ (٢)

١٠- شرط اللزوم فى المضاربه :

إذا شرط اللزوم فى المضاربه ، فهل تبطل المضاربه للنهى عن شرط اللزوم المنكشف عن طريق الإجماع أو لا؟ (٣)

تمّ الكلام فى المقصد الثانى

والحمد لله

ص: ٧٥

١- الجواهر : ١٢ / ٣٢٨.

٢- الجواهر : ١٧ / ٢٠٧.

٣- مبانى العروه الوثقى ، كتاب المضاربه ، ص ١٣.

أشاره

وفيه أمور :

الأمر الأول : تعريف المفهوم والمنطوق.

الأمر الثانى : تقسيم المدلول المنطوقى إلى صريح وغير صريح.

الأمر الثالث : النزاع فى باب المفاهيم صغرى.

الأمر الرابع : تقسيم المفهوم إلى موافق ومخالف.

الأمر الخامس : أقسام مفهوم المخالف.

الأول : مفهوم الشرط.

الثانى : مفهوم الوصف.

الثالث : مفهوم الغايه.

الرابع : مفهوم الحصر.

الخامس : مفهوم العدد.

السادس : مفهوم اللقب.

ص : ٧٧

الأمر الأول : تعريف المفهوم والمنطوق :

إنّ مداليل الجمل على قسمين :

قسم يصفه العرف بأنّ المتكلم نطق به ، وقسم يفهم من كلامه ولكن لا يوصف بأنّ المتكلم نطق به ، ولأجل اختلاف المدلولين في الظهور والخفاء ليس للمتكلم إنكار المدلول الأوّل بخلاف المدلول الثاني ، فإذا قال المتكلم ، إذا جاءك زيد فأكرمه فإنّ هنا مدلولين .

أحدهما : وجوب الإكرام عند المجيء ، وهذا ممّا نطق به المتكلم وليس له الفرار منه ، ولا إنكاره .

والآخر : عدم وجوب الإكرام عند عدم المجيء ، وهذا يفهم من الكلام ويإمكان المتكلم التخلّص عنه بنحو من الأنحاء .

فالأوّل مدلول منطوق ، والثاني مدلول مفهومي ، ولعل ما ذكرناه هو مراد الحاجبي من تعريفه للمنطوق والمفهوم بقوله : المنطوق : ما دلّ عليه اللفظ في محل النطق .

والمفهوم : ما دلّ عليه اللفظ في غير محل النطق . (١)

والحاصل أنّ ما دل عليه اللفظ في حد ذاته على وجه يكون اللفظ حاملا لذلك المعنى وقالبا له فهو منطوق .

وما دلّ عليه اللفظ على وجه لم يكن اللفظ حاملا وقالبا للمعنى ولكن دلّ عليه باعتبار من الاعتبارات فهو مفهوم .

ص : ٧٨

١- الحاجبي : منتهى السؤل والأمل : ١٤٧ ، واختصره المؤلف واشتهر بالمختصر الحاجبي وشرحه العضدي ، وكلاهما مطبوعان .

الأمر الثاني : تقسيم المدلول المنطوقى إلى صريح وغير صريح :

تنقسم المداليل المنطوقيه إلى قسمين : صريح وغير صريح. فالصريح ، هو المدلول المطابقي ؛ وأما غير الصريح ، فهو المدلول التضمنى والالتزامى.

ثم إنَّ الالتزامى على ثلاثة أقسام :

أ. المدلول عليه بدلاله الاقتضاء.

ب. المدلول عليه بدلاله التنبيه.

ج. المدلول عليه بدلاله الإشاره.

أما الأول فهو ما يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته عقلا أو شرعا، كقوله صلى الله عليه و آله و سلم : «رفع عن أمتى تسعه : الخطأ والنسيان» فإنَّ المراد رفع المؤاخذة عنها أو نحوها وإلاَّ كان الكلام كاذبا.

وقوله تعالى : (وَسئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) (يوسف / ٨٢) فلو لم يقدر الأهل لما صحَّ الكلام عقلا.

وقول القائل : اعتق عبدك عنى على ألف ، فإنَّ معناه ملكه لى على ألف ثم اعتقه ، إذ لا يصح العتق شرعا إلاَّ فى ملك.

وأما الثانى ، فهو ما لا يتوقف عليه صدق الكلام ولا صحته عقلا وشرعا ، ولكن كان مقترنا بشىء لو لم يكن ذلك الشىء عله له ، لبعث الاقتران وفقد الربط بين الجملتين فيفهم منه التعليل فالمدلول ، هو عليه ذلك الشىء ، لحكم الشارع كقوله : «بطل البيع» لمن قال له : «بعث السمك فى النهر» فيعلم منه اشتراط قدره على التسليم فى البيع.

وأما الثالث ، فهو لازم الكلام وإن لم يكن المتكلم قاصدا له مثل دلاله قوله

سبحانه : (وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا) (الأحقاف / ١٥) إذا انضم إلى قوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ) (البقره / ٢٣٣) على كون أقل الحمل سته أشهر ، فإن المقصود فى الآيه الأولى بيان ما تتحمّله الأم من آلام ومشاق ، وفى الثانيه بيان أكثر مده الرضاع ، غير أنّ لازم هذين المدلولين مدلول ثالث ، وهو أنّ أقل الحمل سته أشهر.

الأمر الثالث : النزاع فى باب المفاهيم صغرى :

إنّ النزاع فى باب المفاهيم صغرى لا كبرى وأن مدار البحث هو مثلا أنّه هل للقضايا الشرطيه مفهوم أو لا؟

وأما على فرض الدلاله والفهم العرفى فلا إشكال فى حجتيه.

وبعباره أخرى : النزاع فى أصل ظهور الجمله فى المفهوم وعدم ظهورها ، فمعنى النزاع فى مفهوم الجمله الشرطيه (إذا سلّم أكرمه) هو أنّ الجمله الشرطيه مع قطع النظر عن القرائن الخاصه هل تدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط ، وهل هى ظاهره فى ذلك أو لا؟

وأما بعد ثبوت دلالتها على المفهوم أو ظهورها فيه فلا نزاع فى حجتيه ، ومن خلال هذا البيان يظهر وجود التسامح فى قولهم مفهوم الشرط حجه أو لا ، فإنّ ظاهره أنّ وجود المفهوم مفروغ عنه وأما الكلام فى حجتيه ، مع أنّ حقيقه النزاع فى وجود أصل المفهوم.

الأمر الرابع : تقسيم المفهوم إلى مخالف وموافق :

إنّ الحكم المدلول عليه عن طريق المفهوم إذا كان موافقا فى السنخ للحكم الموجود فى المنطوق فهو مفهوم موافق ، كما فى قوله سبحانه : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ)

(الإسراء / ٢٣) فحرمه التأفيف تدل بالأولويه على حرمه الشتم وربما يسمّى لحن الخطاب.

وأما لو كان الحكم فى المفهوم مخالفا فى السنخ للحكم الموجود فى المنطوق فهو مفهوم مخالف.

الأمر الخامس : أقسام مفهوم المخالف

أشاره

اعلم أنّ الموارد التى وقعت محل النزاع من مفهوم المخالف عبارته عما يلى :

١- مفهوم الشرط.

٢- مفهوم الوصف.

٣- مفهوم الغايه.

٤- مفهوم الحصر.

٥- مفهوم العدد.

٦- مفهوم اللقب.

وإليك التفصيل :

ص: ٨١

واعلم أنّ النزاع فى وجود المفهوم فى القضايا الشرطيه إنّما هو فيما إذا عدّ القيد شيئاً زائداً على الموضوع وتكون الجملة مشتمله على موضوع ، ومحمول ، وشرط ، فيقع النزاع حينئذ فى دلالة القضية الشرطيه على انتفاء المحمول عن الموضوع ، عند انتفاء الشرط وعدمها مثل قوله عليه السلام : «إذا كان الماء قدر كتر لم ينجسه شىء» فهناك موضوع وهو الماء ، ومحمول وهو العاصميه (لم ينجسه) وشىء آخر باسم الشرط ، أعنى : الكريه ، فعند انتفاء الشرط يبقى الموضوع (الماء) بحاله بخلاف القضايا التى يعد الشرط فيها محققاً للموضوع من دون تفكيك بين الشرط والموضوع بل يكون ارتفاع الشرط ملازماً لارتفاع الموضوع ، فهى خارجة عن محل النزاع ، كقوله : إن رزقت ولدا فاختنه ، فهذه القضايا فاقده للمفهوم. فإنّ الرزق هنا ليس شيئاً زائداً على نفس الولد.

إنّ دلالة الجملة الشرطيه على المفهوم (أى انتفاء الجزاء لدى انتفاء الشرط) لا تتمّ إلا إذا ثبتت الأمور الثلاثة التاليه :

١- وجود الملازمه بين الجزاء والشرط فى القضية بأن لا- يكون من قبيل التقارن الاتفاقي بصوره جزئيه ، كخروج زيد من المجلس مقارناً مع دخول عمرو فيه ، فإنّ التقارن من باب الاتفاق ، ولأجل ذلك يحصل الانفكاك بينهما كثيراً.

٢- أن يكون التلازم من باب الترتب أى ترتب التالى على المقدم ، بأن يكون الشرط عله للجزاء ، فخرج ما إذا لم يكن هناك هذا النحو من الترتب كما إذا قال : إن طال الليل قصر النهار ، أو إذا قصر النهار طال الليل ، فليس بينهما ترتب لكونهما معلولين لعله ثالثه.

٣- أن يكون الترتب علياً انحصارياً ، ومعنى الانحصار عدم وجود عله

أخرى تقوم مقام الشرط.

فالقائل بالمفهوم لا محيص له إلا من إثبات هذه الأمور الثلاثة ، ويكفى للقائل بالعدم منع واحد منها.

ثم إن دلالة الجملة الشرطية على هذه الأمور الثلاثة بأحد الوجوه التاليه :

١- الوضع : ادعاء وضع الهيئه على ما يلزم هذه الأمور الثلاثة : الملازمه ، الترتب ، الانحصار.

٢- الانصراف (١) : ادعاء انصراف الجملة الشرطية فى ذهن المخاطب إلى هذه الأمور.

٣- الإطلاق : ادعاء أن المتكلم كان فى مقام بيان العلل ولم يذكر إلا واحدا منها ، فيعلم انحصارها فثبت الملازمه والترتب بوجه أولى.

أمّا إثباتها بالطريق الأوّل أى بالدلاله الوضعيه ، فالحق دلالة الجملة الشرطية على الأمرين : الملازمه والترتب ، وذلك لأنّ المتبادر من هيئه الجملة الشرطية هو أنّ فرض وجود الشرط وتقدير حصوله ، يتلوه حصول الجزاء وتحققه وهذا مما لا يمكن إنكاره ، وهو نفس القول بالملازمه والترتب.

وأمّا إثبات الأمر الثالث ، وهو أنّ العليّه بنحو الانحصار بالدلاله الوضعيه ، فهو غير ثابت ، لأنّ تقسيم العله إلى المنحصره وغير المنحصره من المفاهيم الفلسفيه البعيده عن الأذهان العامه فمن البعيد ، أن ينتقل الواضع إلى التقسيم ، ثم يضع الهيئه الشرطيه على قسم خاص منها وهى المنحصره.

ص: ٨٣

١- إذا كان اللفظ موضوعا لحقيقه ذات أنواع كالحيوان أو ذات أصناف كالماء فتبادر منه - عند الاستعمال - نوع أو صنف إلى الذهن دون الأنواع والأصناف الأخرى ، يقال : اللفظ منصرف إلى كذا ، مثلا إذا قيل : «لا تصل فى ما لا يؤكل لحمه» يكون منصرفا إلى غير الإنسان.

وأما إثبات الانحصار بالانصراف فهو أيضا بعيد ، لأن الانصراف رهن أحد أمرين :

١- كثره الاستعمال فى العله المنحصره.

٢- كون العله منحصره أكمل من كونها غير منحصره.

وكلا الأمرين منتفیان لكثرة الاستعمال فى غير المنحصره ، وكون العله المنحصره ليست بأكمل فى العليه من غيرها.

وأما إثبات الانحصار بالإطلاق وهو كون المتكلم فى مقام البيان فهذا يتصور على وجهين :

تاره يكون فى مقام بيان خصوصيات نفس السبب الوارد فى الجملة الشرطيه وما له من جزء وشرط ومانع من دون نظر إلى وجود سبب آخر ، وأخرى يكون فى مقام بيان ما هو المؤثر فى الجزء ، فعلى الأؤل يكون مقتضى الإطلاق أنّ ما جاء بعد حرف الشرط هو تمام الموضوع وليس له جزء أو شرط آخر ولا- يتفرع عليه المفهوم ، بل أقصاه أنّ ما وقع بعد حرف الشرط تمام الموضوع للجزء وأما أنّه لا يخلفه شيء آخر فلا يمكن دفعه لأنّه ليس فى مقام البيان.

وعلى الثانى أى إذا كان بصدد بيان ما هو المؤثر فى الجزء على وجه الإطلاق ، فإذا ذكر سببا واحدا وسكت عن غيره ، فالسكوت يكون دالا على عدم وجود سبب آخر قائم مقامه.

والحاصل : أنّه لو أحرز كون المتكلم فى مقام تحديد الأسباب ومع ذلك اقتصر على ذكر سبب واحد يستكشف أنّه ليس للجزء سبب إلا ما جاء فى كلامه فيحكم على السبب بأنّه عله منحصره ، وهذا بخلاف ما إذا لم يكن فى مقام بيان الأسباب كلّها فإنّ مقتضى الإطلاق أنّ ما وقع تحت الشرط تمام الموضوع وليس له

جزء آخر غير مذكور ، وأما أنه ليس للجزاء سبب آخر يقوم مقام السبب الأول فلا يدلّ عليه.

تطبيقات

إنّ للقول بدلاله الجمله الشرطيه على المفهوم ثمرات ففهي لا تحصى ، وربما يستظهر من خلال الروايات أنّ القول بالدلاله كان أمرا مسلما بين الإمام والراوى ، وإليك تلك الروايات :

١- روى أبو بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشاه تذبح فلا تتحرك، ويهراق منها دم كثير عبيط ، فقال : «لا تأكل ، إنّ عليا كان يقول : إذا ركضت الرجل أو طرفت العين فكل». (١)

ترى أنّ الإمام عليه السلام يستدلّ على الحكم الذى أفتى به بقوله : «لا تأكل» بكلام على عليه السلام ، ولا يكون دليلا عليه إلا إذا كان له مفهوم ، وهو إذا لم تركض الرجل ولم تطرف العين (كما هو مفروض الروايه) فلا تأكل.

٢- روى الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «كان أمير المؤمنين يضمن القصار والصائغ احتياطا للناس ، وكان أبى يتطوّل عليه إذا كان مأمونا». (٢)

فالروايه على القول بالمفهوم داله على تضمينه إذا لم يكن مأمونا. (٣)

٣- روى على بن جعفر فى كتاب مسائله وقرب الإسناد : أنه سأل أخاه عن حمل المسلمين إلى المشركين التجاره ، فقال : «إذا لم يحملوا سلاحا فلا بأس». (٤)

ص : ٨٥

١- الوسائل : ١٦ / ٢٦٤ ، الباب ١٢ من أبواب الذبائح ، الحديث ١.

٢- الوسائل : ١٣ / ٢٧٢ ، الباب ٢٩ من أبواب أحكام الإجاره ، الحديث ٤.

٣- مباني العروه : كتاب المضاربه : ١٧.

٤- الجواهر : ٢٢ / ٢٨.

دلت الروايه على القول بالمفهوم على حرمة التجاره مع المشرك إذا حملوا سلاحا من دون فرق بين زمان الحرب والهدنه.

٤- روى معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام : «إذا كان الماء قدر كَرَّ لم ينجسه شيء».

دلت الروايه لاشتمالها على المفهوم على انفعال القليل بالملاقاه ، وإلا كان تعليق عدم الانفعال بالكزيه أمرا لغوا. (١)

٥- روى عبد الله بن جعفر عن أبي محمد عليه السلام قوله : ويجوز للرجل أن يصلّي ومعه فاره مسك ، فكتب : «لا بأس به إذا كان ذكيا».

فلو قلنا بالمفهوم لدلّ على المنع عن حمل الميتة وإن كان جزءا صغيرا. (٢)

٦- روى محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام ، قلت له : الأمه تغطي رأسها ، فقال : «لا ، ولا على أم الولد أن تغطي رأسها إذا لم يكن لها ولد».

دلّ بمفهومه على وجوب تغطيه الرأس مع الولد. (٣)

٧- روى الحلبي عن الصادق عليه السلام قال : «لا بأس بأن يقرأ الرجل في الفريضة بفاتحه الكتاب في الركعتين الأولتين إذا ما أعجلت به حاجه أو تخوّف شيئا».

دلّ بمفهومه على وجوب السوره بعد الحمد في غير مورد الشرط. (٤)

٨- روى ابن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام : «لا بأس أن يتكلم إذا فرغ الإمام من الخطبه يوم الجمعة ما بينه وبين أن تقام الصلاه».

استدلّ بها صاحب الجواهر على حرمة الكلام في أثناء الخطبه. (٥)

٩- روى على بن فضل الواسطي ، عن الرضا عليه السلام قال : كتبت إليه إذا انكسفت الشمس أو القمر وأنا راكب لا أقدر على النزول ، فكتب إليّ : «صل على

ص : ٨٦

١- الجواهر : ١ / ١٠٦.

٢- الجواهر : ٦ / ١٣٢.

٣- الجواهر : ٨ / ٢٢٢.

٤- الجواهر : ٩ / ٣٣٤.

٥- الجواهر : ١١ / ٢٩٤.

مركبك الذى أنت عليه». أى صلّ على مركبك إذا لم تقدر على النزول. استدلّ بها على عدم جواز إقامة صلاة الآيات على ظهر الدابة إلا مع الضرورة. (١)

١٠- روى معاوية بن وهب بعد أن سأله عن السريه يبعثها الإمام عليه السلام فيصيبون غنائم كيف تقسم؟ قال: «إن قاتلوا عليها مع أمير أمره الإمام عليه السلام ، أخرج منها الخمس لله تعالى وللرسول ، وقسم بينهم ثلثه أخماس».

استدلّ بأنه إذا كان هناك حرب بغير إذنه ، فلا يعدّ ما أصابوه من الغنائم بل من الأنفال. (٢)

وينبغى التنبيه على أمرين :

التنبيه الأول : إذا تعدّد الشرط و اتحد الجزاء

إذا كان الشرط متعدّدا والجزاء واحدا كما لو قال : إذا خفى الأذان فقصّر ، وإذا خفى الجدران فقصّر ، فعلى القول بظهور الجمله الشرطيه فى المفهوم ، تقع المعارضه بين منطوق أحدهما ومفهوم الآخر ، فلو افترضنا أنّ المسافر بلغ إلى حدّ لا يسمع أذان البلد ولكن يرى جدرانها فيقتصّر حسب منطوق الجمله الأولى ويتمّ حسب مفهوم الجمله الثانيه ، كما أنّه إذا بلغ إلى حد يسمع الأذان ولا يرى الجدران فيتمّ حسب مفهوم الجمله الأولى ويقصّر حسب منطوق الجمله الثانيه ، فالتعارض بين منطوق إحداهما ومفهوم الأخرى.

وبما أنّك عرفت أنّ استفاده المفهوم مبنى على كون الشرط علّه تامه أوّلا ، ومنحصره ثانيا يرتفع التعارض بالتصرف فى أحد ذينك الأمرين ، فتفقد الجمله الشرطيه مفهومها ، وعندئذ لا يبقى للمعارضه إلا طرف واحد وهو منطوق الآخر ، وإليك بيان كلا التصرفين :

ص : ٨٧

١- الجواهر : ١١ / ٤٧٧.

٢- الجواهر : ١١ / ٢٩٤.

أمّا الأوّل : أى التصرف فى السبب التامه فبأن تكون الجملة الثانيه قرينه على أنّ خفاء الأذان ليست سببا تاما للقصر ، وأنما السبب التام هو خفاء كلا الأمرين من الأذان والجدران ، فتكون النتيجة بعد التصرف هو إذا خفى الجدران والأذان معا فقصر.

وأمّا الثاني : وهو التصرف فى انحصاريه الشرط فبأن يكون كل منهما سببا مستقلا لا سببا منحصرا ، فتكون النتيجة هى استقلال كل واحد فى إيجاب القصر ، فكأنه قال : إذا خفى الأذان أو الجدران فقصر.

والفرق بين التصرفين واضح ، فإنّ مرجع التصرف فى الأوّل إلى نفي السبب المستقله عن كل منهما وجعلهما سببا واحدا ، كما أنّ مرجعه فى الثاني إلى سلب الانحصار بعد تسليم سبب كل منهما مستقلا.

فعلى الأوّل لا يقصر إلا إذا خفى كلاهما وعلى الثاني يقصر مع خفاء كل منهما.

وعلى كلا- التقديرين يرتفع التعارض لزوال المفهوم بكل من التصرفين ، لأنّ المفهوم فرع كون الشرط سببا تاما ومنحصرا ، والمفروض أنه إما غير تام ، أو غير منحصر.

إلا أنه وقع الكلام فى تقديم أحد التصرفين على الآخر ، والظاهر هو التصرف فى ظهور كلّ من الشرطين فى الانحصار فيكون كل منهما مستقلا فى التأثير ، فإذا انفرد أحدهما كان له التأثير فى ثبوت الحكم ، وإذا حصل معا فإن كان حصولهما بالتعاقب كان التأثير للسابق وإن تقارنا كان الأثر لهما معا ويكونان كالسبب الواحد.

وأمّا قلنا برجحان التصرف فى الانحصار على التصرف فى السبب التامه ، لأجل أنّ التصرف فى الانحصار مما لا بدّ منه سواء تعلّق التصرف برفع الانحصار

أو تعلق التصرف برفع السببه التامه ، فالانحصار قطعى الزوال ومتيقن الارتفاع ، وأما السببه التامه فمشكوك الارتفاع فلا ترفع اليد عنه إلا بدليل.

التنبه الثانى : فى تداخل الأسباب و المسببات و عدمه

(١)

إذا تعدد السبب واتحد الجزاء كما إذا قال : إذا بليت فتوضاً وإذا نمت فتوضاً ، فيقع الكلام فى تداخل الأسباب أولاً ، وتداخل المسببات ثانياً.

والمراد من تداخل الأسباب وعدمه هو أن السببين هل يقتضيان وجوباً واحداً فيتداخلان فى التأثير ، أو يقتضيان وجوبين فلا يتداخلان.

والمراد من تداخل المسببات وعدمه هو أن الإتيان بالطبيعه مره هل يكفى فى امتثال كلا الوجوبين أو لا بد من الإتيان بها مرتين. ولا يخفى أن البحث فى خصوص تداخل المسببات وعدمه مبنى على ثبوت عدم التداخل فى الأسباب كما أن البحث فى التداخل مطلقاً يجرى إذا أمكن تكرار الجزاء كالوضوء وإلا فيسقط البحث كقتل زيد لكونه محارباً ومرتداً فطرياً فإن القتل غير قابل للتكرار ، فلا معنى للبحث عن التداخل سبباً أو مسبباً.

إذا عرفت ذلك يقع الكلام فى موضعين :

الأول : حكم الأسباب من حيث التداخل وعدمه ، والمتبادر عرفاً من القضيتين : إذا بليت فتوضاً وإذا نمت فتوضاً هو عدم التداخل بمعنى أن كل شرط عله لحدوث الجزاء ، أعنى : الوجوب مطلقاً ، سواء وجد الآخر معه أم قبله أم بعده أم لم يوجد ، وليس لعدم تداخل الأسباب معنى إلا تعدد الوجوب.

الثانى : حكم المسببات من حيث التداخل وعدمه أى كفايه وضوء واحد

ص : ٨٩

١- يكفى فى عقد هذا البحث القول بكون كل شرط سبباً تاماً ، لا سبباً منحصراً ، فليس البحث مبنياً على اشتمال القضييه الشرطيه على المفهوم ، فلاحظ.

وعدمه فالظاهر عدم ظهور القضية في أحد الطرفين ، فتصل النوبه إلى الأصل العملي وهو الأصل عدم سقوط الواجبات المتعدده بفعل واحد ولو كان ذلك بقصد امتثال الجميع في غير ما دلّ الدليل على سقوطها به ، وبعبارة أخرى :الاشتغال اليقيني يقتضى البراءه اليقنيه وهى رهن تعدد الامتثال.

نعم دلّ الدليل على سقوط أغسال متعدده بغسل الجنابه أو بغسل واحد نوى به سقوط الجميع.

فخرجنا بهذه النتيجة : أنّ مقتضى الأصل العملي هو عدم سقوط الواجبات المتعدده ما لم يدلّ دليل بالخصوص على سقوطها.

تطبيقات

١- إذا وجبت عليه الزكاه ، فهل يجوز دفعها إلى واجب النفقه إذا كان فقيرا من جهة الإنفاق؟ قال في الجواهر : لا يجوز ، لكونه ليس إيتاء للزكاه لأصالة عدم تداخل الأسباب.

٢- إذا اجتمع للمستحق سببان يستحق بهما الزكاه ، كالفقر والجهاد في سبيل الله جاز أن يعطى لكل سبب نصيبا ، لاندراجه حينئذ في الصنفين مثلا ، فيستحق بكل منهما.

٣- إذا وقعت نجاسات مختلفه في البئر لكل نصيب خاص من النرح ، فهل يجب نرح كل ما قدّر أو لا؟

٤- إذا تغيرت أوصاف ماء البئر ، ومع ذلك وقعت فيه نجاسات لها نصيب من النرح ، فهل يكفي نرح الجميع أو يجب معه نرح ما هو المقدّر؟

ولإيضاح الحال نذكر أمورا :

الأول : المراد من الوصف فى عنوان المسأله ليس خصوص الوصف النحوى بل الأصولى ، فيعم الحال والتميز مما يصلح أن يقع قيذا لمتعلق التكليف أو لنفسه.

الثانى : يشترط فى الوصف أن يكون أخص من الموصوف مطلقا حتى يصح فرض بقاء الموضوع مع انتفاء الوصف كالإنسان العادل ، فخرج منه ما إذا كانا متساويين ، كالإنسان المتعجب وما إذا كان أعم منه مطلقا ، كالإنسان الماشى.

وأما إذا كان أعم منه من وجه كما فى الغنم السائمه زكاه فإن بين الغنم والسائمه عموم وخصوص من وجه ، فيفترق الوصف عن الموضوع فى الغنم المعلوفه ، والموضوع عن الوصف فى الإبل السائمه ويجمعان فى الغنم السائمه ، فهل هو داخل فى النزاع أو لا ؟

الظاهر دخوله فى النزاع إذا كان الافتراق من جانب الوصف بأن يكون الموضوع باقيا والوصف غير باق كالغنم المعلوفه ، وأما إذا ارتفع الموضوع ، سواء كان الوصف باقيا ، كالإبل السائمه ، أو كان هو أيضا مرتفعا كالإبل المعلوفه فلا يدل على شىء فى حقهما.

الثالث : أن النزاع فى ثبوت مفهوم الوصف وعدمه لا ينافى اتفاقهم على أن الأصل فى القيود (1) أن تكون احترازيه وذلك :

ص : ٩١

١- أقول : إن القيود الوارده فى الكلام على أقسام خمس : ١- القيد الزائد كقولك : الإنسان الضاحك ناطق. ٢- القيد التوضيحي : وهو القيد الذى يدل عليه الكلام وإن لم يذكر كقوله سبحانه : وَلَا تَكْرِهُوا قِتْيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا (النور / ٣٣). ٣- القيد الغالبى : وهو القيد الوارد مورد الغالب ، ومع ذلك لا مدخلية له فى الحكم ، كقوله سبحانه : وَرَبَائِكُمْ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَ (النساء / ٢٢) فكونهن فى حجور الأزواج قيد غالبى. ٤- القيد الاحترازى : وهو القيد الذى له مدخلية فى الحكم ولا يحكم على الموضوع بحكم إلا معه كالدخول فى الآيه المتقدمه فإن الدخول بالأم شرط لحرمة الربيبه ، فلو لم يدخل بها وطلقها يتوقف فى الحكم. ٥- القيد المفهومى : أو القيد ذات المفهوم ، وهو ما يدل على ثبوت الحكم عند وجوده وعدمه عند انتفائه ، وهذا النوع من القيد يثبت أكثر مما يثبته القيد الاحترازى ، فإن الثانى يثبت الحكم فى مورد القيد ويسكت عن وجوده وعدمه فى غير مورد ، ولكن القيد المفهومى يثبت الحكم فى مورد وينفيه عن غيره.

لأنّ معنى كون القيد احترازيا ليس إلاّ ثبوت الحكم فى مورد القيد ، فإذا قال : أكرم الرجال طوال القامه ، معناه ثبوت الحكم مع وجود الأمرين : الرجال والطوال.

وأما نفي الحكم عن الرجال القصار فلا يدل عليه كون القيد احترازيا ، بل يتوقف فى الحكم بالثبوت أو العدم ، بخلاف القول بالمفهوم ، فإنّ لازمه نفي الحكم فى غير مورد الوصف والفرق بين الأمرين واضح ، فكون القيد احترازيا يلازم السكوت فى غير مورد الوصف ، والقول بالمفهوم يلازم نقض السكوت والحكم بعدم الحكم فى غير مورد الوصف.

إذا عرفت ذلك ، فاعلم أنّ الحقّ عدم دلالة الوصف على المفهوم ، لأنّ أقصى ما يدلّ عليه القيد هو كونه قيذا احترازيا بالمعنى الذى مرّ عليك ، وأما الزائد عليه أى الانتفاء لدى الانتفاء فلا دليل عليه.

نعم ربما تدلّ القرائن على ثبوت المفهوم للقضية الوصفية - وراء كونه احترازيا - مثل ما حكى أنّ أبا عبيده قد فهم من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لِيّ الواجد يحلّ عرضه وعقوبته»: أنّ لِيّ غير الواجد لا يحلّ. (1)

نعم خرجت عن تلك الضابطه العقود والإيقاعات المتداوله بين الناس حتى الأقرير والوصايا ، فإنّها لو اشتملت على قيد ووصف لأفاد المفهوم ، فمثلا لو قال : «دارى هذه وقف للساده الفقراء» فمعناه خروج الساده الأغنياء عن الخطاب.

الثالث : مفهوم الغايه

إذا ورد التقييد بالغايه مثل قوله : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) (المائده / 6) فقد اختلف الأصوليون فيه من جهتين :
الجهه الأولى : فى دخول الغايه «المرفق» فى المنطوق أى فى حكم المعنى (وجوب الغسل) وعدمه.

الجهه الثانيه : فى مفهوم الغايه ، وهو موضوع البحث فى المقام فقد اختلفوا فى أنّ التقييد بالغايه هل يدلّ على انتفاء سنخ الحكم عمّا وراء الغايه (العضد) ومن الغايه نفسها (المرفق) إذا قلنا فى النزاع الأول بعدم دخولها فى المعنى أو لا؟
أمّا الجهه الأولى ففيها أقوال :

أ. خروجها مطلقا ، وهو خيرها المحقق الخراسانى والسيد الإمام الخمينى قدّس الله سرهما.

ص: ٩٣

١- واللّيّ : «المطل» والواجد : الغنى ، وإحلال عرضه : عقوبته وحبسه.

ب. دخولها مطلقا.

ج. التفصيل بين ما إذا كان ما قبل الغايه وما بعدها متحدين فى الجنس ، فتدخل كما فى قوله سبحانه : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) (المائدة / ٦) فيجب غسل المرفق ، وبين ما لم يكن كذلك فلا- يدخل كما فى قوله تعالى : (ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) (البقره / ١٨٧) فإنَّ الليل (الغايه) يغير المعنى. فإنَّ جنس النهار عرفا هو النور، وجنس الآخر هو الظلمه فهما مختلفان جنسا ، واشتراكهما فى الزمان صحيح لكنّه أمر عقليّ.

د. عدم الدلاله على شىء وإنّما يتبع فى الحكم ، القرائن الدالّله على واحد منهما.

وقبل بيان المختار نشير إلى أمرين :

الأوّل : أنّ البحث فى دخول الغايه فى حكم المعنى إنّما يتصوّر فيما إذا كان هناك قدر مشترك أمكن تصويره تاره داخلا فى حكمه وأخرى داخلا فى حكم ما بعد الغايه ، كالمرفق فأنّه يصلح أن يكون محكوما بحكم المعنى (الأيدى) ومحكوما بحكم ما بعد الغايه (العضد) وأما إذا لم يكن كذلك فلا ، كما إذا قال : اضربه إلى خمس ضربات ، فالضربه السادسة هى بعد الغايه وليس هنا حدّ مشترك صالح لأن يكون محكوما بحكم المعنى أو محكوما بحكم ما بعد الغايه ، وبذلك يظهر أنّه لو كانت الغايه ، غايه للحكم لا يتصوّر فيه ذلك النزاع ، كما إذا قال : «كلّ شىء حلال حتى تعلم أنّه حرام» فأنّه لا يمكن أن يكون العلم بالحرام داخلا فى حكم المعنى ، إذ ليس بعد العلم بالحظر رخصه.

الثانى : إذا كانت أداه الغايه هى لفظ «حتى» فالنزاع فى دخول الغايه فى حكم المعنى وعدمه إنّما يتصوّر إذا كانت خافضه كما فى قوله : «أكلت السمكه

حتى رأسها ، ومثل قوله سبحانه : (كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ) (البقره / ١٨٧).

وأما العاطفه فهي خارجه عن البحث ، لأن الغايه فيها داخله تحت حكم المعنى قطاعا ، كما إذا قال : مات الناس حتى الأنبياء ، فإن معناه أن الأنبياء ماتوا أيضا ، والغرض من ذكر الغايه هو بيان أنه إذا كان الفرد الفائت على سائر أفراد المعنى ، محكوما بالموت فكيف حال الآخرين ، ونظيره القول المعروف : مات كل أب حتى آدم.

إذا عرفت ذلك فالحق هو القول الأول ، أى عدم دخول الغايه فى حكم المعنى أخذا بالتبادر فى مثل المقام ، قال سبحانه : (تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ) (القدر / ٤ و ٥) فإن المتبادر منه أن النزول أو السلام إلى مطلع الفجر لا فيه نفسه ولا بعده ، وكقول القائل : قرأت القرآن إلى سورة الإسراء ، فإن المتبادر خروج الإسراء عن إخباره بالقراءه ، فإن تم ما ذكرنا من التبادر فهو ، وإلا فالقول الرابع هو الأقوى من أنه لا ظهور لنفس التقييد بالغايه فى دخولها فى المعنى ولا فى عدمه.

الجهه الثانيه : فى مفهوم الغايه والظاهر دلالة الجملة على ارتفاع الحكم عما بعد الغايه وحتى عن الغايه أيضا إذا قلنا بعدم دخولها فى حكم المعنى ، لأن المتفاهم العرفى فى أمثال المقام هو تحديد الواجب وتبيين ما هو الوظيفه فى مقام التوضؤ ، ويؤيد ما ذكرنا تبادر المفهوم فى أكثر الآيات الوارده فيها حتى الخافضه كقوله سبحانه : (كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ) (البقره / ١٨٧) وقال : (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) (البقره / ١٩٣) فإن المتبادر منها هو حصر الحكم إلى حد الغايه وسريان خلافه إلى ما بعدها.

الرابع : مفهوم الحصر

المشهور أنّ للحصر أدوات منها :

١- إلا الاستثنائية.

٢- إنّما.

٣- بل الإضرائيه.

٤- توسط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر.

٥- تعريف المسند إليه باللام.

٦- تقديم ما حقه التأخير.

وإليك الكلام فى كلّ واحد منها :

١- إلا الاستثنائية

هل الاستثناء مطلقاً أو بعد النفي يدلّ على الحصر أى حصر الخروج فى المستثنى وعدم خروج فرد آخر عن المستثنى منه؟ فيه خلاف. الظاهر هو الدلاله عليه ، ويكفى فى ذلك التبادر القطعى بحيث لو دلّ دليل آخر على خروج فرد غيره لعدّ مخالفاً لظاهر الدليل، فلو قال : «لا تعاد الصلاة إلاّ من خمس : الطهور والقبله والوقت والركوع والسجود» (١) ثمّ قال فى دليل آخر بوجوب الإعاده فى غير هذه الخمسه لعدّ مخالفاً للمفهوم المستفاد من القضيّه الأولى ولا بدّ من علاج التعارض بوجه.

٢- كلمه «إنّما»

استدلّ على إفادتها للحصر بوجهين :

ص: ٩٦

١- الوسائل : الجزء ٤ ، الباب ١ من أبواب قواطع الصلاة ، الحديث ٤.

أ. التبادر من موارد استعمالها.

ب. تصريح اللغويين كالأزهري وغيره على أنها تفيد الحصر. (١)

والتتبع فى الآيات الكريمة يرشدنا إلى كونها مفيدة للحصر ، أى حصر الحكم فى الموضوع ، وأحيانا حصر الموضوع فى الحكم
أما الأول فكقوله سبحانه :

١- (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ) (المائدة / ٥٥).

٢- (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ) (البقره / ١٧٣).

٣- (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ) (...إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ
وَأَخْرَجُوكُمْ) (الممتحنه / ٨ - ٩).

أمّا الثانى فكقوله تعالى : (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ) (الرعد / ٧) فهو صلى الله عليه وآله وسلم بالنسبه إلى قومه منذر ، وليس عليهم
بمصيطر.

إلى غير ذلك من الآيات المسوقه بالحصر.

٣- «بل الإضرابيه»

إِنَّ الإضراب على وجوه :

أ. ما كان لأجل أن المضرب عنه إنما أوتى به غفله أو سبقه به لسانه ، فيضرب بها عنه إلى ما قصد بيانه كما إذا قال : جاءنى زيد
بل عمرو ، إذا التفت إلى أن ما أتى به أولا صدر عنه غفله فلا تدل على الحصر.

ب. ما كان لأجل التأكيد فيكون ذكر المضرب عنه كالتوطئه والتمهيد لذكر

ص : ٩٧

١- مطارح الأنظار : ١٢٢.

المضرب إليه فلا تدلّ على الحصر ، فكأنه أتى بالمضرب إليه ابتداء كقوله سبحانه : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى *
بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) (الأعلى / ١٤ - ١٦).

ج. ما كان في مقام الردع وإبطال ما جاء أولاً ، فتدلّ على الحصر ، قال سبحانه : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلِئدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ
مُكْرَمُونَ) (الأنبياء / ٢٦) والمعنى بل هم عباد فقط.

ونحوه قوله سبحانه : (أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّهٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمُ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ) (المؤمنون / ٧٠).

والآية تدلّ على حصر ما جاء به في الحقّ.

٤- توسيط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر

مثل قولك : «زيد هو القائم» ، وقول الصادق عليه السلام «الكافور هو الحنوط».

٥- تعريف المسند إليه باللام

إذا دخلت اللام على المسند إليه وكانت لام الجنس أو لام الاستغراق دون العهد، فهو يفيد الحصر ، كقوله سبحانه : (الْحَمْدُ لِلَّهِ)
وكقولك : الكاتب زيد ، ومثله الفتى علىّ.

٦- تقديم ما حقّه التأخير

هناك هيئات غير الأدوات تدلّ على الحصر ، مثل تقديم المفعول على الفعل ، نحو قوله : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) (الحمد /
٥).

ص : ٩٨

١- لو حصل التغيّر بملاقاه النجاسه لماء الكر أو الجارى فى غير صفاته الثلاث :اللون والطعم والرائحه ، كالحراره والرقه والخفه ، فهل ينجس الماء أو لا؟

الظاهر هو الثانى ، للحصر المستفاد من الاستثناء بعد النفى ، أعنى قوله : «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شىء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه». (١)

٢- لو ضمّ إلى نيه التقرب فى الوضوء رياء.

قال المرتضى بالصحة مع عدم الثواب ، والمشهور هو البطلان لقوله سبحانه : (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) (البينه ٤ /) والمراد من الدين هو الطاعه ، والحصر قاض بأن العمل الفاقد للإخلاص لم يتعلّق به أمر فكيف يكون صحيحا؟ (٢)

٣- يجب أن يحنط مساجد الميت السبعه بالحنوط ، وهو الطيب المانع عن فساد البدن ، وظاهر الأدلّه حصر الحنوط بالكافور ، لقول الصادق عليه السلام : «إنّما الحنوط بالكافور» ، وقوله : «الكافور هو الحنوط». (٣)

ص : ٩٩

١- الجواهر : ١ / ٨٣.

٢- الجواهر : ٢ / ٩٦ - ٩٧.

٣- الجواهر : ٤ / ١٧٦.

إنّ العدد المأخوذ قيّدا للموضوع يتصوّر ثبوتا على أقسام أربعة :

١- يؤخذ على نحو لا بشرط في جانبى الزيادة والنقيصه ، كقوله سبحانه : (إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) (التوبه / ٨٠) فالاستغفار لهم ما دام كونهم منافقين لا يفيد قلّ أو كثر.

٢- يؤخذ بشرط لا في كلا الجانبين ، كأعداد الفرائض.

٣- يؤخذ بشرط لا في جانب النقيصه دون الزيادة ، كما هو الحال في مسأله الكثر حيث يجب أن يكون ثلاثه أشبار ونصف طولاً ، وعرضاً وعمقاً ولا يكفى الناقص كما لا يضّر الزائد.

٤- عكس الصورة الثالثه بأن يؤخذ بشرط لا في جانب الزيادة دون النقيصه ، كالفصل بين المصلين في الجماعه ، فيجوز الفصل بالخطوه دون الزائد.

هذا التقسيم راجع إلى مقام الثبوت ، وأما مقام الإثبات فالظاهر أو المنصرف إليه أنّه بصدد التحديد قلّه وكثره فيدلّ على المفهوم في جانب التحديد إلّا- إذا دلّ الدليل على خلافه ، مثل قوله : (الزَّائِيَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (النور / ٢) وظاهر الآيه التحديد في كلا الجانبين.

وربما تشهد القرينه على أنّه بصدد التحديد في جانب النقيصه دون الزيادة ، كقوله سبحانه : (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ) (البقره / ٢٨٢). ومثله ما ورد في عدد الغسلات من إصابه البول وملاقاه الخنزير.

وربما ينعكس فيؤخذ التحديد في جانب الزيادة ، ككون ما تراه المرأه من

الدم حيضاً في عشره أيام بشرط أن لا تتجاوز العشره.

كل ذلك يعلم بالقرينه وإلا فيحمل على التحديد في كلا الجانبين : الزيادة والنقيصه.

تطبيقات

١- هل تكره قراءه أزيد من سبع آيات على الجنب؟ قيل : نعم ، لمفهوم موثقه سماعه سألته عن الجنب هل يقرأ القرآن؟ قال : «ما بينه وبين سبع آيات».(١)

٢- يسقط خيار الحيوان بانقضاء المده ، وهي ثلاثه أيام.(٢)

٣- يستحب إرغام الأنف في حال السجود ولا يجب لمفهوم ما دلّ على أنّ السجود على سبعة أعظم أو أعضاء.(٣)

٤- لا- تنعقد الجمعة بأقل من خمس ، لقوله عليه السلام : «لا تكون الخطبه والجمعه وصلاه ركعتين على أقل من خمس رهط : الإمام وأربعه» فيكون مفهومه - لو قلنا بأنّ للعدد مفهومه - انعقادها بالخمس.(٤)

ص: ١٠١

١- الجواهر : ٣ / ٦٩ - ٧١.

٢- الجواهر : ٢٣ / ٢٣.

٣- الجواهر : ١٠ / ١٧٤.

٤- الجواهر : ١١ / ١٩٩.

المقصود باللقب كل اسم - سواء كان مشتقا أو جامدا - وقع موضوعا للحكم كالفقير في قولهم : أطعم الفقير ، وكالسارق والسارقة في قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (المائدة : ٣٨) ومعنى مفهوم اللقب نفى الحكم عمّا لا يتناوله عموم الاسم ، وبما أنك عرفت عدم دلالة الوصف على المفهوم ، فعدم دلالة اللقب عليه أولى ، بل غاية ما يفهم من اللقب عدم دلالة الكلام على ثبوته في غير ما يشمله عموم الاسم وأما دلالة على العدم فلا ، فمثلا إذا قلنا إنَّ محمّدا رسول الله ، فمفاده ثبوت الرسالة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يدلّ على رساله غيره نفيا وإثباتا

تطبيق

روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يكفّن الرجال في ثياب الحرير ، فلو قلنا بمفهوم اللقب لدلّ على جواز تكفين المرأة به وإلا فلا. (١)

تمّ الكلام في المقصد الثالث

والحمد لله ربّ العالمين

ص: ١٠٢

المقصد الرابع : العموم و الخصوص

اشاره

وفيه فصول :

الفصل الأول : فى أفاظ العموم.

الفصل الثانى : هل العام بعد التخصيص حقيقه أو مجاز؟

الفصل الثالث : حجيه العام المخصص فى الباقي.

الفصل الرابع : التمسك بالعام قبل الفحص عن المخصص.

الفصل الخامس : فى تخصيص العام بالمفهوم.

الفصل السادس : فى تخصيص الكتاب بخبر الواحد.

الفصل السابع : تعقيب الاستثناء للجمل المتعدده.

الفصل الثامن : فى النسخ والتخصيص.

ص: ١٠٣

تعريف العام : العام من المفاهيم الواضحة الغنية عن التعريف ، ولكن عرّفه الأصوليون بتعاريف عديدة وناقشوا فيها بعدم الانعكاس تارة وعدم الاطراد أخرى ، ولنقتصر على تعريف واحد وهو : شمول الحكم لجميع أفراد مدخوله ، ويقابله الخاص .

تقسيم العام : ينقسم العام إلى أقسام ثلاثة :

أ. العام الاستغراقي : وهو لحاظ كلّ فرد فرد من أفراد العام بحياله واستقلاله ، واللفظ الموضوع له هو لفظ «كل» .

ب. العام المجموعى : وهو لحاظ الأفراد بصورة مجتمعه ، واللفظ الدالّ عليه هو لفظ «المجموع» كقولك : أكرم مجموع العلماء .

ج. العام البدلى : وهو لحاظ فرد من أفراد العام لا بعينه ، واللفظ الدالّ عليه لفظ «أى» كقولك : أطعم أى فقير شئت .

وعلى ذلك فالعام مع قطع النظر عن الحكم يلاحظ على أقسام ثلاثة ولكلّ لفظ خاص يعرب عنه .

ولكن الأوفق بالنسبة إلى تعريف العام المذكور هو ما ربما يقال (1) أنّ التقسيم إنّما هو بلحاظ تعلق الحكم ، فمثلا : العام الاستغراقي هو أن يكون الحكم شاملا لكلّ فرد فرد ، فيكون كلّ فرد وحده موضوعا للحكم .

والعام المجموعى هو أن يكون الحكم ثابتا للمجموع بما هو مجموع ، فيكون المجموع موضوعا واحدا .

والعام البدلى هو أن يكون الحكم لواحد من الأفراد على البدل ، فيكون فرد واحد على البدل موضوعا للحكم .

إذا عرفت ذلك ، فيقع الكلام فى فصول :

ص : ١٠٤

لا شك أنّ للعموم ألفاظاً دالّة عليه إمّا بالدلالة اللفظية الوضعيه ، أو بالإطلاق وبمقتضى مقدمات الحكمه . (١)

أمّا الدالّ بالوضع عليه فالألفاظ مفردة مثل : كلّ ، جميع ، تمام ، أيّ ، دائماً .

والألفاظ الأربعة الأول تفيد العموم فى الأفراد ، واللفظ الأخير يفيد العموم فى الأزمان ، فقولك : أكرم زيدا فى يوم الجمعة دائماً ، يفيد شمول الحكم لكلّ جمعه . ونظير «دائماً» لفظه «أبداً» قال سبحانه : (وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا) (الأحزاب / ٥٤) .

إنّما الكلام فى الألفاظ التى يستفاد منها العموم بمقتضى الإطلاق ، ومقدمات الحكمه وهى ثلاثه :

١- النكره الواقعه فى سياق النفى

المعروف أنّ «لا» النافيه الداخله على النكره نحو : «لا رجل فى الدار» تفيد العموم ، لأنّها لنفى الجنس وهو لا ينعدم إلاّ بانعدام جميع الأفراد ، أو بعبارة أخرى

ص : ١٠٥

١- سيأتى تفسيرها مفصلاً فى مبحث المطلق والمقيد وإجماله أن يكون المتكلم فى مقام البيان ، ولم يأت فى كلامه بقرينه دالّة على الخصوص ، فيحكم عليه بالعموم .

تدلّ على عموم السلب لجميع أفراد النكره عقلا (١)، لأنّ عدم طبيعته إنّما يكون بعدم جميع أفرادها.

٢- الجمع المحلّي باللام

من أدوات العموم الجمع المحلّي باللام كقوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (المائدة / ١) وقول القائل: جمع الأمير الصاغة.

٣- المفرد المحلّي باللام

قد عدّ من ألفاظ العموم، المفرد المحلّي باللام، كقوله سبحانه: (وَالْعَصِيرِ* إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ* إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) (العصر / ١ - ٣). وذلك بدليل ورود الاستثناء عليه.

ص: ١٠٦

١- المراد من العقل هو العقل العرفي، لا العقل الفلسفي وإلاّ فحسب التحليل الفلسفي أنّ لطبيعته وجودات حسب تعدّد أفرادها، وأعداما حسب انعدام أفرادها.

الفصل الثاني : هل العام بعد التخصيص حقيقه أو مجاز؟

إذا خصّ العام وأريد به الباقي فهل هو مجاز أو لا؟ فهنا أقوال :

أ. أنه مجاز مطلقا ، وهو خيره الشيخ الطوسي والمحقق والعلامة الحلّي في أحد قوليه.

ب. أنه حقيقه مطلقا ، وهو خيره المحقق الخراساني ومن تبعه.

ج. التفصيل بين التخصيص بمخصص متصل (والمراد منه ما إذا كان المخصص متصلا بالكلام وجزءا منه) كالشرط والصفه والاستثناء والغايه فحقيقه ، وبين التخصيص بمخصص منفصل (والمراد ما إذا كان منفصلا ولا يعدّ جزءا منه) من سمع أو عقل فمجاز، وهو القول الثاني للعلامة اختاره في التهذيب. والحقّ أنه حقيقه سواء كان المخصص متصلا أو منفصلا.

أمّا الأول : أى إذا كان المخصص متصلا بالعام ، ففي مثل قولك : «أكرم كلّ عالم عادل» الوصف مخصص متصل للعام ، وهو «كلّ عالم» غير أنّ كلّ لفظه من هذه الجملة مستعمله فى معناها ، فلفظه «كل» استعملت فى استغراق المدخول سواء كان المدخول مطلقا كالعالم ، أم مقيدا كالعالم العادل ، كما أنّ لفظه «عالم» مستعمله فى معناها سواء كان عادلا أم غير عادل ، ومثله اللفظ الثالث ، أعنى :

عادل ، فالجميع مستعمل في معناه اللغوي من باب تعدد الدال والمدلول.

فدلاله الجملة المذكوره على إكرام خصوص العالم العادل ، ليس من باب استعمال «العالم» في العالم العادل ، لما قلنا من أنّ كلّ لفظ استعمل في معناه بل هي من باب تعدد الدال والمدلول ، ونتيجه دلاله كلّ لفظ على معناه.

نعم لا ينعقد الظهور لكّ واحد من هذه الألفاظ إلاّ بعد فراغ المتكّم عن كلّ قيد يتصل به ، ولذلك لا ينعقد للكلام المذكور ظهور إلاّ في الخصوص.

وأما الثاني : أي المخصص المنفصل كما إذا قال المتكّم : «أكرم العلماء» ثمّ قال في كلام مستقل : «لا تكرم العالم الفاسق» ، فالتحقيق أنّ التخصيص لا يوجب المجازيه في العام.

ووجهه : أنّ للمتكّم إرادتين :

الأولى : الإراده الاستعماليه وهي إطلاق اللفظ وإرادته معناه ، ويشترك فيها كلّ من يتكلم عن شعور وإرادته من غير فرق بين الهازل والممتحن وذى الجدّ.

ثمّ إنّ له وراء تلك الإراده إرادته أخرى ، وهي ما يعبر عنها بالإرادته الجديده ، فتاره لا تتعلّق الإراده الجديده بنفس ما تعلّقت به الإراده الاستعماليه ، كما في الأوامر الامتحانيه والصادره عن هزل.

وأخرى تتعلّق الأولى بنفس ما تعلّقت به الثانيه بلا استثناء وتخصيص ، كما في العام غير المخصص.

وثالثه تتعلّق الإراده الجديده ببعض ما تعلّقت به الإراده الاستعماليه ، كما في العام المخصص ، وعند ذاك يشير إلى ذلك البعض بدليل مستقل. ويكشف المخصص عن تضيق الإراده الجديده من رأس دون الإراده الاستعماليه.

وعلى ضوء ذلك يكفي للمقنّن أن يلقى كلامه بصوره عامه ، ويقول : أكرم

كُلِّ عالم ، ويستعمل الجملة فى معناها الحقيقى (من دون أن يستعملها فى معنى مضيق) ثم يشير بدليل مستقل إلى ما لم تتعلق به إرادته الجديه كالفاسق مثلاً.

وأكثر المخصصات الوارده فى الشرع من هذا القبيل حيث نجد أنه سبحانه يقول : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (البقره / ۲۷۸). ثم يرخّص فى السنّه الشريفه ويخصّص حرمه الربا بغير الوالد والولد ، والزوج والزوجه.

ص: ۱۰۹

الفصل الثالث : حجّيه العام المخصّص في الباقي

إذا ورد عام وتبعه التخصيص ثم شككنا في ورود تخصيص آخر عليه غير ما علم، فهل يكون العام حجّيه فيما شك خروج عنه أو لا؟ وهذا ما يعبر عنه في الكتب الأصوليه ب «هل العام المخصص حجّيه في الباقي أو لا؟»: مثلاً إذا ورد النص بحرمه الربا ، ثم علمنا بخروج الربا بين الوالد والولد عن تحت العموم وشككنا في خروج سائر الأقربين كالأخ والأخت ، فهل العام (حرمه الربا) حجّيه في المشكوك أو لا؟

والمختار حجّيته في المشكوك لأنّ العام المخصّص مستعمل في معناه الحقيقي بالإرادة الاستعماليه ، وإن ورد عليه التخصيص فإنّما يخصص الإراده الجديه ، وإلّا فالإراداه الاستعماليه باقيه على حالها لا تمس كرامتها.

والأصل العقلاني هو تطابق الإراده الاستعماليه مع الإراده الجديه إلّا ما علم فيه عدم التطابق.

وهذه (أى حجّيه العام المخصص في الباقي) هي الثمره للفصل السابق في كون العام المخصص حقيقه في الباقي وليس مجازاً.

الفصل الرابع : التمسك بالعام قبل الفحص عن المخصص

إنَّ ديدن العقلاء في المحاورات العرفيه هو الإتيان بكلِّ ما له دخل في كلامهم ومقاصدهم من دون فرق بين القضايا الجزئيه أو الكليه ، ولذا يتمسك بظواهر كلامهم من دون أيّ تربص.

وأما الخطابات القانونيه التي ترجع إلى جعل القوانين وسنّ السنين سواء كانت دوليه أو إقليميه ، فقد جرت سيره العقلاء على خلاف ذلك ، فتراهم يذكرون العام والمطلق في باب ، والمخصص والمقيد في باب آخر ، كما أنّهم يذكرون العموم والمطلق في زمان ، وبعد فتره يذكرون المخصّص والمقيد في زمان آخر.

وقد سلك التشريع الإسلامي هذا النحو فتجد ورود العموم في القرآن أو كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمخصص والمقيد في كلام الأوصياء مثلاً- وما هذا شأنه لا يصحّ فيه عند العقلاء التمسك بالعموم قبل الفحص عن مخصصاته أو بالمطلق قبل الفحص عن مقيداته.

ص: ١١١

الفصل الخامس : تخصيص العام بالمفهوم

إذا كان هناك دليل عام ودليل آخر له مفهوم ، فهل يقدم المفهوم على العام أو لا؟

وإنما عقدوا هذا البحث - مع اتفاقهم على تقديم المخصص على العام - لأجل تصوّر أنّ الدلالة المفهومية (وإن كانت أخص) أضعف من الدلالة المنطوقية (العموم) ، ولأجل ذلك بحثوا في أنّ المفهوم هل يقدم مع ضعفه على العام أو لا؟ ويقع الكلام في مبحثين :

الأول : تخصيص العام بالمفهوم الموافق.

الثاني : تخصيص العام بالمفهوم المخالف.

المبحث الأول : تخصيص العام بالمفهوم الموافق

قد نقل الاتفاق على جواز التخصيص بالمفهوم الموافق فمثلا إذا قال : اضرب من في الدار ، ثم قال : ولا تقل للوالدين أف. فالدليل الثاني يدلّ على حرمة ضرب الوالدين أيضا إذا كانا في الدار فيخصص العام بهذا المفهوم.

ص: ١١٢

المبحث الثاني : هل يخصص العام بالمفهوم المخالف؟

إذا ورد عام كقوله : «الماء كله طاهر» فهل يخصص هذا العام بمفهوم المخالف في قوله : «إذا كان الماء قدر كثر لم ينجسه شىء» ، أم لا؟

فيه أقوال والتفصيل يطلب من الدراسات العليا والظاهر أنه إذا لم تكن قوّه لأحد الدليلين في نظر العرف على الآخر يعود الكلام مجملا ، وأمّا إذا كان أحدهما أظهر من الآخر فيقدم الأظهر.

الفصل السادس : تخصيص الكتاب بخبر الواحد

اتفق الأصوليون على جواز تخصيص الكتاب بالكتاب وتخصيصه بالخبر المتواتر.

واختلفوا في جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد على أقوال ثلاثة :

القول الأوّل : عدم الجواز مطلقا. وهو خيره السيد المرتضى في «الذريعة» ، والشيخ الطوسى في «العدّه» ، والمحقّق في «المعارج».

القول الثانى : الجواز مطلقا ، وهو خيره المتأخّرين.

القول الثالث : التفصيل بين تخصيص الكتاب بمخصص قطعى قبل خبر الواحد فيجوز به أيضا ، وعدمه فلا يجوز به.

استدلّ المتأخّرون على جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد بوجهين :

الوجه الأوّل : جريان سيره الأصحاب على العمل بأخبار الآحاد في قبال عمومات الكتاب واحتمال أن يكون ذلك بواسطه القرائن المفيده للعلم بعيد جدّا ، فمثلا خصصت آيه الميراث : (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) (النساء / ١١) بالسنة كقوله : لا ميراث للقاتل. (١)

وخصصت آيه حليه النساء ، أعنى قوله : (أُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ) (النساء / ٢٤) بما ورد في السنة من أنّ المرأة لا تزوّج على عمّتها وخالتها. (٢)

وخصصت آيه حرمة الربا بما دلّ على الجواز بين الولد والوالد ، والزوج والزوجه.

الوجه الثانى : إذا لم نقل بجواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد لزم إلغاء الخبر بالمرّه إذ ما من حكم مروى بخبر الواحد إلا بخلافه عموم الكتاب ولو بمثل عمومات الحلّ ، ولا يخلو الوجه الثانى عن إغراق ، لأنّ كثيرا من الآيات الواردة حول الصلاة والزكاه والصوم وغيرها وارده فى مقام أصل التشريع ، ولأجل ذلك تحتاج إلى البيان ، وخبر الواحد بعد ثبوت حجّيته يكون مبيّنا لمجملاته وموضحا لمبهماتة ولا يعدّ مثل ذلك مخالفا للقرآن ومعارضاً له، بل يكون فى خدمه القرآن والغايه المهمه من وراء حجّيه خبر الواحد هو ذلك.

ثمّ لو قلنا بجواز تخصيص القرآن بخبر الواحد لا نجيز نسخه به ، لأنّ الكتاب قطعى الثبوت وخبر الواحد ظنى الصدور ، فكيف يسوغ نسخ القطعى بالظنى خصوصا إذا كان النسخ كليا لا جزئيا ، أى رافعا للحكم من رأسه.

ص: ١١٤

١- الوسائل : ١٧ ، الباب ٧ من أبواب موانع الإرث ، الحديث ١.

٢- الوسائل : ١٤ ، الباب ٣٠ من أبواب ما يحرم بالمصاهره ونحوها.

الفصل السابع : تعقيب الاستثناء للجمل المتعدده

إذا تعقّب الاستثناء جملاً متعدّده ، كقوله سبحانه : (وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُبْحَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (النور / ٤ - ٥) ففى رجوع الاستثناء إلى الجميع أو إلى الجملة الأخيره أقوال :

أ. ظهور الكلام فى رجوعه إلى جميع الجمل ، لأنّ تخصيصه بالأخيره فقط بحاجه إلى دليل.

ب. ظهور الكلام فى رجوع الاستثناء إلى الجملة الأخيره لكونها أقرب.

ج. عدم ظهور الكلام فى واحد منهما وإن كان رجوعه إلى الأخيره متيقّنا على كلّ حال ، لكن الرجوع إليها شىء وظهوره فيها شىء آخر.

لا شكّ فى إمكان رجوع الاستثناء إلى خصوص الأخيره أو الجميع ، وإنّما الكلام فى انعقاد الظهور لواحد منهما عند العقلاء ، فالاستثناء كما يحتمل رجوعه إلى الأخيره كذلك يحتمل رجوعه إلى الجميع ، والتعيين بحاجه إلى دليل قاطع ، وما ذكر من الدلائل للقولين لا يخرج عن كونها قرائن ظنيه ، غير مثبتة للظهور.

النسخ فى اللغة : هو الإزاله. وفى الاصطلاح : رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر على وجه لولاه لكان ثابتا.

وبذلك علم أنّ النسخ تخصيص فى الأزمان ، أى مانع عن استمرار الحكم ، لا عن أصل ثبوته ولنذكر مثالا : قال سبحانه : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صِدَقَهُ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (المجادله/١٢) فرض الله سبحانه على المؤمنين إذا أرادوا مناجاه الرسول أن يقدموا قبله صدقه.

ثمّ لما نهوا عن المناجاه حتى يتصدّقوا ، ضمنّ كثير منهم من التصدق حتى كفّوا عن المسأله فلم يناجه إلاّ على بن أبى طالب عليه السلام بعد ما تصدّق.

ثمّ نسخت الآيه بما بعدها ، قال سبحانه : (أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) (المجادله / ١٣).

إنّ النسخ فى القرآن الكريم نادر جدّا ، ولم نعثر على النسخ فى الكتاب

إِلَّا فِي آيَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا مَا عَرَفْتَ وَالثَّانِيهِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ) (البقره / ٢٤٠).

وَاللَّامُ فِي الْحَوْلِ إِشَارَةٌ إِلَى الْحَوْلِ الْمَعْهُودِ بَيْنَ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ حَيْثُ كَانَتِ النِّسَاءُ يَعْتَدِدْنَ إِلَى حَوْلٍ ، وَقَدْ أَمْضَاهُ الْقُرْآنُ كَبَعْضِ مَا أَمْضَاهُ مِنَ السَّنَنِ الرَّائِجَةِ فِيهِ لِمَصْلَحَتِهِ هُوَ أَعْلَمُ بِهَا.

ثُمَّ نَسَخَتْ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) (البقره / ٢٣٤).

وَبِذَلِكَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَشْتَرَطُ فِي النِّسَاحِ وَقُوعَ الْعَمَلِ بِالْمَنْسُوحِ فَتَرَهُ ، ثُمَّ وَرُودَ النَّاسِخِ بَعْدَهُ وَإِلَى هَذَا يَشِيرُ كَلَامُ الْأَصُولِيِّينَ حَيْثُ يَقُولُونَ يَشْتَرَطُ فِي النِّسَاحِ حُضُورَ الْعَمَلِ.

إِنَّ النِّسَاحَ فِي الْقَوَانِينِ الْعَرْفِيَّةِ (١) يَلِازِمُ الْبِدَاءَ (٢) ، أَيْ ظَهَرَ مَا خَفِيَ لَهُمْ مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ النِّسَاحِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَإِنَّ عِلْمَهُ سُبْحَانَهُ مُحِيطٌ لَّا- يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَعْلَمُ مَبْدَأَ الْحُكْمِ وَغَايَتَهُ غَيْرَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ اقْتَضَتْ إِظْهَارَ الْحُكْمِ بِلَا غَايَةَ لَكِنَّهُ فِي الْوَاقِعِ مَعْنِيًا.

فَقَدْ خَرَجْنَا بِهَذِهِ النُّتِيحَةَ أَنَّ النِّسَاحَ فِي الْأَحْكَامِ الْعَرْفِيَّةِ رَفْعٌ لِلْحُكْمِ وَاقْعًا ، وَلَكِنَّهُ فِي الْأَحْكَامِ الْإِلَهِيَّةِ دَفْعٌ لَهَا وَبَيَانٌ لِلْأَمْدِ الَّذِي كَانَتْ مَعْنِيًا بِهِ مِنْذُ تَشْرِيعِهَا وَلَا مَانِعَ مِنْ إِظْهَارِ الْحُكْمِ غَيْرِ مَعْنِيًا ، وَهُوَ فِي الْوَاقِعِ مُحَدَّدٌ لِمَصْلَحَتِهِ فِي نَفْسِ

ص: ١١٧

١- المراد ما تقابل الأحكام الإلهية. فالقوانين المجعولة بيد الإنسان تسمى في اصطلاح الحقوقيين قوانين وضعيه.

٢- البداء بهذا المعنى محال على الله دون الإنسان.

هذا هو النسخ ، وأمّا حدّ التخصيص ، فهو إخراج فرد أو عنوان عن كونه محكوماً بحكم العام من أول الأمر حسب الإرادة الجديّة ، وإن شمله حسب الإرادة الاستعماليّة ، فهو تخصيص في الأفراد لا في الأزمان مقابل النسخ الذي عرفت أنّه هو تخصيص فيها ، ولأجل ذلك يشترط في التخصيص وروده قبل حضور وقت العمل بالعام ، وإلاّ فلو عمل بالعام ثم ورد التخصيص يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو قبيح على الحكيم ، فلا- محيص من وروده قبل العمل بالعام لو كان مخصّصاً ، نعم لو كان ناسخاً لحكم العام في مورده يجب تأخيره عن وقت حضور العمل بالعام.

تمّ الكلام في المقصد الرابع

والحمد لله

ص: ١١٨

المقصد الخامس : فى المطلق و المقيد و المجمل و المبين

اشاره

وفيه فصول :

الفصل الأول : فى تعريف المطلق و المقيد.

الفصل الثانى : فى أفاظ المطلق.

الفصل الثالث : فى أنّ المطلق بعد التقييد ليس مجازا.

الفصل الرابع : فى مقدمات الحكمه.

الفصل الخامس : فى المطلق و المقيد المتنافيين.

الفصل السادس : فى المجمل و المبين و المحكم و المتشابه.

ص: ١١٩

الفصل الأول : تعريف المطلق

عرّف المطلق : بأنه ما دلّ على شائع في جنسه ، والمقيّد على خلافه.

والمراد من الموصول في قولهم «ما دلّ» هو اللفظ ، والمراد من الشائع هو المتوفّر وجوده من ذلك الجنس.

ثمّ إنّ ظاهر التعريف أنّ الإطلاق والتقييد عارضان للفظ بما هو هو سواء تعلّق به الحكم أو لا ، فهنا لفظ مطلق ، ولفظ مقيّد.

ولكن هذا النوع من البحث يناسب البحوث الأدبية ، والذي يهّم الأصولي الذي هو بصدّد تأسيس قواعد تكون مقدّمه للاستنباط هو تعريف المطلق والمقيّد بلحاظ تعلّق الحكم بالموضوع ، فنقول : المطلق : عبارته عن كون اللفظ بما له من المعنى ، تمام الموضوع للحكم ، بلا لحاظ حيثه أخرى ، فيما أنّه مرسل عن القيد في مقام الموضوعية للحكم فهو مطلق.

وإن شئت قلت : إنّ الإطلاق والتقييد وصفان عارضان للموضوع باعتبار تعلّق الحكم به ، فلو كان اللفظ في مقام الموضوعية مرسلا عن القيد والحيثه الزائده كان مطلقا وإلا كان مقيّدا.

فالرقبه في «أعتق رقبه» مطلق لكونها تمام الموضوع للحكم ومرسله عن

القييد في موضوعيتها ، وتخالفه رقبه في قولنا «أعتق رقبه مؤمنه» فهي مقيدة بالإيمان لعدم كونها تمام الموضوع وعدم إرسالها عن القيد.

وبذلك يظهر أنه لا يشترط في المطلق أن يكون مفهوما كلياً ، بل يمكن أن يكون جزئياً حقيقياً ومرسلاً عن التقييد بحاله خاصه ، فإذا قال : أكرم زيدا فزيد مطلق ، لأنه تمام الموضوع للوجوب ومرسل عن القيد ، بخلاف ما إذا قال : أكرم زيدا إذا سلم ، فهو مقيد بحاله خاصه ، أعني : «إذا سلم» ، فإطلاق الكلي - في مقام الموضوعيه للحكم - باعتبار الأفراد ، وإطلاق الجزئي في ذلك المقام بالنسبه إلى الحالات.

ويترتب على ما ذكرنا أمور :

الأول : لا يشترط في المطلق أن يكون أمراً شائعاً في جنسه بل يجوز أن يكون جزئياً ذا أحوال ، فلو كان موضوعاً للحكم بلا قيد فهو مطلق وإلا - فهو مقيد فمثلاً - إذا شكك في جواز الطواف بالبيت مع خلو البيت عن الستر ، فيصح له التمسك بقوله سبحانه : (وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) (الحج / ٢٩) إذ لو كان الستر شرطاً للصحة كان عليه البيان إذا كانت الآية في ذلك المقام.

الثاني : إن الإطلاق والتقييد من الأمور الإضافيه ، فيمكن أن يكون الموضوع مطلقاً من جهة ومقيداً من جهة أخرى ، كما إذا قال : أطمع إنساناً جالساً في المسجد ، فهو مطلق من جهة كون الموضوع هو الإنسان لا الإنسان العالم ، ومقيد من جهة تقييد مكانه بالمسجد.

الثالث : يظهر من التعريف المشهور أن الإطلاق من المداليل اللفظيه كالعوموم ، والحق أن الإطلاق من المداليل العقليه ، فإذا كان المتكلم حكيماً غير ناقض لغرضه وجعل الشيء بلا قيد موضوعاً للحكم كشف ذلك أنه تمام

الموضوع وإلا لكان ناقضا لغرضه وهو ينافى كونه حكيما.

الرابع : إذا كانت حقيقه الإطلاق دائره مدار كون اللفظ تمام الموضوع من دون اشتراط أن يكون الموضوع اسم الجنس أو النكره أو معرفا باللام ، فنحن فى غنى عن إفاضه القول فى حقائق تلك الأسماء.

نعم من فسّر الإطلاق بالشيوع أو نظيره فلا- محيص له عن التكلم فى حقائق تلك الأسماء ، وحيث إنّها ذكرت فى الكتب الأصوليه نشير إليها على سبيل الإجمال.

الفصل الثانى : أفاظ المطلق

١- اسم الجنس

كان الرأى السائد بين الأصوليين قبل سلطان العلماء أنّ المطلق كاسم الجنس موضوع للماهيه بقاء الإطلاق والسريان والشيوع على نحو كان الشيوع بين الأفراد والحالات من مداليل اللفظ ، فالرقبه فى (أعتق رقبه) موضوعه للرقبه المطلقه على وجه يكون الإطلاق قيذا ، نظير المفعول المطلق.

ولكن صار الرأى السائد بعد تحقيق سلطان العلماء هو أنّه موضوع للماهيه المعرّاه عن كلّ قيد حتى الإطلاق نظير مطلق المفعول.

وعلى ذلك فأسماء الأجناس كأسد وإنسان وبقر كلّها موضوعه للماهيه المعرّاه عن كلّ قيد.

٢- علم الجنس

إنّ في لغة العرب أسماء ترادف أسماء الأجناس ، لكن تعامل معها معاملة المعرفة بخلاف أسماء الأجناس فيعامل معها معاملة النكرة ، فهناك فرق بين ثعلب وثعاله ، وأسد وأسامه ، حيث يقع الثاني منهما مبتدأ وذا حال بخلاف الأولين ، وهذا ما دعاهم إلى تسميه ذلك بعلم الجنس.

٣- المعرّف بالألف واللام

اللام تنقسم إلى : لام الجنس ولام الاستغراق ، ولام العهد. ولام الاستغراق تنقسم إلى : استغراق الأفراد ، واستغراق خصائصها. ولام العهد تنقسم إلى : ذهنى ، وذكرى ، وحضورى.

فصارت الأقسام ستة والمقصود منه هاهنا المحلى بلام الجنس مثل قولهم : التمره خير من جواده.

٤- النكرة

اختلفت كلمه الأصوليين فى أنّ النكرة هل وضعت للفرد المرّد بين الأفراد ، أو موضوعه للطبيعه المقيدة بالوحده؟

والتحقيق هو الثانى ، لأنّها عباره عن اسم الجنس الذى دخل عليه التنوين ، فاسم الجنس يدلّ على الطبيعه والتنوين يدلّ على الوحده.

وأما القول بأنّها موضوعه للفرد المرّد بين الأفراد ، فغير تام ، إذ لازم ذلك أن لا يصحّ امثاله إذا وقع متعلّقا للحكم ، لأنّ الفرد الممثل به ، فرد متعيّن مع أنّ المأمور به هو الفرد المرّد ، فإذا قال : جئنى بإنسان ، فأىّ إنسان أتيت به فهو هو وليس مرّدا بينه وبين غيره.

ص: ١٢٣

الفصل الثالث : فى أنّ تقييد المطلق لا يوجب المجازيه

اختلفت كلمه الأصوليين فى أنّ تقييد المطلق يستلزم المجازيه أو لا على أقوال ، نذكر منها قولين :

الأول : أنّه يستلزم المجازيه مطلقا سواء كان القيد متصلا أم منفصلا ، وهو المشهور قبل سلطان العلماء.

الثانى : إنّه لا يستلزم المجازيه مطلقا ، وهو خيره سلطان العلماء.

حجه القول الأول هو أنّ مقوم الإطلاق هو الشيوخ والسريان ، وقد قيل فى تعريفه ما دلّ على شائع فى جنسه وبالتقييد يزول الشمول والسريان فينتج المجازيه.

وحجّه القول الثانى : أنّ المطلق موضوع للحقيقه المعرّاه من كلّ قيد حتى الشيوخ والسريان ، فالتقييد لا يحدث أىّ تصرف فى المطلق.

والحقّ أنّ التقييد لا يوجب مجازيه المطلق ، سواء كان المطلق موضوعا للشائع ، أو لنفس الماهيه المعراه عن كلّ قيد كما مرّ من أنّ تخصيص العام بالتخصيص المتصل والمنفصل ، لا يستلزم مجازيته.

لأنّ كل لفظ مستعمل فى معناه ، فلو قلنا بأنّ المطلق موضوع للشائع فى جنسه ، فهو مستعمل فى معناه ، وتقييده بقيد لا يوجب استعماله فى غير ما وضع له ، لما عرفت من تعدّد الدالّ والمدلول ، فلاحظ.

الاحتجاج بالإطلاق لا يتم إلا بعد تماميه مقدمات الحكمه الحاكمه على أن ما وقع تحت دائره الطلب تمام الموضوع للحكم ، وهذا هو السرّ لحاجه المطلق إلى تلك المقدمات.

فنعول : إنّ مقدمات الحكمه عباره عن :

١- كون المتكلم في مقام بيان تمام مراده لا في مقام الإهمال ولا الإجمال.

٢- انتفاء ما يوجب التقييد. وإن شئت قلت : عدم نصب القرينه على القيد.

٣- انتفاء القدر المتيقن في مقام التخاطب.

أمّا المقدمه الأولى : فالتكلم قد يكون في مقام بيان أصل الحكم من دون نظر إلى الخصوصيات والشرائط ، مثل قوله تعالى : (أَجَلٌ لَّكُمْ الطَّيِّبَاتُ) (المائده / ٥) وقوله : (أَجَلٌ لَّكُمْ صَيِّدُ الْبَحْرِ) (المائده / ٩٦) وقول الفقيه : الغنم حلال ، فالجميع في مقام بيان أصل الحكم لا في مقام بيان خصوصياته ، فلا يصح التمسك بأمثال هذه الإطلاقات عند الشكّ في الجزئيه والشرطيه.

وقد يكون في مقام بيان كلّ ما له دخل في الموضوع من الأجزاء والشرائط ، فإذا سكت عن بيان جزئيه شيء أو شرطيته نستكشف أنه غير دخيل في الموضوع.

وعلى ذلك إنما يصح التمسك فى نفى الجزئيه والشرطيه بالإطلاقات الوارده لبيان الموضوع بأجزائه وشرائطه دون ما كان فى مقام الإجمال والإهمال ، فإن ترك بيان ما هو الدخيل فى الغرض قبيح فى الأوّل دون الثانى .

مثل قوله سبحانه : (فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ) (المائده / ٤).

فالآيه بصدد بيان أنّ ما أمسكه الكلب بحكم المذكى إذا ذكر اسم الله عليه وليس بميته ، فهى فى مقام بيان حلّيته ما يصيده الكلب وإن مات الصيد قبل أن يصل إليه الصائد .

وهل يصح التمسك بإطلاق قوله : (فَكُلُوا) على طهاره موضع عَضّه وجواز أكله بدون غسله وتطهيره ، أو لا؟

الظاهر ، لا لأنّ الآيه بصدد بيان حلّيته وحرمة لا طهارته ونجاسته ، فقوله تعالى : (فَكُلُوا) لرفع شبهه حرمة الأكل ، لأجل عدم ذبحه بالشرائط الخاصه ، لا بصدد بيان طهارته من أجل عَضّه .

وأما المقدمه الثانيه أى انتفاء ما يوجب التقييد ، والمراد منه عدم وجود قرينه على التقييد لا متصله ولا منفصله ، لأنّه مع القرينه المتصله لا ينعقد للكلام ظهور إلا فى المقيد ومع المنفصله وإن كان ينعقد للكلام ظهور فى الإطلاق ولكن يسقط عن الحجّيه بالقرينه المنفصله .

وأما المقدمه الثالثه ، أى انتفاء القدر المتيقن فى مقام التخاطب والمحاوره ، فمرجه إلى أنّ وجود القدر المتيقن فى مقام المحاوره بمنزله القرينه الحالیه المتصله ، فلا ينعقد للكلام ظهور فى الإطلاق .

تتميم : الأصل فى كلّ متكلّم أن يكون فى مقام البيان ، فلو شكّ أنّ المتكلّم

فى مقام بيان تمام مراده ، فالأصل كونه كذلك إلا أن يدلّ دليل على خلافه كما أنّه يمكن أن يكون للكلام جهات مختلفه ، كأن يكون واردا فى مقام البيان من جهه وفى مقام الإهمال من جهه أخرى ، كما فى الآيه السابقه ، فقد كان فى مقام البيان من جهه الحليه لا فى مقام بيان طهاره موضع العض .

الفصل الخامس : المطلق و المقيد المتنافيان

إذا ورد مطلق كقول الطبيب : إذا استيقظت من النوم اشرب لبنا ، وورد مقيد مناف له كقوله فى كلام آخر : إذا استيقظت من النوم اشرب لبنا حلوا . فهذان الحكمان متنافيان ، لأنّ الأول يدلّ على كفايه شرب مطلق اللبن بخلاف الثانى فإنّه يخصه بالحلو منه .

فعلاج هذا التنافى يحصل بأحد أمرين :

أ. التصرف فى المطلق بحمله على المقيد فيصير اللازم هو شرب اللبن الحلو .

ب. التصرف فى المقيد مثل حمله على الاستحباب .

والرائج فى الخطابات الشرعيه هو حمل المطلق على المقيد لا حمل المقيد على الاستحباب ، وقد عرفت وجهه من أنّ التشريع تمّ تدريجا ومثله يقتضى جعل الثانى متمما للأول .

ثمّ إنّ إحراز التنافى فرع إحراز وحده الحكم ، وإلا فلا يحصل التنافى كما إذا اختلف سبب الحكمين مثلا إذا قال : إذا استيقظت من النوم فاشرب لبنا حلوا ، وإذا أكلت فاشرب لبنا ، فالحكمان غير متنافيين لاختلافهما فى السبب .

فعلى الفقيه فى مقام التقييد إحراز وحده الحكم عن طريق إحراز وحده السبب وغيرها، وإلا فلا داعى لحمل المطلق على المقيّد لتعدّد الحكمين.

الفصل السادس : المجرى والمبين

عرّف المجرى بأنه ما لم تتضح دلالتة ، ويقابله المبين.

والمقصود من المجرى ما جهل فيه مراد المتكلم إذا كان لفظاً ، أو جهل فيه مراد الفاعل إذا كان فعلاً. وعليه قال المحققون : إنّ فعل المعصوم كما لو صلى مع جلسه الاستراحة يدلّ على أصل الجواز ولا يدلّ على الوجوب أو الاستحباب بخصوصهما.

ثمّ إنّ لإجمال الكلام أسباباً كثيرة منها :

١- إجمال مفرداته كاليد الواردة فى آية السرقة ، قال سبحانه : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (المائدة / ٣٨) فإنّ اليد تطلق على الكف إلى أصول الأصابع ، وعلى الكف إلى الزند ، وعليه إلى المرفق ، وعليه إلى المنكب ، فالآية مجمله ، فتعيين واحد من تلك المصاديق بحاجه إلى دليل.

٢- الإجمال فى متعلّق الحكم المحذوف كما فى كلّ مورد تعلق الحكم بالأعيان كقوله سبحانه : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدًا وَالْحَمِيمُ الَّذِي اسْتَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْمَاءَ وَالشَّيْءُ الْمَوْتُورُ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ) (المائدة / ٣). فهل المحرم أكلها ، أو بيعها ، أو الانتفاع منها بكلّ طريق؟

٣- تردّد الكلام بين الادّعاء والحقيقه كما فى قوله : «لا صلاه إلا بفاتحه الكتاب» وقوله : «لا صلاه إلا بطهور» فهل المراد نفى الصلاه بتاتا ، أو نفى صحّتها ، أو كمالها تنزيلا للموجود بمنزله المعدوم؟

ويمكن أن يكون بعض ما ذكرنا مجملا- عند فقيه ومبيّنا عند فقيه آخر ، وبذلك يظهر أنّ المجمل والمبين من الأوصاف الإضافيه.

تمّ الكلام فى المقصد الخامس

والحمد لله ربّ العالمين

ص: ١٢٩

وفيه مقامان :

المقام الأول : القطع وأحكامه وفيه فصول :

الفصل الأول : فى حجّيه القطع.

الفصل الثانى : فى التجزى وأحكامه.

الفصل الثالث : تقسيم القطع إلى طريقي وموضوعى.

الفصل الرابع : فى قطع القطّاع.

الفصل الخامس : فى أنّ المعلوم إجمالاً كالمعلوم تفصيلاً.

الفصل السادس : فى حجّيه العقل.

الفصل السابع : فى حجّيه العرف والسيره.

المقام الثانى : الظنون المعتبره وإمكان التعبد بها وفيه فصول :

الفصل الأول : حجّيه ظواهر الكتاب.

الفصل الثانى : حجّيه الشهره الفتوائيه.

الفصل الثالث : حجّيه السنّه المحكيه بخبر الواحد.

الفصل الرابع : حجّيه الإجماع المنقول بخبر الواحد.

الفصل الخامس : حجّيه قول اللغوى.

وهذا المقصد من أهم المقاصد في علم الأصول ، فإنَّ المستنبط يبذل الجهد للعثور على ما هو حجّه بينه وبين ربّه ، فيثاب إن أصاب الواقع ، ويعذر إن أخطأه.

وقد يعبر عن هذا البحث بمصادر الفقه وأدلّته ، وهي عندنا منحصره في أربعة: الكتاب ، السنّه ، الإجماع ، والعقل. وهي معتبره عند كلا الفريقين مع اختلاف بينهم في سعه حجّيه العقل. غير أنّ أهل السنّه يفترون عن الشيعة في القول بحجّيه أمور أخرى مذكوره في كتبهم.

وقبل الخوض في المقصود نذكر تقسيم المكلف حسب الحالات ، فنقول :

تقسيم المكلف باعتبار الحالات

إنَّ المكلف الملتفت إلى الحكم الشرعي له حالات ثلاث :

الأولى : القطع بالحكم الشرعي الواقعي.

الثانية : الظن به.

الثالثة : الشكّ فيه.

فإن حصل له القطع ، فيلزمه العمل به لاستقلال العقل بذلك ، فيثاب عند

ص: ١٣٣

الموافقه ، ويعذر عند المخالفه شأن كل حججه .

وإن حصل له الظن بالحكم الواقعي ، فإن قام الدليل القطعي على حججه ذلك الظن كخبر الواحد يجب العمل به ، فإن الطريق إلى الحكم الشرعي وإن كان ظنيا كما هو المفروض ، لكن إذا قام الدليل القطعي من جانب الشارع على حججه ذلك الطريق ، يكون هذا الطريق علميًا وحججه شرعيه .

وإن لم يتم ، فهو بحكم الشاك ، ووظيفته العمل بالأصول العمليه التي هي حججه عند عدم الدليل .

فيقع الكلام في مقامات ثلاثه :

الأول : في القطع وأحكامه .

الثاني : في الظنون المعتميره .

الثالث : في الأصول العمليه .

غير انّ البحث عن الأصول العمليه يأتي في المقصد السابع ، فينحصر الكلام في المقصد السادس بالقطع والظن .

ص : ١٣٤

وفيه فصول :

الفصل الأول : حججه القطع

لا- شكّ في وجوب متابعه القطع والعمل على وفقه ما دام موجودا ، لأنّه بنفسه طريق إلى الواقع ، وهو حجّه عقليه ، وهى عباره عمّا يحتج به المولى على العبد وبالعكس ، وبعباره أخرى ما يكون قاطعا للعدر إذا أصاب ومعدّرا إذا أخطأ ، والقطع بهذا المعنى حجّه ، حيث يستقل به العقل ويبعث القاطع إلى العمل وفقه ويحدّره عن المخالفه ، وما هذا شأنه ، فهو حجّه بالذات ، غنى عن جعل الحجّيه له ، لأنّ جعل الحجّيه للقطع يتم إمّا بدليل قطعى أو بدليل ظنى ، وعلى الأول ينقل الكلام إلى ذلك الدليل القطعى ، ويقال : ما هو الدليل على حجّيته ، وهكذا فيتسلسل ، وعلى الثانى يلزم أن يكون القطع أسوأ حالا من الظن ، ولذلك يجب أن ينتهى الأمر فى باب الحجج إلى ما هو حجّه بالذات ، أعنى : القطع ، وقد تبين فى محله «أنّ كلّ ما هو بالعرض لا بد وأن ينتهى إلى ما بالذات».

فتبين أنّ للقطع خصائص ثلاث :

١- كاشفيته عن الواقع ولو عند القاطع.

ص: ١٣٥

٢- منجزيته عند الإصابه للحكم الواقعي بحيث لو أطاع يثاب ولو عصى يعاقب.

٣- معذريته عند عدم الإصابه ، فيعذر القاطع إذا أخطأ في قطعه وبان خلافه.

ثم اعلم أنّ المراد بالحجّه هنا ليس الحجّه الأصوليه وهي عبارته عمّا لا- يستقل العقل بالاحتجاج به غير أنّ الشارع أو الموالى العرفيه يعتبرونه حجّه في باب الأحكام والموضوعات لمصالح ، فتكون حجّيته عرضيه مجعوله كخبر الثقه ، لأنّ القطع غني عن إفاضه الحجّيه عليه، وذلك لاستقلال العقل بكونه حجّه في مقام الاحتجاج ومعه لا حاجه إلى جعل الحجّيه له.

ص: ١٣٦

الفصل الثاني : التجزى

التجزى فى اللغة إظهار الجراء ، فإذا كان المتجزى عليه هو المولى فيتحقق التجزى بالإقدام على خلاف ما دلّ الدليل على وجوبه أو حرمة ، وفى الاصطلاح هو الإقدام على خلاف ما قطع به أو قام الدليل المعتبر عليه بشرط أن يكون مخالفا للواقع ، كما إذا أذعن بوجوب شىء أو حرمة ، فترك الأوّل وارتركب الثانى ، فبان خلافهما وأنه لم يكن واجبا أو حراما.

ويقاله الانقياد فى الاصطلاح ، فهو عبارة عما إذا أذعن بوجوب شىء أو حرمة ، فعمل بالأوّل وترك الثانى ، فبان خلافهما.

والكلام فى التجزى يقع فى موضعين :

الموضع الأوّل : فى حكم نفس التجزى

وفيه أقوال :

منها : استحقاق العقاب.

ومنها : عدم استحقاق العقاب.

ومنها : استحقاق العقاب إلا إذا اعتقد تحريم واجب غير مشروط بقصد القربه وأتى به ، فلا يبعد عدم استحقاق العقاب ، وهو خيره صاحب الفصول.

ص: ١٣٧

والصواب هو القول الثاني أى عدم استحقاق العقاب.

وليعلم أنّ موضوع البحث هو مخالفه الحجّة العقلية ، لأجل غلبه الهوى على العقل والشقاء على السعادة. وربما يرتكبه الإنسان مع استيلاء الخوف عليه. وأمّا ضمّ عناوين آخر عليه من الهتك والتمرد ورفع علم الطغيان فجميعها أجنبيه عن المقام ، فلا شكّ فى استحقاق العقاب إذا عدّ عمله مصداقا للهتك ورمزا للطغيان وإظهارا للجراه إلى غير ذلك من العناوين المقبّحه.

نعم إنّ التجزّي يكشف عن ضعف الإيمان ، فيستحق اللوم والذم لا العقاب.

الموضع الثاني : فى حكم الفعل المتجزّي به (1)

والكلام فيه تاره من حيث كونه قبيحا وأخرى من جهه الحرمة الشرعيه.

أمّا الأوّل ، فهو منتف قطعاً ، لأنّ الحسن والقبح يعرضان على الشىء بالملاك الواقعي فيه ، والمفروض أنّ الفعل المتجزّي به هو شرب الماء وهو فاقد لملاك القبح.

وأمّا الثانى ، فلا دليل على الحرمة ، لأنّ الحرام هو شرب الخمر ، والمفروض أنّه شرب الماء وليس هناك دليل يدلّ على أنّ شرب ما يقطع الشارب بكونه خمرا حرام ، وذلك لأنّ الحرمة تتعلّق بواقع الموضوعات لا الموضوع المقطوع به فبذلك ظهر عدم حرمة التجزّي ولا المتجزّي به.

غايه الأمر أنّ الفاعل يستحق الذم ، لأنّ عمله يكشف عن سوء سريره.

ص: ١٣٨

١- الفرق بين التجزّي والمتجزّي به أنّ الأوّل ينتزع من مخالفه المكلف الحجّة العقلية والشرعيه ، بخلاف الثانى فإنّه عباره عن نفس العمل الخارجى كشرب الماء الذى يتحقّق به مخالفه الحجّة.

الفصل الثالث : تقسيم القطع إلى طريقي و موضوعي

إذا كان الحكم مترتباً على الواقع بلا مدخلية للعلم والقطع فيه ، فالقطع طريقي كحرمه الخمر والقمار ، ولا دور للقطع حينئذ سوى تنجيز الواقع عند الإصابه والتعذير عند الخطأ.

وأما إذا أخذ القطع في موضوع الحكم الشرعي بحيث يكون الواقع بقيد القطع موضوعاً للحكم ، فيعتبر عنه بالقطع الموضوعي ، كما إذا افترضنا أن الشارع حرّم الخمر بقيد القطع بحيث لولاه لما كان الخمر محكوماً بالحرمه.

ثم إنه ليس للشارع أي تصرف في القطع الطريقي فهو حجّه مطلقاً. وأمّا القطع المأخوذ في الموضوع ، فبما أن لكل مقنن ، التصرف في موضوع حكمه بالسعه والضيق، فللشارع أيضاً حقّ التصرف فيه ، فتارة تقتضى المصلحه ، اتخاذ مطلق القطع في الموضوع سواء حصل من الأسباب العاديه أم من غيرها كما في المثال الثالث الآتي في التطبيقات، وأخرى تقتضى جعل قسم منه في الموضوع كالحاصل من الأسباب العاديه ، وعدم الاعتداد بالقطع الحاصل من غيرها كما في المثال الثاني من التطبيقات.

١- أنّ قول العدلين أو الشاهد الواحد فيما يعتبر مع اليمين إنّما يكون حجّة في القضاء إذا استند إلى الحس لا إلى الحدس فلو قطعت البينة أو الشاهد عن غير طريق الحس فقطعهما حجّة لهما ولا يصحّ للقاضي الحكم استنادا إلى شهادتهما لأنّ المعتمد في الشهادة هو حصول القطع للبينة أو الشاهد من طريق الحس.

فالقسط بالنسبة إلى خصوص البينة أو الشاهد قطع طريقى محض لا يمكن التصرف فيه ولكن قطعهما بالنسبة إلى القاضي قطع موضوعى وقد تصرّف الشارع فى الموضوع وجعل القسم الخاص موضوعا للحكم (القضاء) لا مطلق القطع وكم له من نظير.

٢- إذا حصل اليقين للمجتهد من غير الكتاب والسنة والإجماع والعقل ، كالرمل والجفر فقطعه بالحكم حجّة لنفسه دون المقلد وذلك لما ذكرناه فى قطع الشاهد أو البينة بالنسبة إلى القاضي.

٣- الحكم بوجوب التيمّم لمن أحرز كون استعمال الماء مضرا والحكم بوجوب التعجيل لمن أحرز ضيق الوقت فالقطع فيهما موضوعى ، فلو انكشف الخلاف وأنّ الماء لم يكن مضرا ولا الوقت ضيقا لما ضرّ بالعمل ، لأنّ كشف الخلاف إنّما هو بالنسبة إلى متعلّق القطع لا بالنسبة إلى الموضوع المترتب عليه الحكم.

يطلق القطّاع ويراد منه تاره من يحصل له القطع كثيرا من الأسباب التي لو أتاحت لغيره لحصل له أيضا ، وأخرى من يحصل له القطع كثيرا من الأسباب التي لا- يحصل منها القطع لغالب الناس . وحصول القطع بالمعنى الأوّل زين وآيه للذكاء ، وبالمعنى الثاني شين وآيه الاختلال الفكرى ، ومحل البحث هو القسم الثاني .

ثم إنّ الوسواسى فى مورد النجاسات ، من قبيل القطّاع يحصل له القطع بها كثيرا من أسباب غير عاديه كما أنّه فى مورد الخروج عن عهده التكاليف أيضا وسواسى لكن بمعنى لا يحصل له اليقين بسهوله .

إذا عرفت ذلك ، فاعلم أنّه حكى عن الشيخ الأ-كبر (1) عدم الاعتناء بقطع القطّاع ، وتحقيق كلامه يتوقف على البحث فى مقامين :

الأوّل : ما إذا كان القطع طرياقيا .

الثانى : ما إذا كان القطع موضوعيا .

أمّا الأوّل : فالظاهر كون قطعه حجّه عليه ولا يتصوّر نهيه عن العمل به لاستلزام النهى وجود حكّمين متناقضين عنده فى الشريعة ، حيث يقول : الدم نجس وفى الوقت نفسه ينهاه عن العمل بقطعه بأنّ هذا دم .

ص : ١٤١

١- الشيخ جعفر النجفى المعروف ب «كاشف الغطاء» المتوفى (١٢٢٨ هـ).

نعم لو أراد عدم كفايته فى الحكم بصحة العمل عند انكشاف الخلاف ، كما إذا قطع بدخول الوقت وتبين عدم دخوله فى حكم عليه بالبطلان فله وجه ، ولكن لا فرق عندئذ بين القطع وغيره.

وأما الثانى : أى القطع الموضوعى فيما أنّ القطع جزء الموضوع ، فللمقتن التصرف فى موضوع حكمه ، فيصح له جعل مطلق القطع جزءا للموضوع ، كما يصح جعل القطع الخاص جزءا له ، أى ما يحصل من الأسباب العادية دون قطع القطع كالقطع الحاصل للشاهد أو القاضى أو المجتهد بالنسبة إلى الغير. فلو كان الشاهد أو القاضى أو المجتهد قطاعا فلا يعتد بقطعه ، لأنّ المأخوذ فى العمل بقطع الشاهد أو القاضى أو المجتهد هو القطع الحاصل من الأسباب العادية لا من غيرها.

هذا كله حول القطار ، أما الظنّان فيمكن للشارع سلب الاعتبار عنه ، من غير فرق بين كونه طريقا إلى متعلقه ، أو مأخوذا فى الموضوع والفرق بينه وبين القطع واضح ، لأنّ حجّيه الظن ليست ذاتية له ، وإنما هى باعتبار الشارع وجعله إياه حجّيه فى مجال الطاعة والمعصية ، وعليه يصح له نهى الظنّان عن العمل بظنّه من غير فرق بين كونه طريقا أو موضوعيا.

وأما الشكّاك ففى كلّ مورد لا يعتدّ بالشكّ العادى لا يعتنى بشكّ الشكّاك بطريق أولى كالشكّ بعد المحل ، وأما المورد الذى يعتنى بالشكّ العادى فيه ويكون موضوعا للأثر ، فلا يعتنى بشكّ الشكّاك أيضا ، كما فى عدد الركعتين الأخيرتين فلو شكّ بين الثلاث والأربع ، وكان شكّه متعارفا يجب عليه صلاّه الاحتياط بعد البناء على الأكثر وأما الشكّاك ، فلا يعتنى بشكّه ولا يترتب عليه الأثر بشهادته قوله : «لا شكّ لكثير الشكّ» فلو اعتدّ به لم يبق فرق بين الشكّاك وغيره.

الفصل الخامس : هل المعلوم إجمالاً كالمعلوم تفصيلاً؟

العلم ينقسم إلى : تفصيلي كالعلم بوجود النجاسه فى الإناء المعين ، وإجمالى ، كالعلم بوجود النجاسه فى أحد الإناءين لا بعينه. فاعلم أنهم اختلفوا فى أنّ العلم الإجمالى هل هو كالعلم التفصيلي بالتكليف أو لا؟ فالبحث يقع فى منجزيه العلم الإجمالى وكفايه الامتثال الإجمالى.

أمّا منجزيه العلم الإجمالى فالحق أنّ العلم الإجمالى بوجود التكليف الذى لا يرضى المولى بتركه منجز للواقع ، ومعنى التنجيز هو وجوب الخروج عن عهده التكليف عقلاً ، فلو علم وجدانا بوجود أحد الفعلين أو حرمة أحدهما ، يجب عليه الإتيان بهما فى الأوّل وتركهما فى الثانى ولا تكفى الموافقه الاحتماليه بفعل واحد أو ترك واحد منهما.

وبهذا ظهر أنّ العلم الإجمالى كالعلم التفصيلي فى لزوم الموافقه القطعيه (وعدم كفايه الموافقه الاحتماليه) وحرمة المخالفه القطعيه كما سيأتى فى أصاله الاحتياط.

وأما كفايه الامتثال الإجمالى مع التمكن من الامتثال التفصيلي ، فله صور :

الصوره الأولى : كفايه الامتثال الإجمالى فى التوصليات ، كما إذا علم بوجود

مواراه أحد الميَّتين فيواريهما من دون استعمال حال واحد منهما ، ومثله التردّد في وقوع الإنشاء بلفظ النكاح ، أو بلفظ الزواج ، فينشئ بكلام اللفظين .

الصورة الثانيه : كفايه الامتثال الإجمالى فى التعبديات فيما إذا لم يستلزم التكرار ، كما إذا تردّد الواجب بين غسل الجنابه وغسل مسّ الميت ، فيغتسل امثالاً للأمر الواقعى احتياطاً مع التمكن من تحصيل العلم التفصيلى أو الظن التفصيلى الذى دلّ الدليل على كونه حجّه ، والحقّ جوازه فلا يجب عليه التفحص عن الواجب وأنّه هل غسل الجنابه أو مسّ الميت وإن تمكن منه ، لأنّ الصحّه فى العبادات رهن إتيان الفعل لأمره سبحانه والمفروض أنّه إنّما أتى به امثالاً لأمره الواقعى .

الصورة الثالثه : كفايه الامتثال الإجمالى فى التعبديات فيما إذا استلزم التكرار ، كما إذا تردّد أمر القبله بين جهتين ، أو تردّد الواجب بين الظهر والجمعه مع إمكان التعيين بالاجتهاد أو التقليد فتركهما وامثل الأمر الواقعى عن طريق تكرار العمل .

فالظاهر أنّ حقيقه الطاعه هو الانبعاث عن أمر المولى بحيث يكون الداعى والمحرّك هو أمره والمفروض أنّ الداعى إلى الإتيان بكلّ واحد من الطرفين هو بعث المولى المقطوع به ، ولو لا بعثه لما قام بالإتيان بواحد من الطرفين .

نعم لا يعلم تعلّق الوجوب بالواحد المعين ، ولكن الداعى للإتيان بكلّ واحد هو أمر المولى فى البين واحتمال انطباقه على كلّ واحد ، ويكفى هذا المقدار فى حصول الطاعه .

وبذلك ظهر أنّ الاحتياط فى عرض الدليل التفصيلى : الاجتهاد والتقليد .

ولذلك قالوا : يجب على كلّ مكلف فى عباداته ومعاملاته وعادياته أن يكون

فقد خرجنا بنتيجتين :

١- العلم الإجمالي كالعلم التفصيلي في منجزه التكليف ومعذريته.

٢- كفايه الامتثال الإجمالي عن الامتثال التفصيلي مطلقا سواء تمكّن من التفصيلي أم لا.

ثم إنّ العلم بالتكليف قد يراد به العلم الوجداني بالتكليف الذي لا يرضى المولى بتركه أبدا ، كما إذا علم بكون أحد الشخصين محقون الدم دون الآخر ، وأخرى يراد به العلم بقيام الحجّة الشرعيه على التكليف ، كما إذا قامت الأماره على حرمة العصير العنبي إذا غلى ، وتردّد المغلى بين إناءين وشمل إطلاق الأماره المعلوم بالإجمال.

والكلام في المقام إنّما هو في الصورة الأولى أي العلم الوجداني ، لا ما إذا قامت الحجّة على الحرمة وتردّدت بين الأمرين ، فإنّ البحث عن هذا القسم موكول إلى مبحث الاحتياط من الأصول العمليه.

ص: ١٤٥

١- العروه الوثقى : فصل التقليد ، المسأله الأولى ، ص ٩٠.

حجّيه العقل فى مجالات خاصه :

إنّ العقل أحد الحجج الأربع والذى اتفق أصحابنا إلا قليلا منهم على حجّيته ، ولأجل إيضاح الحال نقدّم أمورا :

الأوّل : الإدراك العقلى ينقسم إلى إدراك نظرى وإدراك عملى ، فالأوّل إدراك ما ينبغى أن يعلم ، كإدراك العقل وجود الصانع وصفاته وأفعاله وغير ذلك ، والثانى إدراك ما ينبغى أن يعمل ، كإدراكه حسن العدل وقبح الظلم ووجوب ردّ الوديعه وترك الخيانه فيها.

الثانى : أنّ الاستدلال لا يتم إلا بالاستقراء أو التمثيل أو القياس المنطقى.

والاستقراء الناقص لا يحتج به ، لأنّه لا يفيد إلا الظنّ ولم يدلّ دليل على حجّيه مثله، وأما الاستقراء الكامل فلا يعدّ دليلا لأنّه علوم جزئيه تفصيليه تصبّ فى قالب قضيه كليّه عند الانتهاء من الاستقراء دون أن يكون هناك معلوم يستدل به على المجهول. وبعبارة أخرى يصل المستقرئ إلى النتيجة فى ضمن الاستقراء وعند الانتهاء من دون أن يكون هنا استدلال.

وأما التمثيل ، فهو عبارة عن القياس الأصولى الذى لا نقول به.

فتعيّن أن تكون الحجّيه هى القياس المنطقى ، وهو على أقسام ثلاثه :

أ. أن تكون الصغرى والكبرى شرعيتين وهذا ما يسمّى بالدليل الشرعى.

ب. أن تكون كلتا هما عقليتين ، كإدراك العقل حسن العدل (الصغرى) وحكمه بالملازمه بين حسنه عقلا- ووجوبه شرعا (الكبرى) وهذا ما يعبر عنه بالمستقلات العقلية ، أو التحسين والتقييح العقلين. (1)

ج. أن تكون الصغرى شرعيه والكبرى عقليه كما قد يقال : «الوضوء ممّا يتوقف عليه الواجب (الصلاه)» وهذه مقدمه شرعيه «وكلّ ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب عقلا» وهذه مقدمه عقليه فينتج : فالوضوء واجب عقلا.

وهذا ما يعبر عنه بغير المستقلات العقلية نعم يعلم وجوب الوضوء شرعا بالملازمه بين حكمى العقل والشرع.

الثالث : عزّف الدليل العقلي بأنّه حكم يتوصّل به إلى حكم شرعى ، مثلا إذا حكم العقل بأنّ الإتيان بالمأمور به على ما هو عليه موجب لحصول الامتثال يستدل به على أنّه فى الشرع أيضا كذلك ، فيترتب عليه براءه الذمه عن الإعاده والقضاء ، أو إذا حكم العقل عند التزاحم بلزوم تقديم الأهم كحفظ النفس المحترمه على المهم كالتصرف فى مال الغير بلا إذنه ، فيستدل به على الحكم الشرعى وهو وجوب إنقاذ الغريق ، وجواز التصرف فى مال الغير ، كلّ ذلك توصل بالحكم العقلي للاهتداء إلى الحكم الشرعى.

إذا عرفت ذلك ، فيقع البحث فى حجّيه العقل فى مقامين :

المقام الأوّل : استكشاف حكم الشرع عند استقلاله بالحكم بالنظر إلى ذات الموضوع، فنقول : إذا استقل العقل بالحكم على الموضوع عند دراسته بما هو هو من غير التفات إلى ما وراء الموضوع من المصالح والمفاسد ، فهل يكون ذلك دليلا

ص: ١٤٧

١- فى مقابل الأشاعره الذين لا يعترفون بهما إلاّ عن طريق الشرع ، فالحسن عندهم ما حسنه الشارع وهكذا القبيح.

على كون الحكم عند الشارع كذلك أيضا أو لا؟ فذهب الأصوليون إلى وجود الملازمه بين الحكمين ، وما ذلك إلا لأنّ العقل يدرك حكما عاما غير مقيد بشيء.

مثلا إذا أدرك العقل (حسن العدل) فقد أدرك أنّه حسن مطلقا ، أى سواء كان الفاعل واجب الوجود أم ممكن الوجود ، وسواء كان الفعل فى الدنيا أم فى الآخرة ، وسواء كان مقرونا بالمصلحه أم لا ، فمثل هذا الحكم العقلى المدرك يلازم كون الحكم الشرعى أيضا كذلك وإلا لما كان المدرك عاما شاملا لجميع تلك الخصوصيات. وبذلك تتضح الملازمه بين حكم العقل وحكم الشرع فى المستقلات العقلية.

هذا كلّه فى المستقلات العقلية وبه يظهر حكم غير المستقلات العقلية ، فمثلا- إذا أدرك العقل الملازمه بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته ، أو وجوب الشيء وحرمة ضده ، يكشف ذلك أنّ الحكم عند الشرع كذلك ، لأنّ الحكم المدرك بالعقل حكم عام غير مقيد بشيء من القيود ، فكما أنّ العقل يدرك الملازمه بين الأربعة والزوجيه بلا قيد فيكون حكما صادقا فى جميع الأزمان والأحوال ، فكذلك يدرك الملازمه بين الوجوبين أو بين الوجوب والحرمة ، فالقول بعدم كشفه عن حكم الشارع كذلك ، ينافى إطلاق حكم العقل وعدم تقيده بشيء.

وبذلك يتضح أنّ ادعاء الملازمه بين حكم العقل وحكم الشرع يرجع إلى أنّ الحكم المدرك بالعقل حكم مطلق غير مقيد بشيء ، فيعمّ حكم الشارع أيضا.

المقام الثانى : حكم الشرع عند استقلال العقل بالحكم بالنظر إلى المصالح والمفاسد فى الموضوع لا بالنظر إلى ذات الموضوع.

فنقول : إذا أدرك العقل المصلحه أو المفسده فى شيء وكان إدراكه مستندا إلى المصلحه أو المفسده العامتين اللتين يستوى فى إدراكهما جميع العقلاء ، ففى مثله يصحّ استنباط الحكم الشرعى من الحكم العقلى كلزوم الاجتناب عن السمّ

المهلك ، وضروره إقامه الحكومه ، وغيرهما .

نعم لو أدرك المصلحه أو المفسده ولم يكن إدراكه إدراكا نوعيا يستوى فيه جميع العقلاء ، بل إدراكا شخصيا حصل له بالسبر والتقسيم ، فلا سبيل للعقل بأن يحكم بالملازمه فيه ، وذلك لأن الأحكام الشرعيه المولويه وإن كانت لا تنفك عن المصالح أو المفسد ، ولكن أتى للعقل أن يدركها كما هي عليها .

وبذلك يعلم أنه لا- يمكن للفقيه أن يجعل ما أدركه شخصيا من المصالح والمفسد ذريعه لاستكشاف الحكم الشرعي ، بل يجب عليه الرجوع إلى سائر الأدله .

تطبيقات

يترتب ثمرات كثيره على حجيه العقل نستعرض قسما منها :

- ١- وجوب المقدمه على القول بالملازمه بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته .
- ٢- حرمة ضد الواجب على القول بالملازمه بين الأمر بالشيء والنهي عن ضده .
- ٣- بطلان العباده على القول بامتناع اجتماع الأمر والنهي وتقديم النهي على الأمر وصحتها في هذه الصوره على القول بتقديم الأمر وصحتها مطلقا على القول بجواز الاجتماع .
- ٤- فساد العباده إذا تعلق النهي بها أو أجزائها أو شرائطها أو أوصافها .
- ٥- الإتيان بالمأمور به مجز عن الإعاده والقضاء لقبح بقاء الأمر بعد الامتثال على تفصيل مرّ في محله .
- ٦- وجوب تقديم الأهم على المهم إذا دار الأمر بينهما لقبح العكس .

إنّ العرف له دور فى مجال الاستنباط أولاً- ، وفصل الخصومات ثانياً ، حتى قيل فى حقه ، «العاده شريعه محكمه» أو «الثابت بالعرف كالثابت بالنص» (١) ولا بدّ للفقيه من تحديد دوره وتبيين مكانته حتى يتبين مدى صدق القولين.

أقول : العرف عبارته عن كلّ ما اعتاده الناس وساروا عليه ، من فعل شاع بينهم ، أو قول تعارفوا عليه ، ولا شكّ أنّ العرف هو المرجع إذا لم يكن هناك نص من الشارع (على تفصيل سيوافيك) وإلاّ- فهو ساقط عن الاعتبار. وتتلخص مرجعيه العرف فى الأمور الأربعة التاليه :

١- استكشاف الجواز تكليفاً أو وضعاً

يستكشف الحكم الشرعى من السيره بشرطين :

الف : أن لا تصادم النص الشرعى.

ب : أن تكون متصله بعصر المعصوم.

توضيحه : إنّ السيره ، على قسمين :

تاره تصادم الكتاب والسنة وتعارضهما ، كاختلاط النساء بالرجال فى الأفراح والأعراس وشرب المسكرات فيها والمعاملات الربويه ، فلا شكّ أنّ هذه

ص : ١٥٠

١- رسائل ابن عابدين : ٢ / ١١٣ ، فى رساله نشر العرف التى فرغ منها عام ١٢٤٣ هـ.

السيره باطله لا يرتضيها الإسلام ولا يحتج بها إلا الجاهل.

وأخرى لا تصادم الدليل الشرعى وفى الوقت نفسه لا يدعمها الدليل ، فهذا النوع من السير إن اتصلت بزمان المعصوم وكانت بمراًى ومسمع منه ومع ذلك سكت عنها تكون حجّه على الأجيال الآتية ، كالعقود المعاطاتيه من البيع والإجاره وكوقف الأشجار والأبنيه من دون وقف العقار.

وبذلك يعلم أنّ السير الحادثه بين المسلمين بعد رحيل المعصوم لا يصح الاحتجاج بها وإن راجت بينهم كالأمثله التاليه :

١- عقد التأمين : وهو عقد رائج بين العقلاء ، عليه يدور رضى الحياه العصريه، فموافقه العرف لها ليست دليلاً على مشروعيتها ، بل يجب التماس دليل آخر عليها.

٢- عقد حقّ الامتياز : قد شاع بين الناس شراء الامتيازات كامتياز الكهرباء والهاتف والماء وغير ذلك التى تعدّ من متطلّبات الحياه العصريه ، فيدفع حصه من المال بغيه شرائها وراء ما يدفع فى كلّ حين عند الاستفاده والانتفاع بها ، وحيث إنّ هذه السيره استحدثت ولم تكن من قبل ، فلا تكون دليلاً على جوازها ، فلا بدّ من طلب دليل آخر.

٣- بيع السرقلية : قد شاع بين الناس أنّ المستأجر إذا استأجر مكاناً ومكث فيه مدّه يثبت له حق الأولويه وربما يأخذ فى مقابله شيئاً باسم «السرقلية» حين التخليه ، وترك المكان للغير.

٢- تبين المفاهيم

ألف : إذا وقع البيع والإجاره وما شابههما موضوعاً للحكم الشرعى ثم شكّ

ص: ١٥١

فى مدخله شىء أو مانعته فى صدق الموضوع شرعا ، فالصدق العرفى دليل على أنه هو الموضوع عند الشرع. إذ لو كان المعبر غير البيع بمعناه العرفى لما صحّ من الشارع إهماله مع تبادل غيرهِ وكمال اهتمامه ببيان الجزئيات من المندوبات والمكروهات إذ يكون تركه إغراء بالجهل وهو لا يجوز.

ب : لو افترضنا الإجمال فى مفهوم الغبن أو العيب فى المبيع فيحال فى صدقهما إلى العرف.

قال المحقق الأردبيلي : قد تقرّر فى الشرع أنّ ما لم يثبت له الوضع الشرعى يحال إلى العرف جريا على العاده المعهودة من رد الناس إلى عرفهم. (١)

ج : لو افترضنا الإجمال فى حدّ الغناء فالمرجع هو العرف ، فكلّ ما يسمّى بالغناء عرفا فهو حرام وإن لم يشتمل على الترجيع ولا على الطرب.

يقول صاحب مفتاح الكرامه : المستفاد من قواعدهم حمل الألفاظ الواردة فى الأخبار على عرفهم ، فما علم حاله فى عرفهم جرى الحكم بذلك عليه ، وما لم يعلم يرجع فيه إلى العرف العام كما بيّن فى الأصول. (٢)

يقول الإمام الخمينى رحمه الله : أمّا الرجوع إلى العرف فى تشخيص الموضوع والعنوان فصحيح لا- محيص عنه إذا كان الموضوع مأخوذاً فى دليل لفظى أو معقد الإجماع. (٣)

٣- تشخيص المصاديق

قد اتّخذ الشرع مفاهيم كثيرة وجعلها موضوعاً لأحكام ، ولكن ربما يعرض

ص: ١٥٢

١- مجمع الفائدة والبرهان : ٣٠٤ / ٨.

٢- مفتاح الكرامه : ٢٢٩ / ٤.

٣- الإمام الخمينى : البيع : ٣٣١ / ١.

الإجمال على مصاديقها ويتردد بين كون الشيء مصداقاً لها أو لا.

وهذا كالوطن والصعيد والمفازة والمعدن والأرض الموات إلى غير ذلك من الموضوعات التي ربما يشك الفقيه في مصاديقها ، فيكون العرف هو المرجع في تطبيقها على موردتها.

٤- حلّ الإجماليات في ظلّ الأعراف الخاصة

إنّ لكلّ قوم وبلد أعرافاً خاصة بهم يتعاملون في إطارها ويتفقون على ضوئها في كافة العقود والإيقاعات ، فهذه الأعراف تشكّل قرينه حاله لحل كثير من الإجماليات المتوهمه في أقوالهم وأفعالهم ، ولنقدّم نماذج منها :

ألف : إذا باع اللحم ثم اختلفا في مفهومه ، فالمرجع هو المتبادر في عرف المتبايعين وهو اللحم الأحمر دون اللحم الأبيض كالحم السمك.

ب : إذا أوصى الوالد بشيء لولده ، فالمرجع في تفسير الولد وأنّه هو الذكر والأنثى أو الذكر فقط هو العرف.

ج : إذا اختلفت البلدان في بيع شيء بالكيل أو الوزن أو بالعدّ ، فالمتبع هو العرف الرائج في بلد البيع.

قال المحقّق الأردبيلي : كلّما لم يثبت فيه الكيل ولا الوزن ولا عدمهما في عهد هصلي الله عليه وآله و سلّم فحكمه حكم البلدان ، فإن اتّفقت البلدان فالحكم واضح ، وإن اختلفا ففي بلد الكيل أو الوزن يكون ربويًا تحرم الزيادة وفي غيره لا يكون ربويًا فيجوز التفاضل. (١)

ص: ١٥٣

١- مجمع الفائدة والبرهان : ٨ ، كتاب المتاجر ، مبحث الربا ، ٤٧٧.

ويقع البحث في موضعين :

الأول : إمكان التعبد بالظن.

الثاني : وقوعه بعد ثبوت إمكانه.

الموضع الأول : في إمكان التعبد بالظن

والمراد منه هو الإمكان الوقوعي : أي ما لا يترتب على وقوعه مفسده فالببحث في أنه هل تترتب على التعبد بالظن مفسده أو لا؟

فالقائلون بعدم جواز العمل بالظن ذهبوا إلى الامتناع وقوعا ، كما أن القائلين بجواز التعبد ذهبوا إلى إمكانه كذلك.

ثم إن القائلين بامتناع التعبد - منهم ابن قبه الرازي (1) - استدّلوا بوجوه مذكوره في المطولات. ولكن أدلّ دليل على إمكان الشيء وقوعه في الشريعة الإسلاميه كما سيتضح فيما بعد.

ص: ١٥٤

١- هو محمد بن عبد الرحمن بن قبه الرازي المتكلم الكبير المعاصر لأبي القاسم البلخي المتوفى عام (٣١٧ هـ) وقد توفى ابن قبه قبله وله كتاب الانصاف في الإمامه. ترجمه النجاشي في رجاله برقم ١٠٢٤.

الموضع الثاني : فى وقوع التعبد بالظن بعد ثبوت إمكانه

وقبل الدخول فى صلب الموضوع لا- بدّ أن نبين ما هو الأصل فى العمل بالظن حتى يكون هو المرجع عند الشكّ ، فما ثبت خروجه عن ذلك الأصل نأخذ به ، وما لم يثبت نتمسك فيه بالأصل فنقول : إنّ القاعده الأولى فى العمل بالظن هى الحرمة وعدم الحجّيه إلاّ ما خرج بالدليل .

والدليل عليه أنّ العمل بالظن عبارته عن صحّحه إسناد مؤداه إلى الشارع فى مقام العمل ، ومن المعلوم أنّ إسناد المؤدّى إلى الشارع إنّما يصحّ فى حاله الإذعان بأنّه حكم الشارع وإلاّ يكون الإسناد تشريعاً دلّت على حرمة الأدلّه الأربعة (1) ، وليس التشريع إلاّ إسناد ما لم يعلم أنّه من الدين إلى الدين .

قال سبحانه : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ أَمْ عَلَىٰ اللَّهِ تَفْتَرُونَ) (يونس / ٥٩).

فالآيه تدلّ على أنّ الإسناد إلى الله يجب أن يكون مقروناً بالإذن منه سبحانه وفى غير هذه الصوره يعد افتراء سواء كان الإذن مشكوك الوجود كما فى المقام أم مقطوع العدم، والآيه تعم كلا القسمين . والمفروض أنّ العامل بالظن شاكّ فى إذنه سبحانه ومع ذلك ينسبه إليه .

ثمّ إنّ الأصوليين ذكروا خروج بعض الظنون عن هذا الأصل . منها :

١- ظواهر الكتاب .

٢- الشهره الفتوائيه .

ص : ١٥٥

١- الكتاب والسنة والإجماع والعقل كما أوضحه الشيخ الأعظم فى الفرائد ، واقتصرنا فى المتن على الكتاب العزيز .

٣- خبر الواحد.

٤- الإجماع المنقول بخبر الواحد.

٥- قول اللغوى.

الفصل الأول : حججه ظواهر الكتاب

اتَّفَقَ العقلاء على أنّ ظاهر كلام كل متكلم إذا كان جادًا لا- هزلا-، حججه وكاشف عن مراده ، ولأجل ذلك يؤخذ بإقراره واعترافه فى المحاكم ، وينفذ وصاياه ، ويحتج برسائله وكتابه.

وآيات الكتاب الكريم إذا لم تكن مجمله ولا- متشابهه ، لها ظواهر كسائر الظواهر، يحتج بها كما يحتج بسائر الظواهر ، قال سبحانه (وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ) (القمر / ١٧) وفى الوقت نفسه أمر بالتدبر ، وقال : (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) (محمد / ٢٤) كل هذا يعرب عن كون ظواهر الكتاب كسائر الظواهر ، حججه ألقى للإفاده والاستفاده والاحتجاج والاستدلال.

نعم إن الاحتجاج بكلام المتكلم يتوقف على ثبوت أمور :

الأول : ثبوت صدوره من المتكلم.

الثانى : ثبوت جهه صدوره وأنه لم يكن هازلا مثلا.

الثالث : ثبوت ظهور مفرداته وجمله.

الرابع : حججه ظهور كلامه وكونه متبعا فى كشف المراد.

ص: ١٥٦

والأول ثابت بالتواتر والثاني بالضرورة حيث إنه سبحانه أجلّ من أن يكون هازلاً. والمفروض ثبوت ظهور مفرداته ومركباته وجملة بطريق من الطرق السابقه وهو التبادر وصحّ الحمل والسلب والإطراد. ولم يبق إلا الأمر الرابع وهو حجّيه ظهور كلامه ، والكتاب الكريم كتاب هدايه وبرنامج لسعاده الإنسان والمجتمع ، فلازم ذلك أن تكون ظواهره حجّه كسائر الظواهر ، وعلى ذلك فما ذهب إليه الأخباريون بحجّيه كلّ ظاهر إلا ظاهر الكتاب ممّا لا وجه له بل هو دعوى تقشعرّ منها الجلود ، وترتعد منها الفرائص ، إذ كيف توصف حجّه الله الكبرى ، والثقل الأعظم ، بعدم الحجّيه مع أنّ الكتاب هو المعجزه الكبرى للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أفيمكن أن يكون معجزاً ولا يحتج بظواهره ومفاهيمه مع أنّ الإعجاز قائم على اللفظ والمعنى معاً؟!

واعلم أنّه ليس المراد من حجّيه ظواهر القرآن هو استكشاف مراده سبحانه من دون مراجعه إلى ما يحكم به العقل في موردها ، أو من دون مراجعه إلى الآيات الأخرى التي تصلح لأن تكون قرينه على المراد ، أو من دون مراجعه إلى الأحاديث النبويه وروايات العتره الطاهره في إيضاح مجملاته وتخصيص عموماته وتقييد مطلقاته.

فلاستبداد في فهم القرآن مع غض النظر عمّا ورد حوله من سائر الحجج ضلال لا شكّ فيه ، كيف؟ والله سبحانه يقول : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (النحل / ٤٤) فجعل النبيّ مبيناً للقرآن وأمر الناس بالتفكّر فيه، فللرسول سهم في إفهام القرآن كما أنّ لتفكّر الناس وإمعان النظر فيه سهماً آخر، وبهذين الجناحين يحلّق الإنسان في سماء معارفه ، ويستفيد من حكمه وقوانينه.

وبذلك تقف على مفاد الأخبار المننّده بفعل فقهاء العامه كأبي حنيفه و

قتاده ، فإنهم كانوا يستبدون بنفس القرآن من دون الرجوع إلى حديث العتره الطاهره فى مجملاته ومبهماتہ وعموماته ومطلقاته. فالاستبداد بالقرآن شىء ، والاحتجاج بالقرآن بعد الرجوع إلى الأحاديث شىء آخر ، والأول هو الممنوع والثانى هو الذى جرى عليه أصحابنا - رضوان الله عليهم - .

ثم إنَّ الأصوليين جعلوا مطلق الظواهر من الظنون وقالوا باعتبارها وخروجها عن تحت الضابطه السالفه الذكر بدليل خاص ، وهو بناء العقلاء على حججه ظواهر كلام كل متكلم، ولكن دقه النظر تقتضى أن تكون الظواهر من القطعيات بالنسبه إلى المراد الاستعمالى لا الظئيات.

لأنَّ السير فى المحاورات العرفيه يرشدنا إلى أنَّها من الأمارات القطعيه على المراد الاستعمالى بشهاده انَّ المتعلّم يستدل بظاهر كلام المعلّم على مراده. وما يدور بين البائع والمشتري من المفاهيم لا توصف بالظنيه ، وما يتفوّه به الطبيب يتلقاه المريض أمرا واضحا لا ستره فيه كما أنَّ ما يتلقاه السائل من جواب المجيب يسكن إليه دون أى تردد.

فإذا كانت هذه حال محاوراتنا العرفيه فى حياتنا الدنيويّه ، فلتكن ظواهر الكتاب والسّنّه كذلك فلما ذا نجعلها ظئيه الدلاله؟!

نعم المطلوب من كونها قطعيه الدلاله هو دلالتها بالقطع على المراد الاستعمالى لا- المراد الجدى ، لأنَّ الموضوع على عاتق الكلام هو كشفه عمّا يدل عليه اللفظ بالوضع وما يكشف عنه اللفظ الموضوع هو المراد الاستعمالى ، والمفروض أنَّ الظواهر كفيله لإثبات هذا المعنى فلا- وجه لجعلها ظئيه الدلاله. وأمّا المراد الجدى فإنما يعلم بالأصل العقلانى ، أعنى: أصاله تطابق الإراده الاستعماليه مع الجدّيه.

والذى صار سببا لعدّ الظواهر ظئيه هو تطرّق احتمالات عديده إلى كلام المتكلم ، أعنى :

١- احتمال كون المتكلم هازلا ، ٢. أو كونه مورّيا في مقاله ، ٣. أو ملقيا على وجه التقية، ٤. أو كون المراد الجدى غير المراد الاستعمالى من حيث السعه والضيق بورود التخصيص أو التقييد عليه. فلأجل وجود تلك الاحتمالات جعلوا الظواهر من الظنون.

يلاحظ عليه : بالنقض أولا- : لأنّ أكثر هذه الأمور موجوده فى النص أيضا مع أنّهم جعلوه من القطعيات ، والحلّ ثانيا بأنّ نفى هذه الاحتمالات ليس على عاتق الظواهر حتى تصير لأجل عدم التمكن من دفعها ظنيه ، بل لا صله لها بها وإنّما الدافع لتلك الاحتمالات هو الأصول العقلانيه الدالّه على أنّ الأصل فى كلام المتكلم كونه جادّا ، لا هازلا ولا مورّيا ولا ملقيا على وجه التقية ، كما أنّ الأصل هو تطابق الإراده الاستعماليه مع الإراده الجديه ، ما لم يدل دليل على خلافه كما فى مورد التخصيص والتقييد.

فالوظيفه الملقاه على عهد الظواهر هى إحضار المراد الاستعمالى فى ذهن المخاطب وهى تحضره على وجه القطع والبت بلا تردد وشك. وأمّا سائر الاحتمالات فليست هى المسئوله عن نفيها حتى توصف لأجلها بالظنيه على أنّ أكثر هذه الاحتمالات بل جميعها منتفيه فى المحاورات العرفيه وإنّما هى شكوك علميه مغفوله للعقلاء.

فخرجنا بالنتيجه التاليه :

إنّ دلالة القرآن والسّنّه وكذا دلالة كلام كلّ متكلم على مراده من الأمور القطعيه شريطه أن تكون ظاهره لا مجمله ، محكمه لا متشابهه. ويكون المراد من قطعيتها ، كونها قطعيه الدلاله على المراد الاستعمالى.

نعم الفرق بين الظاهر والنص ، هو أنّ الأوّل قابل للتأويل إذا دلّت عليه القرينه ، بخلاف النصّ فلا يقبل التأويل ويعدّ التأويل تناقضا.

من الظنون التي قد خرجت عن أصل حرمه العمل بالظن ، الشهره الفتوائيه بين القدماء من الفقهاء وهي :

عبارة عن اشتهاار الفتوى في مسأله لم ترد فيها روايه معتبره فمثلا إذا اتفق القدماء من الفقهاء على حكم في مورد ، ولم نجد فيه نصا من أئمه أهل البيت عليهم السلام يقع الكلام في حجّيه تلك الشهره الفتوائيه.

والظاهر (وفاقا لبعض الأعلام) حجّيه مثل هذه الشهره ، لأنها تكشف عن وجود نص معتبر وصل إليهم ولم يصل إلينا حتى دعاهم إلى الإفتاء على ضوئه ، إذ من البعيد أن يفتى أقطاب الفقه بشيء بلا مستند شرعي ودليل معتدّ به ، وقد حكى سيد مشايخنا المحقق البروجردى في درسه الشريف أنّ في الفقه الإمامي أربعمائه مسأله تلقّاها الأصحاب قديما وحديثا بالقبول وليس لها دليل إلا الشهره الفتوائيه بين القدماء بحيث لو حذفنا الشهره عن عداد الأدلّه ، لأصبحت تلك المسائل فتاوى فارغه مجرّده عن الدليل.

ص: ١٦٠

١- وهنا - وراء الشهره الفتوائيه - شهره روائيه ، وشهره عمليه أوضحنّا حالهما في «الوسيط» الجزء الثاني فلاحظ.

اشاره

السنّه فى مصطلح فقهاء أهل السنّه هى قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم أو فعله أو تقريره، والمعصوم من أئمّه أهل البيت عليهم السلام يجرى قوله وفعله وتقريره عندنا مجرى قول النبى صلى الله

عليه وآله وسلم وفعله وتقريره ، ولأجل ذلك تطلق السنّه عند الإماميه على قول المعصوم وفعله وتقريره دون أن تختص بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم.

وليس أئمّه أهل البيت عليهم السلام من قبيل الرواه وإن كانوا يروون عن جدهم عليهم السلام ، بل هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبى صلى الله عليه وآله وسلم بتبليغ الأحكام الواقعيه ، فقد رزقوا من جانبه سبحانه علما لصالح الأئمّه كما رزق مصاحب النبى موسى عليهما السلام علما كذلك من دون أن يكون نبيا ، قال سبحانه : (فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) (الكهف / ٦٥). فعندهم علم الشريعة وإن لم يكونوا أنبياء ولا رسلا.

ثم إنّ الخبر الحاكى للسنّه إمّا خبر متواتر ، أو خبر واحد. ثم إنّ الخبر الواحد إمّا منقول بطرق متعدده من دون أن يبلغ حدّ التواتر فهو مستفيض وإلا فغير مستفيض.

ولا شكّ فى أنّ الخبر المتواتر يفيد العلم ولا كلام فى حجّيته وإتّما الكلام فى حجّيه الخبر الواحد أعم من المستفيض وغيره. فقد اختلفت كلمه أصحابنا فى ذلك :

أ. ذهب الشيخ المفيد والسيد المرتضى والقاضى ابن البراج والطبرسى وابن إدريس إلى عدم جواز العمل بالخبر الواحد فى الشريعة.

ب. وذهب الشيخ الطوسى (١) وقاطبه المتأخرين إلى حجّيته.

والمقصود فى المقام إثبات حجّيته بالخصوص وفى الجملة مقابل السلب الكلى ، وأما البحث عن سعه حجّيته سنشير (٢) إليها بعد الفراغ عن الأدله.

وقد استدلوا على حجّيته بالأدله الأربعة :

١. الاستدلال بالكتاب العزيز

إشاره

استدلوا على حجّيه خبر الواحد بآيات :

١. آيه النبأ

قال سبحانه : (إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) (الحجرات / ٦). (٣)

وقبل تقرير الاستدلال نشرح ألفاظ الآيه :

١- التبيّن يستعمل لازما ومتعديا ، فعلى الأوّل فهو بمعنى الظهور ، قال سبحانه : (حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْمَأْيُصُّ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ) (البقره / ١٨٧).

وعلى الثانى فهو بمعنى طلب الثبوت كقوله سبحانه : (إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

ص: ١٦٢

١- لاحظ عده الأصول : ١ / ٣٣٨ من الطبعه الحديثه.

٢- راجع ص ١٦٨ قوله : لكن الإمعان فيها ...

٣- قال الطبرسى : نزلت الآيه فى الوليد بن عقبه ، بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى جبايه صدقات بنى المصطلق ، فخرجوا يتلقونه فرحا به - وكانت بينه وبينهم عداوه فى الجاهليه - فظنّ أنّهم همّوا بقتله ، فرجع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال : إنّهم منعوا صدقاتهم - وكان الأمر بخلافه - فغضب النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهم أن يغزوهم ، فنزلت الآيه. لاحظ مجمع البيان : ٥ / ١٣٢.

فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا (النساء / ٩٤) ومعناه فى المقام تبينوا صدق الخبر وكذبه.

٢- قوله : (أَنْ تُصَيَّبُوا قَوْمًا بِجَهَالِهِ) عله للتثبت ، والمقصود خشيه أن تصيبوا قوما بجهاله أو لثلا تصيبوا قوما بجهاله.

٣- الجهاله مأخوذه من الجهل ، وهى الفعل الخارج عن إطار الحكمة والتعقل.

وأما كيفية الاستدلال ، فتاره يستدل بمفهوم الشرط ، وأخرى بمفهوم الوصف. وربما يحصل الخلط بينهما ، ففى تقرير الاستدلال بمفهوم الشرط ينصبّ البحث ، على الشرط أى مجيء المخبر بالنبأ ، دون عنوان الفاسق ، بخلاف الاستدلال بمفهوم الوصف حيث ينصبّ البحث على عنوان الفاسق مقابل العادل ففى إمكان الباحث جعل لفظ آخر مكان الفاسق عند تقرير الاستدلال بمفهوم الشرط لأجل صيانه الفكر عن الخلط ، فنقول :

الأول : الاستدلال بمفهوم الشرط

إنّ الموضوع هو نبأ الفاسق ، والشرط هو المجيء ، والجزء هو التبين والتثبت ، فكأنه سبحانه قال : نبأ الفاسق - إن جاء به - فتبينه.

ويكون مفهومه : نبأ الفاسق - إن لم يجىء به - فلا يجب التبين عنه.

لكنّ للشرط (عدم مجيء الفاسق) مصداقين :

أ. عدم مجيء الفاسق والعادل فيكون عدم التبين لأجل عدم النبأ فيكون من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع.

ب. مجيء العادل به فلا- يتبين أيضا فيكون عدم التبين من قبيل السالبة بانتفاء المحمول. أى النبأ موجود والمنفى هو المحمول ، أعنى : التثبت.

ص: ١٦٣

يلاحظ على الاستدلال : أنّ المفهوم عبارته عن سلب الحكم عن الموضوع الوارد في القضية ، لا سلبه عن موضوع آخر ، لم يرد فيها ، فالموضوع في المنطوق هو «نبأ الفاسق» فيجب أن يتوارد التثبت منطوقا وعدم التثبت مفهومًا على ذلك الموضوع لا على موضوع آخر كنبأ العادل ، وعندئذ ينحصر مفهومه في المصداق الأوّل ويكون من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع.

وإن شئت قلت : إنّ الموضوع هو نبأ الفاسق فعند وجود الشرط ، أعني : المجيء بالنبأ ، يتثبت عنده ، وعند عدم المجيء به لا يتثبت لعدم الموضوع ، فخير العادل لم يكن مذكورًا في المنطوق حتى يحكم عليه بشيء في المفهوم.

الثاني : الاستدلال بمفهوم الوصف

وطريقه الاستدلال به واضحة لأنّه سبحانه علّق وجوب التبيّن على كون المخبر فاسقًا ، وهو يدل على عدم وجوب التبيّن في خبر العادل ، مثل : «في الغنم السائمة زكاه» الدالّ على عدمها في المعلوفه.

وإذا لم يجب التثبت عند إخبار العادل ، فإمّا أن يجب القبول وهو المطلوب أو الردّ فيلزم أن يكون خبر العادل أسوأ حالًا من خبر الفاسق ، لأنّ خبر الفاسق يتبيّن عنه فيعمل به عند ظهور الصحّة ، وأمّا خبر العادل فيترك ، ولا يعمل به مطلقًا.

يلاحظ عليه : بما مرّ من عدم دلالة الجملة الوصفية على المفهوم.

قال سبحانه : (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيُنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) (التوبة / ١٢٢).

تشير الآية إلى السير المستمره بين العقلاء من تقسيم العمل بين الأفراد ، إذ لو لا ذلك لاختل النظام ، ولا تشذ عن ذلك مسأله الإنذار والتعليم والتعلم ، فلا- يمكن أن ينفر المؤمنون كافه لتحصيل أحكام الشريعة ، ولكن لما ذا لا- ينفر من كل فرقه منهم طائفه لتعلم الشريعة حتى ينذروا قومهم عند الرجوع إليهم؟

وجه الاستدلال : أنه سبحانه أوجب الحذر على القوم عند رجوع الطائفه التي تعلمت الشريعة والمراد من الحذر هو الحذر العملى ، أى ترتيب الأثر على قول المنذر. ثم إن إنذاره كما يتحقق بصوره التواتر يتحقق أيضا بصوره إنذار بعضهم البعض ، فلو كان التواتر أو حصول العلم شرطاً فى تحقق الإنذار وبالتالي فى وجوب الحذر لأشارت إليه الآية، وإطلاقها يقتضى حجيه قول المنذر سواء أُنذر إنذاراً جماعياً أو فردياً ، وسواء أفادا العلم أم لا.

يلاحظ على الاستدلال : أن الآية بصدد بيان أنه لا يمكن نفر القوم برمتهم ، بل يجب نفر طائفه منهم ، وأما كيفية الإنذار وأنه هل يجب أن يكون جماعياً أو فردياً فليست الآية بصدد بيانها حتى يتمسك بإطلاقها ، وقد مرّ فى مبحث المطلق والمقيد أنه يشترط فى صحه التمسك بالإطلاق كون المتكلم فى مقام البيان.

ويشهد على ذلك أن الآية لم تذكر الشرط اللازم ، أعنى : الوثاقه والعداله ، فكيف توصف بأنها فى مقام البيان؟!

٣. آية الكتمان

قال سبحانه : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ
اللَّاغِنُونَ) (البقره / ١٥٩).

وكيفيه الاستدلال بها هو أنّ وجوب الإظهار وتحريم الكتمان يستلزم وجوب القبول وإلاّ لغى وجوب الإظهار ، نظير قوله سبحانه
: (وَلَا يَجِدُ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ) (البقره / ٢٢٨) فأنّ حرمة كتمانهنّ لما في أرحامهن يقتضى وجوب قبول
قولهن وإلاّ لغى التحريم.

يلاحظ على الاستدلال : أنّ الآية في مقام إيجاب البيان على علماء أهل الكتاب لما أنزل الله سبحانه من البيّنات والهدى ، ومن
المعلوم أنّ إيجاب البيان بلا-قبول أصلا يستلزم كونه لغوا. أمّا إذا كان القبول مشروطا بالتعدد أو بحصول الاطمئنان أو العلم
القطعي فلا تلزم اللغويه ، وليست الآية في مقام البيان من هذه الناحية كآية النفر حتى يتمسك بإطلاقها.

٤. آية السؤال

قال سبحانه : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (النحل / ٤٣).

وجه الاستدلال على نحو ما مضى في آية الكتمان حيث إنّ إيجاب السؤال يلازم القبول وإلاّ تلزم اللغويه.

يلاحظ عليه : أنّما تلزم اللغويه إذا لم يقبل قولهم مطلقا ، وأمّا على القول بقبول قولهم عند حصول العلم به فلا تلزم ، وليست
الآية في مقام البيان من هذه الناحية حتى يتمسك بإطلاقها ، بل الآية ناظره إلى قاعده عقلائيّه مطّرده وهى رجوع الجاهل إلى
العالم.

استدلّ القائلون بحجّيه خبر الواحد بروايات ادعى في الوسائل تواترها يستفاد منها اعتبار خبر الواحد إجمالاً ، وهي على طوائف نذكر أهمّها : (١)

وهي الأخبار الإرجاعية إلى آحاد الرواه الثقات من أصحابهم بحيث يظهر من تلك الطائفة أنّ الكبرى (العمل بقول الثقة) كانت أمراً مفروغاً منه ، وكان الحوار فيها بين الإمام والراوى حول تشخيص الصغرى وأنّ الراوى هل هو ثقة أو لا؟ وإليك بعض ما يدلّ على ذلك :

١- روى الصدوق عن أبان بن عثمان أنّ أبا عبد الله عليه السلام قال له : «إنّ أبان بن تغلب قد روى عنى روايات كثيره ، فما رواه لك فاروه عنى». (٢)

٢- عن أبى بصير قال : إنّ أبا عبد الله عليه السلام قال له فى حديث : «لو لا زرارته ونظراؤه ، لظننت أنّ أحاديث أبى ستذهب». (٣)

٣- عن يونس بن عمّار أنّ أبا عبد الله عليه السلام قال له فى حديث : «أمّا ما رواه زرارته عن أبى جعفر عليه السلام ، فلا يجوز لك أن تردّه». (٤)

ص: ١٦٧

١- ذكرها الشيخ الأنصارى فى فرائده ، وهى خمس طوائف نشير إليها على سبيل الإجمال : الطائفة الأولى : ما ورد فى الخبرين المتعارضين من الأخذ بالمرجّحات كأعدل والأصدق والمشهور ثمّ التخيير. الطائفة الثانية : ما ورد فى إرجاع آحاد الرواه إلى آحاد أصحاب الأئمّه على وجه يظهر فيه عدم الفرق فى الإرجاع بين الفتوى والروايه. الطائفة الثالثه : ما دلّ على الرجوع إلى الرواه الثقات ، وهذا ما أشرنا إليه فى المتن. الطائفة الرابعه : ما دلّ على الترغيب فى الروايه والحث عليها وكتابتها وإبلاغها. الطائفة الخامسه : ما دلّ على ذم الكذب عليهم والتحذير من الكذّابين. ولو لا- أنّ خبر الواحد حجّه لما كان لهذه الأخبار موضوع. (٢ و ٤). الوسائل : ١٨ ، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٨ ، ١٦ ، ١٧.

٤- عن المفضل بن عمر ، أنّ أبا عبد الله عليه السلام قال للفيض بن المختار فى حديث : «فإذا أردت حديثنا ، فعليك بهذا الجالس» وأوماً إلى رجل من أصحابه ، فسألت أصحابنا عنه ، فقالوا : زرارته بن أعين. (١)

٥- روى القاسم بن على التوقيع الشريف الصادر عن صاحب الزمان عليه السلام أنّه لا عذر لأحد من موالينا فى التشكيك فيما يرويه عنّا ثقاتنا. (٢)

إلى غير ذلك من الأحاديث التى تورث اليقين بأنّ حجّيه قول الثقة كان أمراً مفروغاً منه بينهم ولو كان هناك كلام ، فإنّما كان فى الراوى.

أنت إذا استقرأت الروايات التى جمعها الشيخ الحرّ العاملى فى الباب الثامن من أبواب صفات القاضى والذى بعده ، تقف على اتّفاق أصحاب الأئمة على حجّيه الخبر الواحد الذى يرويه الثقة ، وهو ملموس من خلال روايات الباين. (٣)

ثمّ إنّ ظواهر ما نقلناه من الروايات تدلّ على حجّيه «قول الثقة» فلو كان المخبر ثقة ، فخبّره حجّيه وإلا فلا وإنّ دلتّ القرائن على صدوره من المعصوم.

لكن الإمعان فيها وفى السيره العقلية - التى يأتى ذكرها - يعرب عن أنّ العناية بوثاقه الراوى فى الموضوع لكونها طريقاً إلى الاطمئنان بصدوره من المعصوم ، ولذلك لو كان الراوى ثقة ولكن دلتّ القرائن المفيدة على خطئه واشتباهه ، لما اعتبره العقلاء حجّيه ، وهذه تشكّل قرينه على أنّ العبرة فى الواقع بالوثوق بالصدور لا- على وثاقه الراوى ، والاعتماد عليها لأجل استلزامها الوثوق بالصدور غالباً.

ص: ١٦٨

١- الوسائل : ١٨ ، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ١٩.

٢- الوسائل : ١٨ ، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٤٠.

٣- الوسائل : ١٨ ، الباب ٨ و ٩ من أبواب صفات القاضى ، ص ٥٢ - ٨٩.

فتكون النتيجة حجّيه الخبر الموثوق بصدوره سواء كان المخبر ثقه أو لا-، نعم الأماره العامه على الوثوق بالصدور ، هو كون الراوى ثقه ، وبذلك تتسع دائره الحجّيه ، فلاحظ.

٣. الاستدلال بالإجماع

نقل غير واحد من علمائنا كالشيخ الطوسى (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ) ومن تأخّر عنه إلى يومنا هذا إجماع علماء الإماميه على حجّيه خبر الواحد إذا كان ثقه مأمونا فى نقله وإن لم يفد خبره العلم ، وفى مقابل ذلك حكى جماعه أخرى منهم - أستاذ الشيخ - السيد المرتضى رحمه الله إجماع الإماميه على عدم الحجّيه.

سؤال : إذا كان العمل بخبر الواحد أمرا مجمعا عليه كما ادّعاه الشيخ فلما ذا أبدى السيد رحمه الله خلافه؟ وكيف يمكن الجمع بين هذين الإجماعين المنقولين؟

الجواب : أنّ الشيخ التفت إلى هذا السؤال وأجاب عنه بما حاصله : أنّ مورد إجماع السيد خبر الواحد الذى يرويه مخالفوهم فى الاعتقاد ويختصون بطريقه ومورد الإجماع الذى ادّعاه هو ما يكون راويه من الإماميه وطريق الخبر أصحابهم فارتفع التعارض.

٤. الاستدلال بالسيره العقلانيه

إذا تصفّحت حال العقلاء فى سلوكهم ، تقف على أنّهم مطبقون على العمل بخبر الثقه فى جميع الأزمان والأدوار ، ويتضح ذلك بملاحظه أمرين :

الأول : أنّ تحصيل العلم القطعى عن طريق الخبر المتواتر أو المحفوف بالقرائن فى أكثر الموضوعات أمر صعب.

الثانى : حصول الاطمئنان بخبر الثقه عند العرف على وجه يفيد سكونا

للنفس ، خصوصا إذا كان عدلا ، ولو كانت السيره أمرا غير مرضى للشارع كان عليه الردع.

ولم يكن عمل المسلمين بخبر الثقة إلا استلهاما من تلك السيره العقلانيه التي ارتكزت في نفوسهم.

والحاصل : أنه لو كان العمل بأخبار الآحاد الثقات أمرا مرفوضا ، لكان على الشارع أن ينهى عنه وينبه الغافل ويفهم الجاهل . فإذا لم يردع كشف ذلك عن رضاه بتلك السيره وموافقته لها.

فالاستدلال بسيره العقلاء على حججه خبر الواحد من أفضل الأدله التي لا سبيل للنقاش فيها ، فإن ثبوت تلك السيره وكشفها عن رضا الشارع مما لا شك فيه.

سؤال : ربما يقال أنّ الآيات الناهيه عن اتباع الظن كافيه في ردع تلك السيره كقوله سبحانه : (إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ) (الأنعام / ١١٦) وقوله سبحانه : (إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسَّيْمُونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْإِنثَى * وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) (النجم / ٢٧ - ٢٨).

والجواب : أنّ المراد من الظن في الآيات الناهيه ترجيح أحد الطرفين استنادا إلى الخرص والتخمين كما قال سبحانه : (إِنَّ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ) ويشهد بذلك مورد الآيه من تسميه الملائكه أنثى ، فكانوا يرجحون أحد الطرفين بأمارات ظنيه وتخمينات باطله ، فلا يستندون في قضائهم لا إلى الحس ولا إلى العقل بل إلى الهوى والخيال ، وأين هذا من قول الثقة أو الخبر الموثوق بصدوره الذي يرجع إلى الحس وتدور عليه رحي الحياه ويجلب الاطمئنان والثبات!؟

الإجماع فى اللغة هو الاتفاق ، قال سبحانه : (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَتِ الْجُبِّ) (يوسف / ١٥). وأمّا فى الاصطلاح اتفاق علماء عصر واحد على حكم شرعى. فإذا أحرزه المجتهد يسمّى إجماعاً محصّلاً وإذا أحرزه مجتهد ونقله إلى الآخرين يكون إجماعاً منقولاً بالنسبة إليهم فيقع الكلام فى مقامين :

المقام الأوّل : الإجماع المحصل عند السنّه والشيعة

اتفق الأصوليون على حجّيه الإجماع على وجه الإجمال ، ولكنّه عند أهل السنّه يعدّ من مصادر التشريع.

وأما الشيعة ، فتقول بانحصار الدليل فى الكتاب والسنّه والعقل ، وأمّا الاتفاق فلا يضىفى عندهم على الحكم صبغه الشرعيّه ولا يؤثر فى ذلك أبداً غايه الأمر أنّ المستند لو كان معلوماً فالإجماع مدركى وليس بكاشف لا عن قول المعصوم ولا عن دليل معتبر لم يصل إلينا، لا- يزيد اتفاقهم شيئاً. وأمّا إذا كان المستند غير معلوم ، فربما يكشف إجماعهم عن قول المعصوم واتّفاقه معهم ، كما إذا اتّفق الإجماع فى عصر حضور المعصوم ، وربما يكشف عن وجود دليل معتبر وصل إلى المجمعين ولم يصل إلينا ، كما إذا اتّفق فى الغيبه الصغرى وأوائل الكبرى إذ من البعيد أن يتّفق المجتهدون على حكم بلا مستند شرعى. وعلى كلا التقديرين

فالإجماع بما هو هو ليس بحجّه ، وإنما هو كاشف عن الحجّه ، وسيوافيك تفصيله.

حجّيه الإجماع المحصل عند الإماميه

قد عرفت أنّ الأئمّه مع قطع النظر عن الإمام المعصوم غير معصومه من الخطأ فى الأحكام ، وأقصى ما يمكن أن يقال إنّ الإجماع يكشف عن قول المعصوم أو الحجّه الشرعيه التى اعتمدت عليها الأئمّه ، والثانى أمر معقول ومقبول فى عصر الغيبه غير أنّ كشف اتّفاقهم عن الدليل يتصوّر على وجوه ذكرها الأصوليون فى كتبهم. (١)

أوجهها : أنّ اتّفاق الأئمّه مع كثره اختلافهم فى أكثر المسائل يعرب عن أنّ الاتّفاق كان مستندا إلى دليل قطعى لا عن اختراع للرأى من تلقاء أنفسهم نظير اتّفاق سائر ذوى الآراء والمذاهب.

وبعبارة أخرى : أنّ فتوى كلّ فقيه وإن كانت تفيد الظن ولو بأدنى مرتبه إلا أنّها تتقوى بفتوى فقيه ثان ، فثالث إلى أن يحصل اليقين بأنّ فتوى الجميع كانت مستنده إلى الحجّه ، إذ من البعيد أن يتطرّق الخطأ إلى فتوى هؤلاء.

وبالجمله ملاحظه إطباقهم فى الإفتاء على عدم العمل إلا بالنصوص دون المقاييس يورث القطع بوجود حجّه فى البين وصلت إليهم ولم تصل إلينا. (٢)

ص: ١٧٢

١- لاحظ «كشف القناع عن وجه حجّيه الإجماع» للعلامه التستري ، فقد ذكر فيه اثنى عشر طريقا إلى كشف الإجماع عن الدليل ، ونقلها المحقق الآشتياني فى تعليقه على الفرائد لاحظ ص ١٢٢ - ١٢٥.

٢- وعلى ذلك يكون الإجماع المحصل من الأدله المفيده للقطع بوجود الحجّه ، الخارج عن تحت الظنون موضوعا وتخصيصا ، وقد تناولناه بالبحث للإشاره إلى الأدله الأربعة ، والمناسب للبحث فى المقام هو الإجماع المنقول بالخبر الواحد.

والمراد هو الاتفاق الذى لم يحصله الفقيه بنفسه وإنما ينقله غيره من الفقهاء واختلفوا فى حجّيته على أقوال :

القول الأوّل : إنّه حجّه مطلقا ، لأنّ المفروض أنّ الناقل ثقة وينقل الحجّه أى الاتفاق الملازم لوجود دليل معتبر فتشمله أدلّه حجّيه خبر الواحد.

القول الثانى : إنّه ليس بحجّه مطلقا ، وذلك لأنّ خبر الواحد حجّه فيما إذا كان المخبر به أمرا حسّيا أو كانت مقدّماته القريبه أمورا حسّيه ، كالأخبار بالعداله النفسانيه إذا شاهد منه التورّع عن المحرّمات ، أو الأخبار بالشجاعه إذا شاهد قتاله مع الأبطال ، وأمّا إذا كان المخبر به أمرا حدسيا محضا لا حسّيا ولم تكن له مقدّمات قريبه من الحسّ ، فخبر الواحد ليس بحجّه.

فالناقل للإجماع ينقل أقوال العلماء وهى فى أنفسها ليست حكما شرعيا ولا موضوعا ذا أثر شرعى ، وأمّا الحجّه ، أعنى : رأى المعصوم ، فإنّما ينقله عن حدس لا عن حس بزعم أنّ اتفاق هؤلاء يلازم رأى المعصوم ، وخبر الواحد حجّه فى مورد الحسيّات لا الحدسيّات إلا ما خرج بالدليل كقول المقومّ فى أرش المعيب

يلاحظ عليه : أنّه إذا كانت هناك ملازمه بين أقوال العلماء والحجّه الشرعيه ، فلما ذا لا يكون نقل السبب الحسى دليلا على وجود المسبب وقد تقدّم أنّ نقل الأمور الحدسيه إذا استند الناقل فى نقلها إلى أسباب حسيه ، هو حجّه كما فى وصف الرجل بالعداله والشجاعه.

وأما عدم حجّيه خبر الواحد فى الأمور الحدسيه ، فإنّما يراد منه الحدسىّ المحض كتنبؤات المنجمين لا فى مثل المقام الذى يرجع واقعه إلى الاستدلال بالسبب الحسى على وجود المسبب.

القول الثالث : إنه ليس بحجّه إلّا- إذا كان ناقل الإجماع معروفا بالتتبع على وجه علم أنّه قد وقف على آراء العلماء المتقدّمين والمتأخّرين على نحو يكون ما استحصله من الآراء ملازما عادة للدليل المعتبر أو لقول المعصوم.

غير أنّ الذى يوهن الإجماعات المنقوله فى الكتب الفقهيّه ، وجود التساهل فى نقل الإجماع ، فربما يدّعون الإجماع بعد الوقوف على آراء محدوده غير ملازمه لوجود دليل معتبر ، بل ربما يدّعون الإجماع لوجود الخبر.

نعم لو كان الناقل واسع الباع محيطا بالكتب والآراء ، باذلا- جهوده فى تحصيل الأقوال فى المسأله وكانت نفس المسأله من المسائل المعنونه فى العصور المتقدّمه ، فربما يكشف تتبعه عن وجود دليل معتبر.

ص: ١٧٤

إنّ لإثبات الظهور طرقاً ذكرناها فى محلّها (١) بقى الكلام فى حجّيه قول اللغوى فى إثباته وتعيين الموضوع له ، وقد استدلّ جمع من العلماء على حجّيه قول اللغوى بأنّ الرجوع إلى قول اللغوى من باب الرجوع إلى أهل الخبره ، ولا- إشكال فى حجّيه قول أهل الخبره فيما هم خبره فيه.

أشكل عليه : بأنّ الكبرى - وهى حجّيه قول أهل الخبره - مسلّمه ، إنّما الكلام فى الصغرى وهى كون اللغوى خبيراً فى تعيين الموضوع له عن غيره ، وبالتالى فى تعيين المعنى الحقيقى عن المجازى ، مع أنّ ديدن اللغويين فى كتبهم ذكر المعانى التى شاع استعمال اللفظ فيها ، سواء كان معنى حقيقياً أم مجازياً.

ولكن يمكن أن يقال : أنّ أكثر المعاجم اللغويه وإن كانت على ما وصفت ، ولكن بعضها ألف لغايه تمييز المعنى الأصلى عن المعنى الذى استعمل فيه بمناسبه بينه وبين المعنى الأصلى ، وهذا كالمقاييس لمحمد بن فارس بن زكريا (المتوفى ٣٩٥ هـ) فقد قام ببراعه خاصه بعرض أصول المعانى وتمييزها عن فروعها ومشتقاتها ، ومثله كتاب أساس البلاغه للزمخشري (المتوفى ٥٣٨ هـ).

ومن سبر فى الأدب العربى يجد أنّ سيره المسلمين قد انعقدت على الرجوع

ص: ١٧٥

١- راجع مقدّمه الكتاب ، بحث علائم الحقيقه والمجاز.

إلى الخيره من أهل اللغة فى معانى الألفاظ المذنين يعرفون أصول المعانى عن فروعها وحقائقها عن مجازاتها. وقد كان ابن عباس مرجعا كبيرا فى تفسير لغات القرآن.

على أنّ الإنسان إذا ألف بالمعاجم الموجوده ، استطاع أن يميز المعانى الأصلية عن المعانى الفرعية المشتقه منها ، ولا يتم ذلك إلا مع قريحه أدبيه وأنس باللغه والأدب. نعم تكون الحجه عند ذلك هى قطعه ويقينه لا قول اللغوى.

إلى هنا انتهينا من دراسه الحجج الشرعيه الأربعة : - الكتاب والسنة والإجماع والعقل - وهى أدله اجتهاديه تتكفل لبيان الأحكام الشرعيه الواقعيه.

ص: ١٧٦

المقصد السابع : الأصول العمليه

اشاره

وفيه فصول :

الفصل الأول : فى أصله البراءه.

الفصل الثانى : فى أصله التخيير.

الفصل الثالث : فى أصله الاحتياط.

الفصل الرابع : فى أصله الاستصحاب.

ص: ١٧٧

قد عرفت أنّ المكلف الملتفت إلى الحكم الشرعي تحصل له إما القطع أو الظن أو الشكّ ، وقد فرغنا عن حكم القطع والظنّ والآن نبحث عن حكم الشكّ.

ولا يخفى أنّ المستنبط إنّما ينتهي إلى «الأصول العمليه» إذا لم يكن هناك دليل قطعي ، كالخبر المتواتر ؛ أو دليل علمي ، كالظنون المعبره التي دلّ على حجّيتها الدليل القطعي ، وتسمّى بالأمارات والأدله الاجتهاديه ، كما تسمّى الأصول العمليه بالأدله الفقاهيه.

وبذلك تقف على ترتيب الأدله في مقام الاستنباط ، فالمفيد لليقين هو الدليل المقدم على كلّ دليل ، يعقبه الدليل الاجتهادي ، ثمّ الأصل العملي.

إنّ الأصول العمليه المعبره وإن كانت كثيره ، لكن أكثرها مختص بباب دون باب ، كأصل الطهاره المختص بباب الطهاره ، أو أصل الحليه المختص بباب الشكّ في خصوص الحلال والحرام ، أو أصاله الصّحه المختصه بعمل صدر عن الشخص وشكّ في صحّته وفساده ، وأمّا الأصول العمليه العامه التي يتمسك بها المستنبط في جميع أبواب الفقه فهي أربعه تعرف ببيان مجاريها.

لأنّ الشكّ إمّا أن تلاحظ فيه حاله السابقه أو لا ، وعلى الثاني إمّا أن يكون الشكّ في أصل التكليف أو لا ، وعلى الثاني إمّا أن يمكن الاحتياط أو لا ،

فالأوّل مجرى الاستصحاب ، والثاني مجرى البراءة ، والثالث مجرى الاحتياط ، والرابع مجرى التخيير.

توضيحه

١- إذا شكّ المكلف في حكم أو موضوع كان على يقين منه في السابق ، كما إذا كان على طهاره ثم شكّ في ارتفاعها ، فيما أنّ الحاله السابقه ملحوظه غير ملغاه تكون مجرى الاستصحاب على الشروط المقرّره في محلّها.

٢- إذا لم تكن الحاله السابقه ملحوظه ، وتعلّق الشكّ بأصل التكليف كما إذا شكّ في حرمة التدخين ؛ فهي مجرى البراءة.

٣- إذا لم تكن الحاله السابقه ملحوظه ، وعلم بأصل التكليف ولكن شكّ في متعلّقه، وكان الاحتياط ممكنا ، كما إذا علم بوجود الصلاه يوم الجمعه وتردّدت بين الظهر والجمعه، أو علم بوجود النجاسه وتردّد بين الإناءين ؛ فهي مجرى الاحتياط.

٤- إذا لم تكن الحاله السابقه ملحوظه ، وعلم بأصل التكليف ، وكان الاحتياط غير ممكن ، كما إذا علم أنّ أحد الفعلين واجب والآخر محرّم (١) واشتبه أحدهما بالآخر فهو مجرى التخيير فيجب إتيان أحدهما وترك الآخر مخيّرًا.

ولنقدم البحث عن البراءة أوّلا ، ثمّ التخيير ، ثمّ الاحتياط ، ثمّ الاستصحاب ، حفظا للنهج الدارج في الكتب الأصوليه.

ص: ١٧٩

١- حيث إنّ نوع التكليف معلوم والمتعلّق مجهول ، فخرج ما إذا كان نوع التكليف مجهولا- فهو من قبيل الشكّ في التكليف ومع ذلك فهو مجرى التخيير كما إذا دار أمر فعل بين الوجوب والحرمة. لاحظ الفرائد : ٢٩٨ طبعه رحمه الله.

قد تقدّم أنّ مجرى أصالة البراءة هو الشكّ في أصل التكليف وهو على أقسام : لأنّ الشكّ تارة يتعلّق بالحكم ، أى يكون أصل الحكم مشكوكا ، كالشك في حكم التدخين هل هو حرام أو لا؟ ويسمى بالشبهه الحكميه.

وأخرى يتعلّق بالموضوع بمعنى أنّ الحكم معلوم ، ولكن تعلّق الشكّ بمصاديق الموضوع، كالمائع المرّدّد بين كونه خمرا أو خلا. ويسمى بالشبهه الموضوعيه.

ثمّ إنّ منشأ الشك في الشبهه الحكميه إمّا فقدان النصّ أو إجماله أو تعارض النصين.

ومنشأ الشك في الشبهه الموضوعيه خلط الأمور الخارجيه.

والشبهه بقسميها تنقسم إلى : تحريميه ووجوبيه : أمّا التحريميه ، فالمراد منها هى ما إذا احتملت حرمة الشىء مع العلم بأنّه غير واجب ، فيدور أمره بين الحرمة ، والإباحه ، أو الكراهه ، أو الاستحباب ؛ كالتدخين الدائر أمره بين الحرمة والإباحه.

وأما الوجوبيه ، فالمراد منها هى ما إذا احتمل وجوبه مع العلم بأنّه غير

محرم ، فيدور أمره بين الوجوب ، والاستحباب ؛ أو الإباحه ، أو الكراهه ، كالدعاء عند رؤيه الهلال الدائر أمره بين الوجوب والاستحباب.

وعلى ذلك يقع الكلام فى مقامين :

المقام الأول : الشبهه التحريميه

اشاره

وفيه مسائل أربع :

أ. الشبهه الحكميه التحريميه لأجل فقدان النص.

ب. الشبهه الحكميه التحريميه لأجل إجمال النص.

ج. الشبهه الحكميه التحريميه لأجل تعارض النصين.

د. الشبهه الموضوعيه التحريميه لأجل خلط الأمور الخارجيه.

وإليك الكلام فى هذه المسائل ، الواحده تلو الأخرى.

المسأله الأولى : فى الشبهه الحكميه التحريميه لأجل فقدان النص

اشاره

إذا شك فى حرمه شىء لأجل عدم النص عليها فى الشريعه فقد ذهب الأصوليون إلى البراءه والأخباريون إلى الاحتياط.

أدله الأصوليين على وجوب البرائه فى الشبهه الحكميه التحريميه

واستدلَّ الأصوليون بالكتاب والسنة والعقل نذكر المهم منها :

١- التعذيب فرع البيان

قال سبحانه : (مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدَى لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا) (الإسراء / ١٥).

وبعث الرسول كناية عن البيان الواصل إلى المكلف ، لأنه لو بعث الرسول ولم يكن هناك بيان ، أو كان هناك بيان ولم يصل

إلى المكلف ، لما صحّ التعذيب ولقبیح عقابه ، فالدافع لقبیح العقاب هو البیان الواصل بمعنی وجوده فی مظانّه

ص: ١٨١

على وجه لو تفحص عنه المكلف لعثر عليه.

والمفروض أنّ المجتهد تفحص في مظانّ الحكم ولم يعثر على شيء يدلّ على الحرمة ، فينطبق عليه مفاد الآية ، وهو أنّ التعذيب فرع البيان الواصل والمفروض عدم البيان فيكون التعذيب مثله.

٢- حديث الرفع

روى الصدوق بسند صحيح عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «رفع عن أمتي تسعة : الخطأ ، والنسيان ، وما أكرهوا عليه ، وما لا يعلمون ، وما لا يطيقون ، وما اضطروا إليه ، والحسد ، والطير ، والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطق بشفه» .^(١)

تقرير الاستدلال يتوقف على ذكر أمرين :

الأوّل : أنّ لفظه «ما» في قوله : «ما لا يعلمون» موصوله تعمّ الحكم والموضوع المجهولين ، لوضوح أنّه إذا جهل المكلف بحكم التدخين ، أو جهل بكون المائع الفلاني خلا أو خمرا صدق على كلّ منهما أنّه من «ما لا يعلمون» فيكون الحديث عاما حجّه في الشبهه الحكميه والموضوعيه معا.

الثاني : أنّ الرفع ينقسم إلى تكويني - وهو واضح - وتشريعي ، والمراد منه نسبه الرفع إلى الشيء بالعنايه والمجاز ، باعتبار رفع آثاره كقوله عليه السلام : «لا شكّ لكثير الشكّ» ومن المعلوم أنّ المرفوع ليس هو نفس «الشكّ» لوجوده ، وإنّما المرفوع هو آثاره وهذا صار سببا لنسبه الرفع إلى ذاته ، ونظيره حديث الرفع ، فإنّ نسبه الرفع إلى الأمور التسعه نسبه ادّعائه بشهاده وجود الخطأ والنسيان وما عطف عليه في الحديث ، بكثره بين الأئمّه ، ولكن لما كانت الموضوعات المذكوره

ص: ١٨٢

١- الخصال ، باب التسعه ، الحديث ٩ ، ص ٤١٧.

مسلوبه الآثار صحّت نسبة الرفع إلى ذاتها باعتبار عدم آثارها.

فحيثذ يقع الكلام في تعيين ما هو الأثر المسلوب الذى صار مصحّحا لنسبه الرفع إليها ، أهو جميع الآثار كما هو الظاهر أو خصوص المؤاخذه أو الأثر المناسب لكل واحد من تلك الفقرات ، كالمضرة في الطيره ، والكفر في الوسوسة والمؤاخذه في أكثرها؟ وعلى جميع الوجوه والأقوال فالمؤاخذه مرتفعه وهو معنى البراءه.

نعم ، ان مقتضى الحديث هو رفع كل أثر مترتب على المجهول إلّا- إذا دلّ الدليل على عدم رفعه ، كنجاسه الملاقى فيما إذا شرب المائع المشكوك فبان أنّه خمر ، فلا- ترتفع نجاسه كلّ ما لاقى الخمر بضروره الفقه على عدم ارتفاع مثل هذه الآثار الوضعيه.

اختصاص الحديث بما يكون الرفع منه على الأّمه

إنّ حديث الرفع ، حديث منه وامتنان كما يعرب عنه قوله : «رفع عن أمّتى» أى دون سائر الأمم ، وعلى ذلك يختص الرفع بالأثر الذى يكون فى رفعه منه على الأّمه (لا الفرد الخاص) ، فلا يعم ما لا يكون رفعه منه لهم ، كما فى الموارد التاليه :

١- إذا أُلّف مال الغير عن جهل ونسيان ، فهو ضامن ، لأنّ الحكم بعدم الغرامه على خلاف المنّه.

٢- إذا أكره الحاكم المحتكر فى عام المجاعه على البيع ، فالبيع المكره يقع صحيحا ولا- يعمّه قوله : «وما أكرهوا عليه» لأنّ شموله للمقام والحكم برفع الصحه وببطلان البيع على خلاف المنّه.

٣- إذا أكره الحاكم المديون على قضاء دينه وكان متمكّنا ، فلا يعمّه

قوله : «وما أكرهوا» لأنّ شموله على خلاف الامتنان.

٣- مرسله الصدوق

روى الصدوق مرسلًا في «الفتاوى» وقال : قال الصادق عليه السلام : «كلّ شيء مطلق حتّى يرد فيه نهى». (١)

فقد دلّ الحديث على أنّ الأصل في كلّ شيء هو الإطلاق حتى يرد فيه النهى بعنوانه، كأن يقول : الخمر حرام ، أو الرشوة حرام ، فما لم يرد النهى عن الشيء بعنوانه يكون محكوماً بالإطلاق والإرسال ، وبما أنّ التدخين مثلاً لم يرد فيه النهى فهو مطلق.

٤- الاستدلال بالعقل

إنّ صحّه احتجاج الأمر على المأمور من آثار التكليف الواصل ولا يصحّ الاحتجاج بالتكليف غير الواصل أبداً بل يعدّ العذاب معه ظلماً وقيحاً من المولى الحكيم ، وهذا ممّا يستقل به العقل ، ويعدّ العقاب بلا بيان واصل أمراً قبيحاً لا يصدر عن الحكيم.

وقياس الاستدلال بالشكل التالي :

العقاب على محتمل التكليف عقاب بلا بيان - بعد الفحص التام وعدم العثور عليه.

والعقاب بلا بيان يمتنع صدوره عن المولى الحكيم.

فينتج : العقاب على محتمل التكليف يمتنع صدوره من المولى الحكيم.

التعارض بين القاعدتين

سؤال : ثمه قاعده عقليه أخرى هي على طرف النقيض من هذه القاعده

ص: ١٨٤

١- الوسائل : الجزء ١٨ ، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٦٠.

العقلية ، وهى :

أنّ العقل يفرّق بين الضرر الدنيوى المحتمل فلا يحكم بوجوب دفعه إلا إذا كان خطيرا لا يتحمّل. وأمّا الضرر الأخرى الذى هو كناية عن العقاب الأخرى فيؤكّد العقل على وجوب دفعه ويستقلّ به ، فلا يرخص استعمال شىء فيه احتمال العقوبه الأخرى ، ولو احتمالا- ضعيفا ، وعلى ذلك فيمكن للقائل بالاحتياط أن يعارض القاعده الأولى بقاعده أخرى ، وهى قاعده «وجوب دفع الضرر المحتمل» بالبيان التالى :

احتمال الحرمة - فى مورد الشبهه البدويه - يلازم احتمال الضرر الأخرى ، وهو بدوره واجب الدفع وإن كان احتمالاه ضعيفا ، وعندئذ يحكم العقل بلزوم الاحتياط بترك ارتكاب محتمل الضرر لذلك المحذور.

وإن أردت صبّه فى قالب القياس المنطقى المؤلف من الصغرى والكبرى فتقول : الشبهه البدويه التحريميه فيها ضرر أخرى محتمل ، وكلّ ما فيه ضرر أخرى محتمل يلزم تركه.

فينتج : الشبهه البدويه التحريميه يلزم تركها ، فينتج لزوم الاحتياط ، وعندئذ يقع التعارض بين القاعدتين العقليتين ، فمن جانب يحكم العقل بقبح العقاب بلا بيان فيرخص بالارتكاب ، ومن جانب آخر يحكم بلزوم دفع الضرر الأخرى المحتمل فيمنع من الارتكاب.

الجواب

إنّ الصغرى فى القاعده الثانيه غير محرزه ، إذ المراد من الصغرى هو احتمال الضرر (العقاب) فى ارتكاب الشبهه البدويه ، فيجب أن يكون لاحتماله مناشئ

ص: ١٨٥

عقلائيّه ، والمفروض انتفاؤها جميعا ، لأن احتمال العقاب ناشئ من الأمور التاليه :

١- صدور البيان عن المولى ووصوله إلى العبد.

٢- التمسك بالبراءه قبل الفحص الكافي.

٣- كون العقاب بلا بيان أمرا غير قبيح.

٤- كون المولى شخصا غير حكيم أو غير عادل.

وكلها منتفيه في المقام ، فاحتمال العقاب الذي هو الصغرى في القاعده الثانيه غير موجود ، ومع انتفائه كيف يمكن الاحتجاج بالكبرى وحدها؟ مع أنّ الاحتجاج لا يتم إلا مع إحراز الصغرى.

أدله الأخباريين على وجوب الاحتياط في الشبهه الحكيمه التحريميه

استدلّ الأخباريون بأدله ثلاثه : الكتاب والسنة والعقل فلندرس كلّ واحد تلو الآخر:

الف : الاستدلال بالكتاب

الآيات الآمره بالتقوى بقدر الوسع والطاقه ، قال سبحانه : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ) (آل عمران / ١٠٢). (١)

وجه الاستدلال : أنّ اجتناب محتمل الحرمة يعدّ من التقوى ، وكلّ ما يعدّ منها فهو واجب بحكم أنّ الأمر في (اتَّقُوا اللَّهَ) دالّ على الوجوب ، فينتج أنّ اجتناب محتمل الحرمة واجب.

ص: ١٨٦

١- ولاحظ أيضا الآية السادسة عشر من سورة التغابن.

يلاحظ عليه : أنّ كليّته الكبرى ممنوعه ، أى ليس كلّ ما يعدّ من التقوى فهو واجب، وذلك لأنّ التقوى تستعمل تاره فى مقابل الفجور ولا- شكّ فى وجوب مثلها بعامه مراتبها ، مثل قوله : (أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ) (ص / ٢٨) وقوله : (فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) (الشمس / ٨) وقد تطلق ويراد منها ما يعم القيام بكلّ مرغوب فيه من الواجب والمستحب ، والتحرّز عن كلّ مرغوب عنه من حرام ومكروه مثل قوله سبحانه : (وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى) (البقره / ١٩٧) ففى مثل ذلك تكون التقوى واجبه ، لكن ببعض مراتبها لا بكلّ مراتبها ، ويحمل الأمر فى (تَزَوَّدُوا) على الاستحباب كآليه التى استدللّ بها فى المقام.

ب : الاستدلال بالسّنّه

استدللّ الأخباريون بطوائف من الروايات :

الأولى : حرمة الإفتاء بلا علم

دلّت طائفه من الروايات على حرمة القول والإفتاء بغير علم ، أو الإفتاء بما لم يدلّ دليل على حجّيته كالقياس والاستحسان ، كصحيحه هشام بن سالم ، قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام : ما حقّ الله على خلقه؟ قال : «أن يقولوا ما يعلمون ، ويكفّوا عمّا لا يعلمون ، فإذا فعلوا ذلك فقد أدّوا إلى الله حقّه». (١)

وبهذا المضمون روايات كثيره فى نفس الباب.

يلاحظ عليه : أنّ المستفاد من الروايات هو أنّ الإفتاء بعدم الحرمة الواقعيه

ص : ١٨٧

١- الوسائل : الجزء ١٨ ، الباب ٢ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٤ ، وبهذا المضمون الحديث ١٩ و ٥٤ ومثله ما دلّ على لزوم الكف عمّا لا يعلم ، كالحديث ٤ و ٣٢.

فى مورد الشبهه يعدّ قولاً بلا علم ، وهذا ممّا يحترز عنه الأصوليون.

وأما القول بعدم المنع ظاهراً ، حتى يعلم الواقع مستنداً إلى الأدلّة الشرعيّة والعقليه ، فليس قولاً- بلا علم وهو نفس ما يقصده الأصولي.

الثانيه : ما ورد من الأمر بالاحتياط قبل الفحص

روى عبد الرحمن بن الحجاج ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجلين أصابا صيدا وهما محرمان ، الجزاء بينهما ، أو على كلّ واحد منهما جزاء؟ قال : «لا ، بل عليهما أن يجزى كلّ واحد منهما الصيد» ، قلت : إنّ بعض أصحابنا سألنى عن ذلك فلم أدر ما عليه؟ فقال : «إذا أصبتم مثل هذا فلم تدرؤا فعليكم بالاحتياط حتى تسألوا عنه فتعلموا».(1)

يلاحظ عليه : إنّ هذه الروايه ناظره إلى الاحتياط قبل الفحص ، وهى خارجه عن مورد الكلام ، وإثما الكلام فيما إذا فحص عن دليل الحرمة فى مظانه ولم يعثر على شىء.

الثالثه : لزوم الوقوف عند الشبهه

هناك روايات تدلّ على لزوم الوقوف عند الشبهه ، وأنه خير من الاقتحام فى الهلكه ، وإليك بعض ما يدلّ على ذلك :

١- روى داود بن فرقد ، عن أبى شيبه ، عن أحدهما عليهما السلام قال : «الوقوف عند الشبهه خير من الاقتحام فى الهلكه».(2)

ص: ١٨٨

١- الوسائل : الجزء ١٨ ، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ١ ، وبهذا المضمون الحديث ٣ و ٢٣ و ٢٩ و ٣١ و ٤٣.

٢- الوسائل : الجزء ١٨ ، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ١٣.

٢- روى مسعده بن زياد ، عن جعفر عليه السلام ، عن آبائه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «لا- تجامعوا في النكاح على الشبهه ، وقفوا عند الشبهه ، فإنّ الوقوف عند الشبهه خير من الاقتحام في الهلكه». (١)

٣- روى في «الذكرى» ، قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك». (٢)

يلاحظ على الاستدلال بهذه الطائفة من الأحاديث أنّها إمّا راجعه إلى الشبهه المحصوره التي يعلم بوجود الحرمة فيها وذلك بقربنه «الهلكه» ، كما في الحديث الأوّل.

أو راجعه إلى الشبهه الموضوعيّة ، التي لم يقل أحد بالاحتياط فيها كما في الحديث الثاني ، أو محموله على الاستحباب كما في الحديث الأخير.

الرابعه : حديث التثليث

إنّ أقوى حجّه للأخباريين هو حديث التثليث الوارد في كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم والوصى عليه السلام ، رواه عمر بن حنظله عن أبي عبد الله عليه السلام ، في حديث قال : «إنّما الأمور ثلاثه: أمر بين رشده فيتّبع ، وأمر بين غيّه فيجتنب ، وأمر مشكل يردّ علمه إلى الله ورسوله».

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «حلال بين ، وحرام بين ، وشبهات بين ذلك ، فمن ترك الشبهات نجا من المحرمات ، ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم».

ثمّ قال في آخر الحديث : «فإنّ الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في

ص : ١٨٩

١- الوسائل : الجزء ١٨ ، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ١٥.

٢- الوسائل : الجزء ١٨ ، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٦٣.

إنّ مورد التثليث الوارد في كلام الوصيّ هو الشبهات الحكميّة ، وحاصل التثليث أنّ ما يبتلى به المكلف إمّا بين رشده فيتبع ، وإمّا بين غيّه فيجتنب ، وإمّا الأمر المشكل فلا يفتى بما لا يعلم حتى يرجع حكمه إلى الله.

والجواب أنّ التثليث في كلام الوصيّ ينسجم مع الطائفة الأولى من حرمة الإفتاء بغير علم.

وأما التثليث في كلام الرسول ، فموردها الشبهات الموضوعيّة التي يقطع بوجود الحرام فيها ، وهي تنطبق على الشبهه المحصوره ، حيث إنّ ظاهر الحديث أنّ هناك حلالات بيننا ، وحرامات بيننا ، وشبهات بين ذلك ، على وجه لو ترك الشبهات نجا من المحرمات ، ولو أخذ بها ارتكب المحرمات ، وهلك من حيث لا يعلم وما هذا شأنه فهو خارج عن الشبهه البدويّه التي هي محل النزاع ، ومنطبق على الشبهه المحصوره.

وإن شئت قلت : إنّ الروايه ظاهره فيما إذا كانت الهلكه محرزه مع قطع النظر عن حديث التثليث ، وكان اجتناب الشبهه أو اقترافها ملازما لاجتناب المحرمات واقترافها ، حتى يصحّ أن يقال : «فمن ترك الشبهات نجا من المحرمات ، ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات» وما هذا شأنه لا ينطبق إلّا على الشبهه المحصوره لا الشبهه البدويه التي لا علم فيها أصلا بالمحرمات.

وأنت إذا استقصيت روايات الباب تقف على أنّ أكثرها لا مساس لها بمورد البراءه ، وما لها مساس محمول إمّا على الاستحباب ، أو التورّع الكثير.

ج : الاستدلال بالعقل

نعلم إجمالا - قبل مراجعه الأدلّه - بوجود محرمات كثيره في الشريعه التي

يجب الخروج عن عهدها بمقتضى قوله سبحانه : (وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتُمْ) (الحشر / ٧).

وبعد مراجعته الأدلة نقف على وجود محرمات فى الشريعة بينها الكتاب والسنة، ولكن نحتمل وجود محرمات أخرى بينها الشارع ولم تصل إلينا، فمقتضى منجزية العلم الإجمالى، هو الاجتناب عن كل ما نحتمل حرمة إذا لم يكن هناك دليل على حليته، حتى نعلم بالخروج عن عهده التكليف القطعى، شأن كل شبهه محصوره.

يلاحظ عليه: أن العلم الإجمالى إنما ينجز إذا بقى على حاله، وأما إذا انحل إلى علم تفصيلى وشك بدوى، فلا يكون منجزا ويكون المشكوك موردا للبراءة، مثلا- إذا علم بغصبيه أحد المالىن مع احتمال غصبيتهما معا، فإذا قامت اليئنه على غصبيه أحدهما المعين، انحل العلم الإجمالى إلى علم تفصيلى بالحرمة وهو ما قامت اليئنه على غصبيته، وشك بدوى وهو المال الآخر الذى يحتمل أيضا غصبيته.

ومثله المقام إذ فيه علمان :

أحدهما : العلم الإجمالى بوجود محرمات فى الشريعة والتى أشير إليها فى الآيه المتقدمه.

ثانيهما : العلم التفصيلى بمحرمات وارده فى الطرق والأمارات والأصول المثبتة للتكليف كاستصحاب الحرمة، على وجه لو عزلنا موارد العلم التفصيلى عن موارد العلم الإجمالى، لما كان فيها علم بالمحرمات بل تكون الحرمة أمرا محتملا تقع مجرى للبراءة.

وعلى ضوء ما ذكرنا، فالعلم الإجمالى بالمحرمات المتيقنه ينحل إلى علم تفصيلى بمحرمات ثبتت بالطرق والأمارات، وإلى شك بدوى محتمل الحرمة، وفى

مثل ذلك ينتفى العلم الإجمالى فلا يكون مؤثرا ، وتكون البراءة هى الحاكمه فى مورد الشبهات.

المسأله الثانيه : الشبهه الحكميه التحريميه لإجمال النص

إذا تردّد الغناء المحرّم بين كونه مطلق الترجيع أو الترجيع المطرب ، فيكون الترجيع المطرب قطعى الحرمة ، والترجيع بلا- طرب مشكوك الحكم فيكون مجرى للبراءه.

ومثله النهى المجرد عن القرينه إذا قلنا باشتراكه بين الحرمة والكراهه.

والحكم فى هذه المسأله حكم ما ذكر فى المسأله الأولى ، من البراءه عن الحرمة والأدله المذكوره من الطرفين جاريه فى المقام إشكالا وجوابا.

المسأله الثالثه : الشبهه الحكميه التحريميه لتعارض النصين

إذا دلّ دليل على الحرمة ودليل آخر على الإباحه ، ولم يكن لأحدهما مرجح ، فلا يجب الاحتياط بالأخذ بجانب الحرمة لعدم الدليل عليه ، نعم ورد الاحتياط فى روايه وردت فى «عوالى اللآلى» نقلها عن العلامه ، رفعها إلى زراره عن مولانا أبى جعفر عليه السلام أنه قال فى الخبرين المتعارضين : «فخذ بما فيه الحائظه لدينك واترك الآخر» (1) والروايه ضعيفه السند لا يحتج بها.

المسأله الرابعه : الشبهه الموضوعيه التحريميه

إذا دار الأمر بين كون شىء حراما أو مباحا لأجل الاشتباه فى بعض الأمور الخارجيه ، كما إذا شكّ فى حرمة شرب مائع أو إباحته للتردد فى أنه خلّ أو خمر ، فالظاهر عدم الخلاف فى أنّ مقتضى الأصل الإباحه ، للأخبار الكثيره فى ذلك ،

ص: ١٩٢

مثل قوله عليه السلام : كل شيء لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه. (١)

ويمكن الاستدلال على البراءة بالدليل العقلي ، وهو أن الاحتجاج لا يتم بالعلم بالكبرى وحده وهو أن الخمر حرام ما لم ينضم إليه العلم بالصغرى ، ففي المقام ، الكبرى محرزه ، دون الصغرى ، فلا يحتج بالكبرى المجردة على العبد.

المقام الثاني : الشك في الشبهه الوجوبيه

إذا شك في وجوب شيء وعدمه ، ففيها أيضا مسائل أربع :

أ. الشبهه الحكميه الوجوبيه لأجل فقدان النص ، كالدعاء عند رؤيه الهلال ، أو الاستهلال في شهر رمضان.

ب. الشبهه الحكميه الوجوبيه لأجل إجمال النص ، كاشتراك لفظ الأمر بين الوجوب والاستحباب.

ج. الشبهه الحكميه الوجوبيه لأجل تعارض النصين ، كما في الخبرين المتعارضين ، أحدهما يأمر ، والآخر يبيح ، ولم يكن لأحدهما مرجح.

د. الشبهه الموضوعيه لأجل الاشتباه في بعض الأمور الخارجيه ، كما إذا ترددت الفائته بين صلاه أو صلاتين.

والحكم في الجميع البراءة وعدم وجوب الاحتياط ، إجماعا.

ص : ١٩٣

١- الوسائل : الجزء ١٢ ، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث ٤.

إذا دار الأمر بين وجوب شيء وحرمة ، فهنا مسائل أربع :

المسأله الأولى : دوران الأمر بين المحذورين لفقدان النص

وذلك كدفن الكافر لو تردّد حكمه بين الوجوب والحرمة ولم يكن دليل معتبر في البين.

لا- شكّ أنّ المكلف مخير بين الفعل والترك تخييراً تكوينياً على وجه ليس بإمكانه المخالفه القطعيه ، لامتناع الجمع بين الفعل والترك مع وحده زمان العمل ، ولا الموافقه القطعيه لنفس السبب. وأمّا من حيث الحكم الظاهري فالمقام محكوم بالبراءه عقلاً وشرعاً.

أمّا جريان البراءه العقليه ، فلائذّ موضوعها هو عدم البيان الوافي ، والمراد من الوافي ما لو اقتصر عليه المكلف لكفى في نظر العقلاء ، ويقال أنّه أدّى الوظيفه في مقام البيان، ولكنّ الحكم المرّدّد بين الوجوب والحرمة ليس بياناً وافياً لدى العقلاء حتى يصحّ للمتكلّم السكوت عليه ، فيكون من مصاديق ، قبح العقاب بلا بيان.

وأمّا جريان البراءه الشرعيه فلائذّ موضوعها هو الجهل بالحكم الواقعي والمفروض وجود الجهل ، والعلم بالإلزام الجامع بين الوجوب والحرمة ليس علماً

بالحكم الواقعي ، فيشمله قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «رفع عن أمتي ما لا يعلمون».

المسألة الثانية : دوران الأمر بين المحذورين لإجمال النص

إذا دار الأمر بين الوجوب والحرمة من جهة إجمال الدليل ، كالأمر المرّد بين الإيجاب والتهديد فالحكم فيه كالحكم في المسألة السابقة.

المسألة الثالثة : دوران الأمر بين المحذورين لتعارض النصين

لو دار الأمر بين الوجوب والحرمة من جهة تعارض الأدلّة ، فالحكم هو التخيير شرعاً- أى الأخذ بأحد الدليلين بحكم الشرع - لإطلاق أدلته.

روى الحسن بن الجهم ، عن الرضا عليه السلام : قلت : يجيئنا الرجلان - وكلاهما ثقة - بحديثين مختلفين ، ولا نعلم أيهما الحق ، قال : «فإذا لم تعلم فموسع عليك بأيهما أخذت». (١)

أضف إلى ذلك أنّ بعض روايات التخيير وردت في دوران الأمر بين المحذورين. (٢)

المسألة الرابعة : دوران الأمر بين المحذورين في الشبه الموضوعيه

إذا وجب إكرام العادل وحرّم إكرام الفاسق ، واشتبه حال زيد من حيث الفسق والعدالة ، فالحكم فيه كالحكم في المسألة الأولى طابق النعل بالنعل.

ثمّ إذا دار الأمر بين المحذورين وكانت الواقعة واحده ، فلا شكّ أنّه مخيّر عقلاً- بين الأمرين ، مع جريان البراءة عن كلا الحكمين في الظاهر ، أمّا لو كانت لها

ص: ١٩٥

١- الوسائل : الجزء ١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٥.

٢- الوسائل : الجزء ١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٥ و ٤٢.

أفراد في طول الزمان ، كما إذا تردّد (إكرام زيد في كلّ جمعه إلى شهر) بين الوجوب والحرمة، فيقع الكلام في أنّ التخيير العملي هل هو حكم استمراري ، فله أن يختار في الجمعه الثانيه غير ما اختاره في الجمعه الأولى ، وإن استلزم ذلك ، المخالفه القطعيه ، أو لا، بل التخيير ابتدائي فلا يجوز له أن يكرمه في الجمعه الأولى دون الثانيه؟

الظاهر عدم كونه استمراريًا ، لأنّه لا فرق في تنجيز العلم الإجمالي وحرمة المخالفه بين كون الواقعه دفعيه أو تدريجيّه ، فكما تحرم المخالفه العمليه الدفعيه كذلك تحرم التدريجيّه أيضا ، فإنّه يعلم بأنّه لو أكرم زيدا في الجمعه الأولى وترك إكرامه في الجمعه الثانيه ، فقد ارتكب مبعوضا للشارع.

فالمانع هو تنجيز العلم الإجمالي مطلقا في الدفعيات والتدريجيات ، وعدم الفرق بينهما لحكم العقل بلزوم إطاعه المولى وحرمة المخالفه حسب الإمكان والاستطاعه.

فتلخص أنّ الحكم بالتخيير عند دوران الأمر بين المحذورين لا- يكون حجّه على جواز المخالفه القطعيه ، وهذه ضابطه كليه تجب مراعاتها.

إشاره

هذا هو الأصل الثالث من الأصول العمليه ويعبر عنه بأصالة الاشتغال أيضا ومجراه هو الشكّ في المكلف به مع العلم بأصل التكليف وإمكان الاحتياط.

ثمّ الشبهه تنقسم إلى تحريميه ووجوبيه ، فيقع الكلام في مقامين :

المقام الأول : الشبهه التحريميه

إشاره

مقتضى التقسيم السابق في الشكّ في التكليف يقتضى أن يكون هنا أيضا مسائل أربع ، لأنّ الشبهه إمّا حكميه ، أو موضوعيه ، ومنشأ الشكّ في الحكميه إمّا فقدان النص، أو إجماله ، أو تعارض النصين ، ولكن كلّ ذلك فروض نظريه لا واقع لها في الفقه فالتى لها تطبيقات عمليه ملموسه في الفقه هي المسأله الرابعه ، أى الشبهه التحريميه الموضوعيه ، وأمّا المسائل الثلاث الحكميه ، فليست لها تطبيقات عمليه ، ولذلك نكتفى بالمسأله الرابعه.

ثمّ إنّ الشبهه الموضوعيه التحريميه من الشكّ في المكلف به تنقسم إلى قسمين ، لأنّ الحرام المشتبه بغيره ، إمّا مشتبه في أمور محصوره ، كما لو دار الحرام بين

أمرين أو أمور محصوره ، وتسمى بالشبهه المحصوره ؛ وإمّا مشتبه في أمور غير محصوره ، وتسمى بالشبهه غير المحصوره ، فأليك دراسه حكم كلا القسمين .

حكم الشبهه المحصوره

إذا قامت الأماره على حرمه شيء وشمل إطلاق الدليل مورد العلم الإجمالي ، كما إذا قال : اجتنب عن النجس ، وكان مقتضى إطلاقه شموله للنجس المعلوم إجمالاً أيضاً ، فالكلام في جواز المخالفه القطعيه أو الاحتماليه يقع في موردين :

الأول : مقتضى القاعده الأوليه .

الثاني : مقتضى القاعده الثانويه .

أمّا الأول فمقتضى القاعده هو حرمه المخالفه القطعيه والاحتماليه معا بمعنى أنه لا يجوز ارتكاب جميع الأطراف (المخالفه القطعيه) أو بعضها (الاحتماليه) والدليل على ذلك وجود المقتضى وعدم المانع .

أمّا الأول فلأنّ إطلاق قول الشارع مثلاً اجتنب عن الخمر يشمل الخمر المعين والخمر المررد بين الإناءين أو أزيد .

وأمّا الثاني فلأنّ العقل لا يمنع من تعلق التكليف عموماً أو خصوصاً بالاجتناب عن الحرام المشتبه بين أمرين كما لا يمنع عن العقاب على مخالفه هذا التكليف .

وعلى ضوء ذلك ، فلاشتغال القطعي بالحرمه (وجود المقتضى) وعدم المانع عن تنجز التكليف ، يقتضى البراءه اليقينيّه بالاجتناب عن كلتا المخالفتين : القطعيه والاحتماليه .

هذا كلّه حول القاعده الأوليه ، وأمّا القاعده الثانويه بمعنى ورود الترخيص

من الشارع في ارتكاب الجميع أو البعض أو عدم وروده ، فالتتبع في الروايات يقضى بعدم وروده مطلقا بعضا أو كلا ، بل ورد التأكيد على الاجتناب عن جميع الأطراف وإليك بعض ما ورد :

١- روى سماعه ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل معه اناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قذر لا يدري أيهما هو وليس يقدر على ماء غيره ، قال : يهريقهما ويتمم. (١)

٢- روى زراره ، قال : قلت له : إنني قد علمت أنه قد أصابه (الدم) ولم أدر أين هو فاغسله؟ قال : تغسل من ثوبك الناحية التي ترى أنه قد أصابها حتى تكون على يقين من طهارتك. (٢)

الاستدلال على جواز الترخيص

وربما يستدل على جواز الترخيص ببعض الروايات منها : كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه.

وجه الاستدلال : أن قوله : «بعينه» تأكيد للضمير في قوله : «إنه» فيكون المعنى حتى تعلم أنه بعينه حرام ، فيكون مفاده أن محتمل الحرمة ما لم يتعين أنه بعينه حرام ، فهو حلال ، فيعم العلم الإجمالي والشبهه البدويه.

الجواب : أن تلك الفقرة ليست روايه مستقلة ، بل هي جزء من روايه مسعده ابن صدقه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته ، يقول : «كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك ، وذلك مثل الثوب يكون عليك

ص : ١٩٩

١- الوسائل : الجزء ١ ، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٨٢.

٢- التهذيب : ١ / ٤٢١ ، الحديث ١٣٣٥.

قد اشتريته وهو سرقة ، والمملوك عندك لعله حرّ قد باع نفسه ، أو خدع فبيع قهرا ، أو امرأه تحتك وهي أختك أو رضيعتك ، والأشياء كلّها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك ، أو تقوم به اليّنه» (١).

والأمثلة الواردة في ذلك الحديث كلّها من الشبهه البدويه ، وهذا يوجب انصراف إطلاق الحديث إلى مواردها ، وعدم عموميته لموارد العلم الإجمالي ، ولو كان الحديث عاما لكلا الموردين لكان له عليه السلام الإتيان بمثال لصوره العلم الإجمالي.

الشبهه غير المحصوره

اتفق الأصوليون على عدم تنجيز العلم الإجمالي في أطراف الشبهه التحريميه الموضوعيه غير المحصوره ، ولا- بدّ من تحديد الموضوع (غير المحصوره) أوّلا ، ثمّ بيان حكمها ثانيا.

أمّا الأوّل فيبانه أنّه ربّما تبلغ أطراف الشبهه إلى حدّ يوجب ضعف احتمال كون الحرام في طرف خاص بحيث لا- يعتنى به العقلاء ، ويتعاملون معه معامله الشكّ البدوي ، فلو أخبر أحد باحتراق بيت في بلد أو اغتيال إنسان فيه ، وللسامع فيه بيت أو ولد لا يعتدّ بذلك الخبر.

وأما حكمها ، فلو علم المكلف علما وجدائيا بوجود تكليف قطعي أو احتمالي بين الأطراف على وجه لا يرضى المولى بمخالفته على فرض وجوده ، فلا يجوز الترخيص لا في كلّها ولا في بعضها ، ولكن الكلام في مقام آخر ، وهو أنّه إذا دلّ الدليل الشرعي على حرمة الشيء وكان مقتضى إطلاق الدليل حرمة مطلقا ، وإن كانت غير محصوره ، فهل هناك دليل أقوى يقدم على ذلك الإطلاق؟

ص: ٢٠٠

١- الوسائل : ١٢ ، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث ٤.

وقد استدللّ القوم على وجود دليل يقدم على الإطلاق بوجوه نذكر بعضها :

الأول : أنّ الموافقه القطعيه فى الشبهه غير المحصوره أمر موجب للعسر والخرج ، ومعها لا يكون التكليف فعليا ، فيجوز ارتكاب الأطراف جميعها أو بعضها.

الثانى : الروايات الوارده حول الجبن وغيرها المحموله على الشبهه غير المحصوره ، الداله على عدم وجوب الاجتناب ، منها :

١- روى إسحاق بن عمار عن الرجل يشتري من العامل وهو يظلم ، قال : «يشتري منه ما لم يعلم أنه ظلم فيه أحدا». (١)

٢- ما رواه عبد الرحمن بن أبى عبد الله ، قال : سألته عن الرجل يشتري من العامل وهو يظلم؟ فقال : «يشتري منه». (٢)

وقد وردت روايات فى أخذ جوائز الظالم. (٣)

إلى غير ذلك من الروايات المورثه لليقين بعدم وجوب الموافقه القطعيه.

تنبيه

إذا كان المرّد فى الشبهه غير المحصوره أفرادا كثيره نسبه مجموعها إلى المشتبهات كنسبه الشئ إلى الأمور المحصوره ، كما إذا علم بوجود مائه شاه محرّمه فى ضمن ألف شاه ، فإنّ نسبه المائه إلى الألف نسبه الواحد إلى العشره ، وهذا ما يسمّى بشبهه الكثير فى الكثير ، فالعلم الإجمالى هنا منجز ، والعقلاء يتعاملون معه معاملة الشبهه المحصوره ، ولا يعد احتمال الحرمة فى كلّ طرف احتمالا ضئيلا.

ص: ٢٠١

١- الوسائل : ١٢ ، الباب ٥٣ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث ٢ و ٣ ، ولاحظ الباب ٥٢ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث ١ و ٣.

٢- الوسائل : ١٢ ، الباب ٥٣ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث ٢ و ٣ ، ولاحظ الباب ٥٢ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث ١ و ٣.

٣- لاحظ الوسائل : ١٢ ، الباب ٥١ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث ١.

إشاره

إنّ الشبهه الوجوبيه فى المكلف به تنقسم إلى قسمين ، تاره يكون الشك مرددا بين المتباينين كتردد الأمر بين وجوب الظهر أو الجمعه ، وأخرى بين الأقل والأكثر كتردد الواجب بين الصلاه مع السوره أو بدونها ، وبذلك يقع الكلام فى موضعين .

الموضع الأول : الشبهه الوجوبيه الدائره بين متباينين

إذا دار الواجب بين أمرين متباينين ، فمنشأ الشك إما فقدان النص أو إجماله ، أو تعارض النصين ، أو الشبهه الموضوعيه ، فهناك مسائل أربع : وإليك البحث فيها بوجه موجز :

١- إذا تردد الواجب بغيره لأجل فقدان النص ، كتردده بين الظهر والجمعه .

٢- إذا تردد الواجب بغيره لأجل إجمال النص بأن يتعلّق التكليف الوجوبى بأمر مجمل ، كقوله تعالى : (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) (البقره / ٢٣٨) حيث إنّ الصلاه الوسطى مردده بين عدّه منها .

٣- إذا تردد الواجب بغيره لأجل تعارض النصين وتكافؤهما ، كما إذا دار الأمر بين القصر والإتمام .

٤- إذا تردد الواجب بغيره من جهه اشتباه الموضوع ، كما فى صوره اشتباه الفائته بين العصر والمغرب .

إنّ الخلاف فى هذه المسائل كالاخلاف فى الشبهه التحريميه ، والمختار هو المختار طابق النعل بالنعل ، فيجب الاحتياط فى الأولى والثانيه والرابعه ، وأمّا الثالثه ، فالمشهور فيها التخيير ، لأخبار التخيير السليمه عن المعارض .

إنّ الأقل والأكثر ينقسمان إلى استقلاليين وارتباطيين والفرق بينهما ، هو أنّ وجوب الأقل وامتناله في الاستقلالي يغير وجوب الأ-كثر - على فرض وجوبه - وامتناله ، فلكل وجوب وامتنال ، كالدين المرّدّ بين الدينار والدينارين ، والظاهر وجوب امتثال الأقل ، وعدم لزوم امتثال الأ-كثر لعدم ثبوت وجوبه ، بخلاف الأقل في الارتباطي فأنّه على فرض وجوب الأكثر يكون واجبا بنفس وجوب الأكثر فلهما وجوب واحد وامتنال فارد ، ولذلك اختلفوا في جواز الاقتصار بالأقل ، أو لزوم الإتيان بالأكثر.

ونقتصر بالبحث هنا على الأقل والأكثر الارتباطيين ، ويبحث عنه ضمن مسائل أربع:

المسألة الأولى : دوران الأمر بين الأقل والأكثر لأجل فقدان النص

إذا شككنا في جزئيه السوره ، أو جلسه الاستراحه ، أو شرطيه إباحه ثوب المصلّي فيكون الواجب مرّددا بين الأقل كالصلاه بلا سوره وبلا-جلسه الاستراحه ... ، أو الأ-كثر كالصلاه مع السوره ومع جلسه الاستراحه ، فهل الإتيان بالأ-كثر مجرى للبراءه ، أو مجرى للاحتياط؟ والمختار هو البراءه.

واعلم أنّه يعتمد في تقرير البراءه العقليه على مسأله قبح العقاب بلا بيان ، فيقال في المقام أنّ الجزء المشكوك لم يرد في وجوبه بيان ، فلو تركه العبد وكان واجبا في الواقع فالعقاب على تركه عقاب بلا بيان وهو قبيح على الحكيم.

كما أنّه يعتمد في تقرير البراءه الشرعيه لأجل رفع الوجوب الشرعي ، على حديث الرفع ، فيقال أنّ وجوب الأكثر بعد «مما لا يعلمون» وكلّ ما كان كذلك فهو مرفوع.

إنَّ الاشتغال اليقيني يستدعى البراءة اليقينية ، فذمّه المكلف مشغوله بالواجب المرّدّ بين الأقل والأكثر ، ولا يحصل اليقين بالبراءة إلاّ بالإتيان بالأكثر نظير ما إذا دار أمر الصلاة الفائته بين إحدى الصلاتين : المغرب أو العشاء ، فيجب الإتيان بالأقل والأكثر كما يجب الإتيان بكلتا الصلاتين .

يلاحظ عليه : وجود الفرق بين المشبه (دوران الواجب بين الأقل والأكثر) والمشبه به (دوران الواجب بين المتباينين) فإنّ العلم الإجمالي فى الثانى باق على حاله حيث إنّ الواجب مررد بين شيئين مختلفين غير متداخلين كصلاتي المغرب والعشاء .

وهذا بخلاف المقام فإنّ التردد زائل بأدنى تأمل حيث يعلم وجوب الأقل على كلّ حال ، بنحو لا يقبل التردد ، وإنّما الشك فى وجوب الزائد أى السوره ، ففى مثله يكون وجوب الأقل معلوما على كلّ حال ، ووجوب الزائد مشكوكا من رأس ، فيأخذ بالمتيقن وتجرى البراءة فى المشكوك .

ومن ذلك يعلم أنّ عدّ الشكّ فى الأقل والأكثر الارتباطيين من باب العلم الإجمالي إنّما هو بظاهر الحال وبدء الأمر ، وأمّا بالنسبه إلى حقيقه الأمر فوجوب الزائد داخل فى الشبهه البدويه التى اتفق الأخبارى والأصولى على جريان البراءة فيها .

المسأله الثانيه : دوران الأمر بين الأقل والأكثر لأجل إجمال النص

إذا دار الواجب بين الأقل والأكثر لأجل إجمال النصّ ، كما إذا علّق الوجوب فى الدليل اللفظى بلفظ مرّدّ معناه بين مركبين يدخل أقلهما تحت الأكثر بحيث يكون إتيان الأكثر إتيانا للأقل ، ولا عكس ، كما إذا دلّ الدليل على غسل

ظاهر البدن ، فيشك في أنّ الجزء الفلاني كداخل الأذن من الظاهر أو من الباطن ، والحكم فيه كالحكم في السابق ، ونزيد هنا بياناً :

إنّ الملاك في جريان البراءة الشرعيه هو رفع الكلفه المشكوكه ، فكلّ شيء فيه كلفه زائده وراء الكلفه الموجوده في الأقل ، يقع مجرى للبراءه الشرعيه.

المسأله الثالثه : دوران الأمر بين الأقل والأكثر لأجل تعارض النصين

إذا تعارض نصان متكافئان في جزئيه شيء ، كأن يدل أحد الدليلين على جزئيه السوره ، والآخر على عدمها ، ولم يكن لأحدهما مرجح ، فالحكم فيه هو التخيير ، لما عرفت من تضافر الروايات العديده على التخيير عند التعارض.

المسأله الرابعه : دوران الأمر بين الأقل والأكثر في الشبهه الموضوعيه

إذا شكّ في جزئيه شيء للمأمور به من جهه الشبهه في الموضوع الخارجى ، كما إذا أمر بمفهوم مبيّن مردّد مصداقه بين الأقل والأكثر ، وهذا كما إذا أمر المولى بإكرام العلماء على نحو العام المجموعى بحيث تكون للجميع إطاعه واحده وعصيان واحد ، فالشكّ في كون زيد عالماً أو غير عالم شكّ في كون الواجب هو الأقل أو الأكثر ومنشأ الشكّ هو خلط الأمور الخارجيه وبما أنّ عنوان المجموع ، عنوان طريقى إلى الواجب ففى الحقيقه يتردّد الواجب بين الأقل والأكثر فتجرى البراءه.

حكم الشكّ فى المانع و القاطعيه

المراد من المانع ما اعتبره الشارع بما أنّ وجوده مخلّ بتأثير الأجزاء فى الغرض

المطلوب كنجاسه الثوب في حال الصلاه.

والمراد من القاطع ما اعتبره الشارع بما أنه قاطع للهيئه الاستمراريه كالفعل الماحي للصوره الصلاتيه.

فإذا شككنا في مانعيه شيء أو قاطعيته ، فمرجع الشك إلى اعتبار أمر زائد على الواجب - وراء ما علم اعتباره ، فيحصل هنا علم تفصيلي ، بوجوب الأجزاء وشك بدوى في مانعيه شيء أو قاطعيته - فالأصل عدم اعتبارهما إلى أن يعلم خلافه ، فالشكّ فيهما كالشكّ في جزئيه شيء أو شرطيته في أنّ المرجع في الجميع هو البراءه.

والحمد لله ربّ العالمين

ص: ٢٠٦

لإيضاح الحال نذكر أمورا :

الأول : تعريف الاستصحاب

و هو فى اللغة أخذ الشئ مصاحبا أو طلب صحبته ، وفى الاصطلاح «إبقاء ما كان على ما كان» مثلا إذا كان المكلف متيقنا بأنه متطهر من الحدث ، ولكن بعد فتره شك فى حصول حدث ناقض طهارته ، فيبنى على بقائها ، وأنه بعد متطهر ، فتكون النتيجة : «إبقاء ما كان على ما كان» ويختلف عن الأصول الثلاثة السابقه باختلاف المجرى ، فإن مجرى الأصول الثلاثة هو الشك فى الشئ من دون لحاظ حاله السابقه ، إيمًا لعدمها أو لعدم لحاظها ، وهذا بخلاف الاستصحاب فإن مجراه هو لحاظ حاله السابقه.

الثانى : أركان الاستصحاب

إن الاستصحاب يتقوم بأمر منها :

- ١- اليقين بحاله السابقه والشك (١) فى بقائها.
- ٢- اجتماع اليقين والشك فى زمان واحد عند المستصحب ، أى فعليه اليقين فى ظرف الشك.
- ٣- تعدد زمان المتيقن والمشكوك.

ص: ٢٠٧

١- المراد بالشك هو اللاحجه فيعم الظن غير المعترف والاحتمال المساوى والوهم.

٤- سبق زمان المتيقن على زمان المشكوك.

٥- وحده متعلق اليقين والشك.

الثالث : تطبيقات

ألف : استصحاب الكريه إذا كان الماء مسبوqa بها فيترتب عليه عدم نجاسه الماء بالملاقاه بالنجس.

ب : استصحاب عدم الكريه إذا كان الماء مسبوqa به فيترتب عليه نجاسه الماء بالملاقاه بالنجس.

ج : استصحاب حياه زيد فيترتب عليه حرمة قسمه أمواله وبقاء علقه الزوجيه بينه وبين زوجته.

الرابع : الفرق بين الاستصحاب وقاعده اليقين

وهناك قاعده أخرى تسمى فى مصطلح الأصوليين بقاعده اليقين، وهذا كما إذا تيقن بعداله زيد يوم الجمعه ثم طرأ عليه الشك يوم السبت فى عداله زيد فى نفس يوم الجمعه (لا السبت) ومما ذكرنا يظهر أنه تختلف عن الاستصحاب فى الأمرين التاليين :

أ. عدم فعليه اليقين لزواله بالشك.

ب. وحده متعلقى اليقين والشك جوهرًا وزمانًا.

والمعروف بين الأصحاب أنّ الاستصحاب حجّيه دون قاعده اليقين. وأنّ روايات الباب منطبقه على الأوّل دون الثانيه كما سيوافيك.

ص: ٢٠٨

اختلف الأصوليون في كيفية حجّيه الاستصحاب ، فذهب القدماء إلى أنّه حجّجه من باب الظن ، واستدلوا عليه بالوجوه التاليه :

١- بناء العقلاء على العمل على وفق الحاله السابقه ، ولم يثبت الردع عنه من جانب الشارع.

يلاحظ عليه - مضافا إلى عدم كليتها ، فإنّ العقلاء لا يعملون في الأمور الخطيره على وفق الاستصحاب وإن أفاد الظن - : أنّه يكفي في الردع ما دلّ من الكتاب والسنة على النهي عن اتّباع غير العلم ، وقد مرّت تلك الآيات عند البحث عن حجّيه خبر الواحد.

٢- ما استند إليه العضدي في شرح المختصر ، فقال : إنّ استصحاب الحال : إنّ الحكم الفلاني قد كان ولم يظن عدمه ، وكلّ ما كان كذلك فهو مظنون البقاء.

يلاحظ عليه : أولا- : بمنع كليه الكبرى ، لمنع إفاده الاستصحاب الظن في كلّ مورد ، وثانيا سلّمنا لكن الأصل في الظنون عدم الحجّيه إلاّ أن يدلّ دليل قاطع عليها.

٣- الاستدلال بالإجماع ، قال العلامة : الاستصحاب حجّجه لإجماع الفقهاء على أنّه متى حصل حكم ، ثمّ وقع الشكّ في طروء ما يزيله ، وجب الحكم على ما كان أولا ، ولو لا القول بأنّ الاستصحاب حجّجه لكان ترجيحا لأحد طرفي الممكن من غير مرجّح.

يلاحظ عليه : عدم حجّيه الإجماع المنقول ، خصوصا إذا علم مستند المجمعين. أضف إلى ذلك مخالفه عدّه من الفقهاء مع الاستصحاب.

وأما المتأخرون فقد استدلّوا بالأخبار ، وأوّل من استدلّ بها الشيخ الجليل

الحسين بن عبد الصمد والد الشيخ بهاء الدين العاملي (٩١٨ - ٩٨٤ هـ) في كتابه المعروف بـ «العقد الطهماسبي» وهي عدّه روايات :

١. صحيحه زرارہ الأولى

روى الشيخ الطوسى بإسناده ، عن الحسين بن سعيد عن حمّاد ، عن حريز ، عن زرارہ قال : قلت له : الرجل ينام وهو على وضوء ، أتوجب الخفقه والخفقتان عليه الوضوء؟ فقال : «يا زرارہ : قد تنام العين ولا ينام القلب والأذن ، فإذا نامت العين والأذن والقلب وجب الوضوء».

قلت : فإن حرّك على جنبه شيء ولم يعلم به؟ قال : «لا ، حتى يستيقن أنّه قد نام، حتى يجيء من ذلك أمر بيّن ، وإلا فإنه على يقين من وضوئه ، ولا تنقض اليقين أبدا بالشكّ ، وإنما تنقضه بيقين آخر». (١)

وجه الدلالة : أنّ المورد وإن كان هو الوضوء ، لكن قوله : «ولا- تنقض اليقين أبدا بالشكّ» إلى آخره ظاهر في أنّه قضيه كليّه طبقت على مورد الوضوء ، فلا- فرق بين الشكّ فى الوضوء وغيره. وإنّ اللّام فى قوله : «اليقين» لام الجنس لا العهد ، ويدلّك على هذا ، أنّ التعليل بأمر ارتكازيّ وهو عدم نقض مطلق اليقين بالشكّ ، لا خصوص اليقين بالوضوء.

٢. صحيحه زرارہ الثانية

روى الشيخ فى التهذيب (٢) عن زرارہ روايه مفصّله تشتمل على أسئلته وأجوبه ، ونحن ننقل مقاطع منها :

أصاب ثوبى دم رعا ف ، أو غيره ، أو شيء من منى ، فعلمت أثره إلى أن

ص: ٢١٠

١- الوسائل : ١ ، الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء ، الحديث ١.

٢- رواه عن زرارہ بنفس السند السابق.

أصيب له الماء ، فأصبت وحضرت الصلاة ونسيت أن بثوبى شيئا وصلّيت ثم إنى ذكرت بعد ذلك.

قال : «تعيد الصلاة وتغسله».

قلت : فإننى لم أكن رأيت موضعه ، وعلمت أنه قد أصابه فطلبته فلم أقدر عليه ، فلما صلّيت وجدته؟

قال : «تغسله وتعيد».

قلت : فإن ظننت أنه قد أصابه ولم أتيقن ذلك ، فنظرت فلم أر شيئا ، ثم صلّيت فرأيت فيه؟

قال : «تغسله ولا تعيد الصلاة» ، قلت : لم ذلك؟

قال : «لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت ، فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبدا» (١).

وجه الاستدلال : يركّز الراوى فى سؤاله الثالث على أنه ظن - قبل الدخول فى الصلاة- بإصابه الدم بثوبه ولكن لم يتيقن ذلك فنظر فلم ير شيئا فصلّى فلما فرغ عنها رأى الدم - الذى ظن به قبل الصلاة - فأجاب الإمام عليه السلام بأنه يغسل ثوبه للصلوات الأخرى ولكن لا يعيد ما صلّى. فسأل الراوى عن سببه مع أنه صلّى فى الثوب النجس ، كالصورتين الأوليين فأجاب عليه السلام : بوجود الفرق ، وهو علمه السابق بنجاسه ثوبه فى الصورتين فدخل فى الصلاة بلا مسوّغ شرعى ، وشكّه فيها بعد الإذعان بطهارته فى الصورة الثالثة فدخل فيها بمجوز شرعى وهو عدم نقض اليقين بالطهاره ، بالشك فى النجاسه ومنه يعلم أن ظرف الاستصحاب هو قبيل الدخول فيها.

ص: ٢١١

١- الوسائل : ٢ ، الباب ٤١ من أبواب النجاسات ، الحديث ١ ، وقد تركنا نقل الأسئلة الباقية للاختصار.

ثم إنَّ للاستصحاب دوراً فقط في إحراز الصغرى : أعنى : طهاره الثوب ، ويترتب عليه أمر الشارع بجواز الصلاه فيه ، ومن المعلوم أنَّ امتثال الأمر الشرعى واقعياً كان أو ظاهرياً مسقطاً للتكليف ، كما مرَّ في مبحث الاجزاء .

٣. حديث الأربعمائه

(١)

روى أبو بصير ، ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله ، عن آباءه ، عن أمير المؤمنين عليه السلام ، أنه قال : «من كان على يقين ثم شكَّ فليمض على يقينه ، فإنَّ الشكَّ لا ينقض اليقين» . (٢)

والروايه صالحه للاستدلال بها على حجيه قاعده اليقين إذا كان متعلّق اليقين والشك واحداً ذاتاً وزماناً ، بأن يكون مفادها ، من كان على يقين (من عداله زيد يوم الجمعة) ثم شك (في عدالته في نفس ذلك اليوم وبالتالي شك في صحه الطلاق الذي طلق عنده) فليمض على يقينه .

كما هي صالحه للاستدلال بها على حجيه الاستصحاب إذا كان متعلّق الشك غير متعلّق اليقين زماناً ففي المثال : إذا أيقن بعدالته يوم الجمعة وشك في بقائها يوم السبت فليمض على يقينه (مثلاً ليطلق عنده) .

لكنّها في الاستصحاب أظهر لوجهين :

١- أنّ الصحاح السابقه تشكل قرينه منفصله على تفسير هذه الروايه فتحمل إلى ما حملت عليه الروايات السابقه .

٢- أنّ التعليل في الحديث تعليل بأمر ارتكازى وهو موجود في الاستصحاب دون قاعده اليقين لفعليه اليقين في الأوّل دون الآخر .

ص : ٢١٢

١- المراد من حديث الأربعمائه ، الحديث الذى علّم فيه أمير المؤمنين عليه السلام أصحابه أربعمائه كلمه تصلح للمسلم فى دينه ودنياه ، رواه الصدوق بسند صحيح ، عن أبى بصير ، ومحمد بن مسلم ، فى كتاب الخصال فى أبواب المائه وما فوقها . لاحظ ص ٦١٩ .

٢- الوسائل : ٧ ، باب ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان ، الحديث ١٣ .

التنبيه الأول : في فعلية الشك

يشترط في الاستصحاب فعلية الشك فلا يفيد الشك التقديرى ، فلو تيقن الحدث من دون أن يشك ثم غفل وصلى ثم التفت بعدها فشك في طهارته من حدثه السابق فلا يجرى الاستصحاب ، لأن اليقين بالحدث وإن كان موجودا قبل الصلاة لكنه لم يشك لغفلته ، ولأجل عدم جريانه يحكم عليه بصحة الصلاة أخذا بقاعده الفراغ ، لاحتمال أنه توصاً قبل الصلاة ، وهذا المقدار من الاحتمال كاف لجريان قاعده الفراغ ، ولكن يجب عليه التوضؤ بالنسبه إلى سائر الصلوات ، لأن قاعده الفراغ لا تثبت إلا صحه الصلاة السابقه ، وأما الصلوات الآتية فهي رهن إحراز الطهاره.

وهذا بخلاف ما إذا كان على يقين من الحدث ثم شك في وضوئه ومع ذلك غفل وصلى والتفت بعدها فالصلاه محكومہ بالبطلان لتمايمه أركان الاستصحاب وإن احتمل أنه توصاً بعد الغفله.

التنبيه الثانى : في استصحاب الكلى

المراد من استصحاب الكلى هو استصحاب الجامع بين الفردين ، كاستصحاب الإنسان المشترك بين زيد وعمرو ، وكاستصحاب الطلب الجامع بين الوجوب والندب ، وله أقسام ثلاثه :

القسم الأول من استصحاب الكلى

إذا علم بتحقق الكلى فى ضمن فرد ثم شك فى بقائه وارتفاعه ، فلا محاله

يشك في بقاء الكلّي وارتفاعه ، فإذا علم بوجود زيد في الدار فقد علم بوجود الإنسان فيها، فإذا شك في بقاءه فيها يجرى هناك استصحابان :

أ. استصحاب بقاء الفرد - أعنى : زيدا - .

ب. استصحاب بقاء الكلّي - أعنى : الإنسان - .

وهكذا إذا صار محدثا بالحدث الأكبر - أعنى : الجنابه - وشك في ارتفاعها بالرافع فيجوز له استصحاب الجنابه ، فيترتب عليه جميع آثار الجنابه كحرمة المكث في المساجد وعبور المسجدين الشريفين .

كما يجوز استصحاب الكلّي ، أى أصل الحدث الجامع بين الجنابه وسائر الأحداث، فيترتب عليه أثر نفس الحدث الجامع كحرمة مس كتابه القرآن .

القسم الثانى من استصحاب الكلّي

إذا علم إجمالا- أنّ في الدار حيوانا مردّدا بين قصير العمر كالبق ، وطويله كالفيل ، فقد علم تفصيلا بوجود حيوان فيها - وإن كانت المشخصات مجهولة ثم مضى زمان يقطع بانتفاء الفرد القصير فيشك في بقاء الحيوان في الدار - فلا يصح استصحاب الفرد مثل البق أو الفيل ، لعدم حاله المتيقنه للفرد ، لافتراض كون المشخصات مجهولة ، ولكن يصح استصحاب الكلّي .

ومثاله من الأمور الشرعية ما إذا كان متطهرا وخرج بلل مردّد بين البول والمنى ، فعندئذ حصل له علم تفصيلي بالحدث الكلّي . ثم إذا توضأ بعده فلو كان البلل بولا ارتفع الحدث الأصغر قطعاً ، ولو كان متياً فهو باق ، وعندئذ لا يقطع بارتفاع الحدث الجامع لاحتمال كون الحادث هو المنى .

فلا- يجوز استصحاب أى فرد من أفراد الحدث لعدم العلم بحاله السابقه ، لكن يصح استصحاب الجامع أى مطلق الحدث الجامع بين الأصغر والأكبر .

ص: ٢١٤

إذا تحقّق الكلّي (الإنسان) في الدار في ضمن فرد كزيد ، ثمّ علم بخروجه من الدار قطعاً ، ولكن يحتمل مصاحبه عمرو معه عند ما كان زيد في الدار ، أو دخوله فيها مقارنا مع خروجه.

ففي هذا المقام لا يجرى استصحاب الفرد أصلاً ، لأنّ الفرد الأوّل مقطوع الارتفاع والفرد الثاني مشكوك الحدوث من رأس ، ولكن يجرى استصحاب الكلّي أى وجود الإنسان في الدار الذي هو الجامع بين الفردين.

مثاله في الأحكام الشرعيه ما إذا علمنا بكون الشخص كثير الشك وعلمنا أيضا ارتفاع كثره شكه إجمالاً ، ولكن احتملنا ارتفاعها من رأس أو انقلابها إلى مرتبه ضعيفه ، فلا يجوز استصحاب المرتبه الشديده لأنها قطعيه الارتفاع ، ولا المرتبه الضعيفه لأنها مشكوكه الحدوث ، لكن يمكن استصحاب الجامع بين المرتبتين وهو كونه كثير الشك غير مقيد بالشده والضعف.

التنبيه الثالث : عدم حجّيه الأصل المثبت

يشترط في الاستصحاب أن يكون المستصحب إمّا حكماً شرعيّاً كاستصحاب أحد الأحكام الشرعيه - كليته أو جزئيه - أو موضوعاً لحكم شرعي كاستصحاب حياه زيد ، فإنها موضوعه لأحكام كثيره ، مثل بقاء علقه الزوجيه وحرمة تقسيم أمواله ، إلى غير ذلك من الآثار الشرعيّه.

فلو افترضنا أنّ زيدا غاب وله من العمر اثنا عشر عاماً ، فشككنا في حياته بعد مضيّ ثلاثه أعوام من غيبته ، فلا يصحّ استصحاب حياته لغايه إثبات أثره العقلي - بلوغه - حتى يترتب عليه آثاره الشرعيّه من وجوب الإنفاق من ماله على والديه فالمراد من الأصل المثبت هو إجراء الاستصحاب لإثبات الأثر العقلي أو

ذهب المحققون إلى عدم صحته لأن الآثار العقلية وإن كانت أثرا لنفس المتيقن، ولكنها ليست آثارا شرعية، بل آثار تكوينية غير خاضعة للجعل والاعتبار، والآثار الشرعية المترتبة على تلك الأمور العادية والعقلية وإن كانت خاضعة للجعل لكنها ليست آثارا للمتيقن (الحياه) الذي أمرنا الشارع بإبقائه وتنزيل مشكوكه منزله المتيقن.

وإليك مثالا آخر:

مثلا إذا تعبدنا الشارع بإبقاء شهر رمضان، أو عدم رؤيه هلال شوال في يوم الشك فإذا ضمّ هذا التعبد إلى العلم القطعي بمضيّ تسعه وعشرين يوما من أول الشهر قبل هذا اليوم، يلازمه الأثر العادي وهو كون اليوم التالي هو عيد الفطر، فهل يترتب على ذلك الأثر العادي - الملازم للاستصحاب - الأثر الشرعي من صحه صلاه الفطر ولزوم إخراج الفطره بعد الهلال ونحوهما؟

فالتحقيق: أنه لا يترتب على الاستصحاب، الأثر العادي حتى يترتب عليه الأثر الشرعي، لأن الذي تعبدنا الشارع بإبقائه هو بقاء شهر رمضان أو عدم رؤيه هلال شوال، فلصيانته تعبد الشارع عن اللغويه يترتب كل أثر شرعي على هذين المستصحبين، لا الأثر العادي، لأنه غير خاضع للجعل والاعتبار، فإنّ الأمور التكوينية تدور مدار الواقع.

وأما الآثار الشرعية المترتبة على ذلك الأثر العادي، فهي وإن كانت خاضعة للجعل والاعتبار، لكنها ليست أثرا مترتبا على ما تعبدنا الشارع بإبقائه وهو كون اليوم شهر رمضان أو عدم كونه من شوال.

نعم استثنى بعض المحققين من الأصل المثبت موارد تطلب من الدراسات العليا.

التنبيه الرابع : تقدّم الأصل السببي على المسببي

إذا كان في المقام أصلاً متعارضاً ، غير أنّ الشك في أحدهما مسبب عن الشك في الآخر ، مثلاً إذا كان ماء قليل مستصحب الطهارة ، وثوب متنجس قطعاً ، فغسل الثوب بهذا الماء ، فهنا يجرى بعد الغسل استصحابان :

أ. استصحاب طهاره الماء الذي به غسل الثوب النجس ، ومقتضاه طهاره الثوب المغسول به.

ب. استصحاب نجاسه الثوب وبقائها حتى بعد الغسل.

وعندئذ يقدّم الاستصحاب الأوّل على الاستصحاب الثاني ، لأنّ الشك في بقاء النجاسه في الثوب - بعد الغسل - ناشئ عن الشك في طهاره الماء الذي غسل به ، فإذا تعبدنا الشارع ببقاء طهاره الماء ظاهراً يكون معناه ترتيب ما للماء الطاهر الواقعي من الآثار على مستصحب الطهارة ، ومن جملة آثاره طهاره الثوب المغسول به ، فالتعبد ببقاء الأصل السببي يرفع الشك ، في جانب الأصل المسببي بمعنى أنّ النجاسه هناك مرتفعه غير باقيه فيكون الأصل السببي مقدّماً على الأصل المسببي.

ويمكن أن يقال إنّ الأصل السببي - استصحاب طهاره الماء - ينقح موضوع الدليل الاجتهادي ، فيكون الدليل الاجتهادي مقدّماً على الأصل المسببي ، لأنّ استصحاب طهاره الماء يثبت موضوعاً ، وهو أنّ هذا الماء طاهر ، هذا من جانب.

ومن جانب آخر دلّ الدليل الاجتهادي أنّ كلّ نجس غسل بماء طاهر فهو طاهر ، فبضم الصغرى إلى الكبرى لا يبقى شك في طهاره الثوب وارتفاع نجاسته.

التنبیه الخامس : تقدّم الاستصحاب على سائر الأصول

يقدم الاستصحاب على سائر الأصول ، لأنّ التعيّد ببقاء اليقين السابق وجعله حجّه في الآن اللاحق يوجب ارتفاع موضوعات الأصول ، أو حصول غاياتها ، وإليك البيان :

أ. إنّ موضوع البراءة العقلية هو عدم البيان ، فإذا كان الشئ مستصحب الحرمة أو الوجوب ، فالأمر بالتعيّد بإبقاء اليقين السابق بيان من الشارع ، فلا يبقى موضوع للبراءة العقلية.

ب. كما أنّ موضوع البراءة الشرعية هو «ما لا يعلمون» والمراد من العلم هو الحجّه الشرعيّه ، والاستصحاب كما قرناه حجّه شرعيّه على بقاء الوجوب والحرمة في الأزمنة اللاحقه ، فيرتفع موضوع البراءة الشرعية.

ج. إنّ موضوع التخيير هو تساوى الطرفين من حيث الاحتمال ، والاستصحاب بحكم الشرع هادم لذلك التساوى.

د. إنّ موضوع الاشتغال هو احتمال العقاب في الفعل أو الترك ، والاستصحاب بما أنّه حجّه مؤمّنه ، فالاستصحاب بالنسبه إلى هذه الأصول رافع لموضوعها. وإن شئت فسّمه واردا عليها.

وربّما يكون الاستصحاب موجبا لحصول غايه الأصل كما هو الحال في أصالتي الطهاره والحليّه ، فإنّ الغايه في قوله عليه السلام : «كلّ شئ طاهر حتّى تعلم أنّه قذر» ، وفي قوله عليه السلام : «كلّ شئ حلال حتّى تعلم أنّه حرام» وإن كان هو العلم ، لكن المراد منه هو الحجّه ، وبما أنّ الاستصحاب حجّه ، فمع جريانه تحصل الغايه ، فلا يبقى للقاعده مجال.

تمّ الكلام في الأصول العمليه ،

ويليه البحث في تعارض الأدلّه الشرعيه إن شاء الله

والحمد لله ربّ العالمين

المقصد الثامن : فى تعارض الأدله الشرعيه

اشاره

وفيه فصلان :

الفصل الأول : فى التعارض غير المستقر.

الفصل الثانى : فى التعارض المستقر.

خاتمه المطاف : فى التعارض على نحو العموم والخصوص من وجه.

ص: ٢١٩

يعدّ البحث عن تعارض الأدلّة الشرعيه ، وكيفيته علاجها ، من أهمّ المسائل الأصوليه ، وذلك لأنه قلّمَا يتفق في باب أن لا توجد فيه حجّتان متعارضتان ، على نحو لا- مناص للمستنبط من علاجهما بالقواعد المذكوره في باب تعارض الأدلّة ولأجل تلك الأهميه أفردوا له مقصدا.

إنّ التعارض من العرض وهو في اللغه بمعنى الإراءه قال سبحانه : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ) (البقره / ٣١).

وأما اصطلاحا فقد عرّف بتنافي مدلولي الدليلين على وجه التناقض كما إذا قال: يحرم العصير العنبي قبل التثليث ، وقال أيضا : لا يحرم ، أو التضاد كما إذا قال : تستحب صلاه الضحى وقال أيضا «تحرم».

ثمّ إنّ التعارض بين الدليلين تاره يكون أمرا زائلا- بالتأمل واللائزم فيه هو الجمع بين الدليلين ، وأخرى يكون باقيا غير زائل فالمرجع فيه ، هو الترجيح أوّلا ثمّ التخيير ثانيا. فصار ذلك سببا لعقد فصلين يتكفلان لبيان حكم القسمين فنقول :

ص: ٢٢٠

الفصل الأول : فى الجمع بين الدليلين أو التعارض غير المستقر

إذا كان التعارض بين الخبرين تعارضا غير مستقر ، يزول بالتأمل بحيث لا يعدّ التكلم بهذا النحو على خلاف الأساليب المعروفة بين المقتنين وعلماء الحقوق ، بل كان دارجا بينهم ، فيقدم فيه الجمع على التخيير أو الترجيح أو التساقت وهذا هو المراد من قول الأصوليين : «الجمع مهما أمكن أولى من الطرح» ومقصودهم هو الجمع المطلوب عند أهل الحقوق والقانون بحيث يعد أحد الدليلين قرينه على التصرف فى الآخر ، وهذا ما يعبر عنه بالجمع العرفى ، أو الجمع مع الشاهد فى مقابل الجمع التبرعى الذى يجمع بين الدليلين بلا شاهد وقرينه ، ولأجل ذلك يكون الجمع الأول مقبولا والآخر مرفوضا .

وقد بذل الأصوليون جهودهم فى إعطاء ضوابط الجمع المقبول وحصروها فى العناوين التالية :

١- التخصّص ، ٢. الورود ، ٣. الحكومه ، ٤. التخصيص ، ٥. تقديم الأظهر على الظاهر .

وإليك تعريف تلك العناوين :

١- التخصّص : هو خروج موضوع أحد الدليلين عن موضوع الدليل الآخر

ص : ٢٢١

حقيقه وتكويننا ، كقولنا : «الخمير حرام» و «الخل حلال» فالمحمولان وإن كانا متنافيين ، ولكن التنافي بينهما بدوي يزول بالنظر إلى تباير الموضوعين.

٢- الورود : هو رفع أحد الدليلين موضوع الدليل الآخر حقيقه ، لكن بعنايه من الشارع بحيث لولاها لما كان له هذا الشأن كتقدم الأماره على الأصول العمليه.

توضيحه : انّ لكلّ من الأصول العمليه موضوعا خاصا.

مثلا موضوع البراءه العقليه هو عدم البيان ، وموضوع الاشتغال هو احتمال العقاب ، وموضوع التخيير هو عدم المرحح ، فإذا قام الدليل القطعي على حججه الأماره ارتفع بذلك موضوع الأصل ، فتكون الأماره بيانا لمورد الشك (في أصل البراءه) ، ورافعا لاحتمال العقاب (في أصاله الاشتغال) ، ومرجحا لأحد الطرفين على الآخر (في أصاله التخيير). كلّ ذلك بفضل جعل الشارع الحججه للأماره.

وهذا هو المراد من قولنا : «لكن بعنايه الشارع» إذ لولاها لكانت الأماره في عرض الأصول لعدم افادتها العلم كالأصول ، لكن لما افيضت عليها الحججه من جانب الشارع ، صارت تهدد كيان الأصول لكونها بيانا من الشارع ، ومؤمنا للعقاب و ... وبذلك يظهر ورود الأماره على أصالتي الطهاره والحليه ، لأنهما مغياه بعدم العلم ، والمراد منه هو الحججه الشرعيه ، فالأماره بما أنّها حججه شرعيه ، داله على حصول الغايه في قوله عليه السلام : «كلّ شيء طاهر حتى تعلم أنّه قدر» أو قوله عليه السلام : «كلّ شيء حلال حتى تعلم أنّه حرام».

٣- الحكومه : أن يكون أحد الدليلين ناظرا إلى الدليل الآخر ومفسرا له ، فيقدم على الآخر بحكم انّ له تلك الخصوصيه ويسمى الناظر بالحاكم ، والمنظور إليه بالمحكوم ، ويتلخص النظر في الأقسام التاليه :

أ: التصرف في عقد الوضع بتوسيعه ، قال سبحانه : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) (المائدة / ٦) فالمتبادر من الصلاة هي الاعمال المعهودة ، فإذا ضمَّ إليه قوله عليه السلام : «الطواف بالبيت صلاة» يكون حاكما على الآيه بتوسيع موضوعها ببيان أنّ الطواف على البيت من مصاديق الصلاة فيشترط فيه ما يشترط في الصلاة.

ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «لا- صلاة إلا- بطهور» الظاهره في شرطيه الطهاره المائيه ، فكأنه قال : «الطهور شرط للصلاه» فإذا قال : التراب أحد الطهورين ، فقد وسَّع الموضوع (الطهور) إلى الطهاره الترابيه أيضا ، وهذا النوع من التصرف في عقد الوضع لا يتم إلا ادعاء ، كادعاء أنّ الطواف أو التيمم صلاة أو طهور.

ب : التصرف في عقد الوضع بتضييقه ، ويتحقق ذلك بنفى الموضوع لغايه نفى حكمه كما إذا قال : «لا شكّ لكثير الشك» ، أو قال : «لا شكّ للإمام مع حفظ المأموم» ، أو بالعكس ، وذلك بعد العلم بأنّ للشاك أحكاما معينه في الشريعه فهي حاكمه على أحكام الشاك ، متصرفه في موضوعها بادعاء عدم وجود الشك في تلك الموارد الثلاثه ، والغايه هي رفع الحكم برفع الموضوع ادعاء.

مع أنّ هذه الأمثله أشبه بالتخصيص ، ولكن الذي يميّزها عن التخصيص هو أنّ لسانها لسان النظاره إلى الدليل الآخر.

ج : التصرف في عقد الحمل أو متعلّقه بتوسيعه ، فإذا قال : ثوب المصلى يلزم أن يكون طاهرا وقال : «كلّ شيء طاهر حتى تعلم أنّه قدر» فقد وسَّع متعلّق الحكم إلى الطهاره الثابته حتى بالأصل.

د : التصرف في عقد الحمل بتضييقه ، وهذا كقوله سبحانه : (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) (الحج / ٧٨) فإنّها بحكم نظرها إلى الأحكام الشرعيه المترتبه على العناوين الأوليه تضيق محمولاتها ويخصصها بغير صوره الحرج ، ومثله

قوله : «لا ضرر ولا ضرار» بالنسبة إلى سائر الأحكام فوجوب الوضوء محدد بعدم الحرج والضرر.

والحاصل : أنّ مقوم الحكمه اتخاذ الدليل لنفسه موقف الشرح والتبيين ، فتكون النتيجة إمّا تصرّفًا في عقد الوضع ، أو الحمل إمّا بالتوسيع أو بالتضييق. ولكن التعارض ورفعه بالحكمه مختص بصوره التضييق لا التوسيع وليس فيها أى تعارض حتى تعالج بالحكمه بخلاف صوره التضييق فالتعارض محقق لكن يقدم الحاكم على المحكوم فى عرف أهل التقنين فلاحظ.

٤- التخصيص : عبارته عن إخراج بعض أفراد العام عن الحكم المحمول عليه مع التحفظ على الموضوع كما إذا قال : أكرم العلماء ، ثم قال : لا تكرم العالم الفاسد ، فهو يشارك الحكمه فى بعض أقسامه (القسم الرابع) لكنّه يفارقه بأنّ لسان التخصيص هو رفع الحكم عن بعض أفراد الموضوع ابتداء من دون أن يكون لسانه ، لسان النظاره ، بخلاف الحكمه فإنّ لسانها لسان النظر إمّا إلى المحمول أو إلى الموضوع ، ولذلك ربما يقال بأنّه لو لم يرد من الشارع حكم فى المحكوم لم يكن للدليل الحاكم مجال.

٥- تقديم الأظهر على الظاهر ، إذا عدّ أحد الدليلين قرينه على التصرف فى الآخر يقدم ما يصلح للقرينه على الآخر وإن لم يدخل تحت العناوين السابقه ، وهذا ما يسمّى بتقديم الأظهر على الظاهر ولأجل التعرّف على الأظهر والظاهر نذكر أمثله :

أ : دوران الأمر بين تخصيص العام وتقييد المطلق

إذا دار الأمر بين تخصيص العام وتقييد المطلق ، كما إذا قال المولى : أكرم العلماء ، ثم قال : لا تكرم الفاسق ، فدار أمر العالم الفاسق بين دخوله تحت الحكم

الأوّل أو الثّاني ، فقد اختار الشيخ الأ-عظم الأنصارىّ تقديم العام على المطلق ، ولزوم التصرّف في الثّاني بتقييد المطلق به ، فتكون النتيجة وجوب إكرام العالم الفاسق ، وما هذا إلاّ لأنّ دلالة العام على الشمول أظهر من دلالة المطلق عليه .

ب : إذا كان لأحد الدليلين قدر متيقّن

إذا كان لأحد الدليلين قدر متيقّن ، مع تساويهما في الظهور اللفظي وكونهما بصيغته العموم كما إذا قال : أكرم العلماء ثمّ قال : لا تكرم الفسّاق ، فبين الدليلين عموم وخصوص من وجه ، فيتعارضان في مجمع العنوانين : أعنى : العالم الفاسق ، فيجب إكرامه على الأوّل ويحرم على الثّاني ولكن علمنا من حال المتكلّم أنّه يبغض العالم الفاسق ، فهو قريبه على تقديم عموم النهي على عموم الأمر ، فيكون مجمع العنوانين (العالم الفاسق) محرّم الإكرام .

ج : دوران الأمر بين التقييد والحمل على الاستحباب

إذا قال الشارع إذا أفطرت فاعتق رقبه ، ثمّ ورد بعد مدّه إذا أفطرت فاعتق رقبه مؤمنه ، فيدور الأمر بين حمل المطلق على المقيد ، أو حمل الأمر المتعلّق بالمقيّد على الاستحباب ، وربما يقدّم الأوّل على الثّاني لشيوع التقييد ، وربما يرجح العكس لشيوع استعمال الأوامر على لسان الشارع في الاستحباب . وقد مرّ تفصيله في المقصد الخامس عند البحث في المطلق والمقيّد .

ويدلّ على هذا النوع من الجمع طائفه من الروايات منها :

ما روى داود بن فرقد ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : «أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معانى كلامنا ، أنّ الكلمه لتصرف على وجوه لو شاء إنسان لصرف كلامه حيث يشاء» . (1)

ص : ٢٢٥

وهذا الحديث يحث على التأمل والتدبر في الأحاديث المرويه ، حتى لا يتسرع السامع باتهامها بالتعارض بمجرد السماع ، دون التدبر في أطرافها.

فتلخص أنّ التنافي غير المستقر يرتفع بأحد الأمور الخمسه التي أشرنا إليها ، بقى الكلام في التنافي المستقر وهو الذى نبحت عنه فى الفصل التالى.

الفصل الثانى : التعارض المستقر أو إعمال الترجيح و التخيير

اشاره

إذا كان هناك بين الدليلين تناف وتدافع فى المدلول على وجه لا يمكن الجمع بينهما جمعا عرفيا مقبولا عند أهل التقنين ، فيقع البحث فى أمور :

الأول : ما هى القاعده الأوليه عند التعارض؟

لا- شكّ أنّ الأخبار حجّه من باب الطريقيه بمعنى أنّها الموصله إلى الواقع فى كثير من الأحيان ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر أنّ دليل حجيه قول الثقة منحصره فى السيره العقلائيه عند المحققين ، وبما أنّ السيره دليل لئبى يؤخذ بالقدر المتيقن منه لعدم وجود لسان لفظى لها حتى يؤخذ بإطلاقه ، والقدر المتيقن من السيره فى مورد حجيه قول الثقة هى صورته عدم التعارض ، فتكون القاعده الأوليه هى سقوط الخبرين المتعارضين عن الحجيه. لما مضى من أنّ الشكّ فى الحجيه يساوق القطع بعدمها.

ص: ٢٢٦

قد وقفت على أنّ مقتضى القاعده الأوليه فى الخبرين المتعارضين هو التساقط ، فلو ثبت شىء على خلاف تلك القاعده نأخذ به ، وإلاّ فهى محكمه .

فنعول : إنّ الخبرين المتعارضين على صورتين :

أ : الخبران المتكافئان اللذان لا مزيه لأحدهما توجب ترجيحه على الآخر .

ب : الخبران المتعارضان اللذان فى أحدهما مزيه توجب ترجيحه على الآخر .

وإليك الكلام فى كلا القسمين :

الصوره الأولى : الخبران المتعارضان المتكافئان

إذا ورد خبران متعارضان متكافئان من دون مزيه لأحدهما على الآخر (١) فقد استفاضت الروايات على التخيير بينهما ، فمنها :

١- ما روى الطبرسى فى «الاحتجاج» عن الحسن بن الجهم (٢) قال : قلت له تجيئنا الأحاديث عنكم مختلفه ، فقال : «ما جاءك عنّا فقس على كتاب الله عزّ وجلّ وأحاديثنا ، فإن كان يشبههما فهو منّا ، وإن لم يكن يشبههما فليس منّا» ، قلت : يجيئنا الرجلان وكلاهما ثقه بحديثين مختلفين ولا نعلم أيّهما الحق؟ قال : «فإذا لم تعلم فموسّع عليك بأيّهما أخذت». (٣)

٢- ما رواه الشيخ فى «التهذيب» ، عن على بن مهزيار قال : قرأت فى كتاب

ص : ٢٢٧

١- سيوافيك أنّ أخبار التخيير محموله على صوره التكافؤ.

٢- الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين الشيبانى ، ترجمه النجاشى برقم ١٠٨ ، وقال : ثقه ، روى عن أبى الحسن والرضا عليهما السلام.

٣- الوسائل : ١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٤٠.

لعبد الله بن محمد ، إلى أبي الحسن عليه السلام : اختلف أصحابنا في رواياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام في ركعتي الفجر في السفر ، فروى بعضهم : صلّها في المحمل ، وروى بعضهم لا- تصلّها إلّا- على الأرض ، فقال عليه السلام : «موسّع عليك بأية عملت». (١)

والرواية بقرينه قوله : «موسّع عليك بأية عملت» ناظره إلى الأخبار المتعارضة ، نعم موردها هي الأمور المستحبّة ، والتخيير في المستحبات لا يكون دليلاً على التخيير في الواجبات ، لأنّ للأولى مراتب مختلفه في الفضيله ، فيصح التخيير بين درجاتها ، وهذا بخلاف الواجبات ، فإنّ أحد الطرفين تعلق به الأمر دون الآخر.

هل التخيير بدوى أو استمرارى؟

إذا ورد خبران متعارضان متكافئان ، فهل التخيير بينهما بدوى أو استمرارى بمعنى أنّه له اختيار غير ما اختاره في الواقعه الأولى؟ والحقّ أنّه بدوى ، وقد سبق بيانه في مبحث الاشتغال ، وذكرنا فيه أنّ المخالفه القطعيه العمليه للعلم الإجمالى قبيح وحرام ، من غير فرق بين أن تكون المخالفه دفعيه أو تدريجيه ، فإذا أخذ بأحد الخبرين في واقعته ، والخبر الآخر في واقعته أخرى ، فقد علم بالمخالفه العمليه أمّا بعمله هذا أو بما سبق.

ما هو مرجع الروايات الأمره بالتوقّف؟

هناك روايات تأمر بالتوقّف والصبر إلى لقاء الإمام ، أو من يخبر بحقيقه الحال من بطانه علومهم عليهم السلام ومعها كيف يكون التكليف هو التخيير بين الخبرين المختلفين؟

ص: ٢٢٨

روى الكليني ، عن سماعه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل اختلف عليه رجلان من أهل دينه في أمر كلاهما يرويه ، أحدهما يأمر بأخذه ، والآخر ينهاه عنه ، كيف يصنع ؟ قال : «يرجئه حتى يلقي من يخبره فهو في سعه حتى يلقاه» . (١)

وفى مقبوله عمر بن حنظله المعروفه حينما انتهى السائل إلى مساواه الخبرين في المرجحات قال : «إذا كان ذلك فارجئه حتى تلقى إمامك ، فإنّ الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات» . (٢)

والأوّل يأمر بالتوقّف منذ بدء الأمر ، والآخر يأمر به بعد مساواتهما في المرجحات ، وعلى كلّ تقدير ينفيان التخيير .

والجواب : أنّ هذا القسم من الروايات محمول على صورته التمكن من لقاء الإمام ، أو من لقاء بطانه علومهم ، ويشهد لهذا الجمع نفس الحدِيثين ، ففي الأوّل : «يرجئه حتى يلقي من يخبره» أي يخبره بحقيقه الحال وما هو الصحيح من الخبرين ، وفي الثاني : «فارجئه حتى تلقى إمامك» ومن لاحظ الروايات الآمره بالتوقّف يلمس ذلك ، فإنّ من الرواه من كان يتمكن من لقاء الإمام والسماع منه ، ومنهم من لم يكن متمكّنًا من لقائه عليه السلام إلّا- ببذل مؤن ، وقطع مسافه بعيده ، فالأمر بالتوقّف راجع إلى المتمكّن ، والأمر بالتخيير إلى الثاني .

الصورة الثانيه : الخبران المتعارضان غير المتكافئين

اشاره

إذا كان هناك خبران ، أو أخبار متعارضه ، ويكون لأحدهما ترجيح على الآخر ؛ فيقع الكلام في الأمور الثلاثه :

ص : ٢٢٩

١- الوسائل : ١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٥ ، ١ . ولاحظ الحديث ٤٢ و ٣٦ من هذا الباب .

٢- الوسائل : ١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٥ ، ١ . ولاحظ الحديث ٤٢ و ٣٦ من هذا الباب .

١- التعرّف على هذه المرجّحات.

٢- هل الأخذ بذى المزيّه واجب أو راجح؟

٣- هل يقتصر على المنصوص من المرجّحات أو يتعدى غيره؟

ولنتناول البحث فى كل واحد منها.

الأمر الأول : فى بيان المرجّحات الخبريه

إشاره

نستعرض فى هذا الأمر المرجّحات الخبريه - عندنا - أو ما قيل إنّها من المرجّحات الخبريه وهى أمور :

أ. الترجيح بصفات الراوى

قد ورد الترجيح بصفات الراوى ، مثل الأعدليّه والأفقيّه والأصديقه والأورعيه ، فى غير واحد من الروايات التى نذكر بعضها.

روى الكلينى بسند صحيح ، عن عمر بن حنظله (١) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعه فى دين ، أو ميراث ، فتحاكما إلى السلطان ، وإلى القضاء أيحل ذلك؟ قال : «من تحاكم إليهم فى حقّ أو باطل فإنّما تحاكم إلى الطاغوت ، وما يحكم له فإنّما يأخذ سحتنا ، وإن كان حقا ثابتا له ، لأنّه أخذ بحكم الطاغوت ، وما أمر الله أن يكفر به ، قال الله تعالى : (يُرِيدُونَ أَنْ يُتَّحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ) (٢)».

قلت : فكيف يصنعان؟ قال : «ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا

ص : ٢٣٠

١- عمر بن حنظله وإن لم يوثق فى المصادر الرجاليّه ، لكن الأصحاب تلقّوا روايته هذه بالقبول و- لذا - سمّيت بالمقبوله ، واعتمدوا عليها فى باب القضاء ، والحديث مفصّل ذكرناه فى مقاطع أربعه فلا تغفل.

٢- النساء / ٦٠.

ونظر في حلالنا وحرامنا ، وعرف أحكامنا ، فليرضوا به حكما ، فإنني قد جعلته عليكم حاكما ، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه ، فإنما استخف بحكم الله وعلينا ردّ ، والراد علينا ، راد على الله وهو على حدّ الشرك بالله».

قلت : فإن كان كلّ رجل اختار رجلا من أصحابنا فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما ، واختلفا فيما حكما ، وكلاهما اختلفا في حديثكم ، فقال : «الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما ، ولا يلتفت إلى ما حكم به الآخر».

(١)

إنّ هذا القسم من الترجيح قد ورد في غير واحد من الروايات (٢) لكن الجميع راجع إلى ترجيح حكم أحد القاضيين على حكم القاضى الآخر ، ومن المحتمل جدا اختصاص الترجيح به لمورد الحكومه ، حتى يرتفع النزاع وتفصل الخصومه ، ولا دليل على التعدى منه إلى غيره ، وذلك لأنّه لئلا كان إيقاف الواقعه وعدم صدور الحكم ، غير خال من المفسده ، أمر الإمام بإعمال المرجحات حتى يرتفع النزاع.

نعم ورد الترجيح بصفات الراوى فى مورد تعارض الخبرين ، فيما رواه ابن أبى جمهور الاحسائى ، عن العلامه ، مرفوعا إلى زراره ، لكن الروايه فاقدته للسند ، يرويه ابن أبى جمهور الاحسائى (المتوفى حوالى سنه ٩٠٠ هـ) ، عن العلامه (المتوفى عام ٧٢٦ هـ) ، عن زراره (المتوفى عام ١٥٠ هـ) ، ومثل هذا الحديث لا يصحّ الاحتجاج به أبدا ، ولأجل ذلك ، لم نعتمد عليها. وعلى ذلك ليس هنا دليل صالح لوجوب الترجيح بصفات الراوى.

ص: ٢٣١

١- الكافى : ١ / ٦٨ ، ط دار الكتب الإسلاميه.

٢- الوسائل : الجزء ١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٢٠ روايه داود بن الحصين و ٤٥ ، روايه موسى بن أكيل.

ب : الترجيح بالشهره العمليه

قد ورد الترجيح بالشهره العمليه ، أى عمل جلّ الأصحاب بإحدى الروايتين ، دون الروايه الأخرى ، فى المقبوله السابقه ، فقد طرح عمر بن حنظله مساواه الراويين فى الصفات قائلا : «فقلت : إنهما عدلان مرضيان عند أصحابنا لا يفضّل واحد منهما على الآخر، قال : فقال : ينظر إلى ما كان من روايتهم عَنّا - فى ذلك الذى حكما به - المجمع عليه عند أصحابك فيؤخذ به من حكمنّا ، ويترك الشاذ النادر الذى ليس بمشهور عند أصحابك ، فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه.

إنّما الأمور ثلاثه : أمر بيّن رشده فيتبع ، وأمر بيّن غيّه فيجتنب ، وأمر مشكل يرد علمه إلى الله وإلى رسوله». (1)

يلاحظ على الاستدلال بأنّه : يحتمل جدا اختصاص الترجيح بالشهره العمليه بمورد القضاء وفصل الخصومه الذى لا يصحّ فيه إيقاف الحكم فيرجح أحد الراويين على الآخر بملاحظه مصدره ، وأمّا لزوم الترجيح بها أيضا فى تعارض الخبرين فى مقام الإفتاء ، فغير ظاهر من الحديث ، لا يثبت ولا ينفى ، إلا إذا قيل بإلغاء الخصوصيه بين المقامين عرفا.

ج : الترجيح بموافقه الكتاب

إنّ الإمامان فى المقبوله يثبت أنّ صدر الحديث بصدد بيان مرجحات القضاء ، لكن السائل لما وقف على أنّ الإمام عليه السلام يقدّم رأى أحد القاضيين على

ص : ٢٣٢

الآخر بحجّه أنّ مستند أحدهما هو الخبر المجمع عليه ، بدا له أن يسأله عن تعارض الخبرين ومرجحاتهما مع قطع النظر عن كونهما مصدرا للقضاء وقال : فإن كان الخبران عنكم مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟

قال : « ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة (وخالف العامه) فيؤخذ به ، ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة (ووافق العامه)». (١)

ويدلّ على الترجيح بموافقته الكتاب والسنة غير واحد من الروايات : روى عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، قال : قال الصادق عليه السلام : « إذا ورد عليكم حديثان مختلفان ، فاعرضوهما على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، وما خالف كتاب الله فردّوه». (٢)

ثمّ إنّه ليس المراد من مخالفته الكتاب هو المخالفه بالتناقض والتباين الكلى ، لأنّ عدم حجيه المباين الصريح معلوم لا يحتاج إلى البيان أوّلا ، ولا يضعه الوضّاعون ثانيا ، لأنّه يواجه من أوّل الأمر بالنقد والردّ بأنّه كذب موضوع على لسان الإمام.

فإذن المراد من مخالفته الكتاب هو المخالفه بمثل العموم والخصوص ، فلو كان أحد الخبرين موافقا لعموم الكتاب والآخر مخالفا له بنحو التخصيص يؤخذ بالأوّل دون الثانى ، وإن كان المخالف (الخاص) حجّه يخصص به الكتاب إذا لم يكن مبتلى بالمعارض.

ص: ٢٣٣

١- أخذنا الروايه من كتاب الكافي : ١ / ٦٧ ، الحديث ١٠ ، لأنّ صاحب الوسائل جزّأها على عدّه أبواب.

٢- الوسائل : الجزء ١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٢٩ ؛ ولاحظ أيضا الحديث ٢١ و ٢٠ من هذا الباب.

د : الترجيح بمخالفة العامه

روى عمر بن حنظله ، قال : قلت : جعلت فداك أ رأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة ، ووجدنا أحد الخبرين موافقا للعامه والآخر مخالفا لهم بأى الخبرين يؤخذ؟ قال : «ما خالف العامه ففيه الرشاد».

فقلت : جعلت فداك فإن وافقهما الخبران جميعا ، قال : «ينظر إلى ما هم إليه أميل - حكّامهم وقضاتهم - فيترك ويؤخذ بالآخر».(١)

ويدلّ عليه أيضا ما رواه عبد الرحمن بن أبى عبد الله (البصرى) قال : قال الصادق عليه السلام : «إن لم تجدوهما فى كتاب الله فاعرضوهما على أخبار العامه ، فما وافق أخبارهم فذروه ، وما خالف أخبارهم فخذوه».(٢)

كلّ ذلك يكشف عن صدور الموافق تقيّه دون المخالف.

وجه الإفتاء بالتقيه

إنّ أئمّه أهل البيت عليهم السلام كانوا يفتون بالتقيه خوفا من شرّ السلطان أولا ، وفقهاء السلطه ثانيا ، والمحافظه على نفوس شيعتهم ثالثا ، وكان العامل الثالث من أكثر الدواعى إلى الإفتاء بها ، وكفانا فى ذلك ما جمعه المحدث البحرانى فى هذا الصدد ، فى مقدّمه حدائقه.(٣)

إنّ الرواه كانوا على علم بأنّ الإمام ربما يفتى فى مكاتيبه بالتقيه بشهاده ما

ص: ٢٣٤

١- مضى مصدر الروايه.

٢- الوسائل : الجزء ١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٢٩ ؛ لاحظ الحديث ٢١ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٨ من ذلك الباب.

٣- الحدائق : ١ / ٥ - ٨.

رواه الصدوق بإسناده عن يحيى بن أبي عمران أنه قال : كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام في السنجاب والفنك والخز ، وقلت : جعلت فداك أحب أن لا تجبني بالتقيه في ذلك ، فكتب إليّ بخطّه : «صلّ فيها» . (١)

لم يكن للإمام بد ، من أعمالها لصيانته دمه ودم شيعته حتى نرى أنّه ربما كان يذم أخلص شيعته ، كزراره في غير واحد من المحافل حتى لا يؤخذ ويضرب عنقه بحجّه أنّه من شيعه أبي عبد الله الصادق عليه السلام .

وكانت بطانته علومه وخاصه شيعته يميزون الحكم الصادر عن تقيه ، عن الحكم الصادر لبيان الواقع عند ما كانت تصل إليهم أجوبه الإمام ، فإن كان على وجه التقيه يقولون لمن جاء به : «أعطاك من جراب النوره» وعند ما كان يفتى بالحكم الواقعي يقولون : «أعطاك من عين صافيه» .

الأمر الثاني : الأخذ بالمرجحات لازم

لا- شك أنّ من رجع إلى لسان الروايات يقف على لزوم العمل بالمرجحات ، ولا يمكن حملها على الاستحباب إذ كيف يمكن حمل الأمر في قوله عليه السلام : «ما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه» على الاستحباب ، وقد سبق أنّ الأمر حجّه من المولى على العبد ، فليس له ترك العمل إلاّ بحجّه أخرى .

وأما ما هو ترتيب العمل بالمرجحات ، فهل يقدّم الترجيح بموافقته الكتاب على الترجيح بمخالفه العامه أو لا؟

الجواب : أنّ المستفاد من روايه عبد الرحمن بن أبي عبد الله هو تقديم

ص: ٢٣٥

١- الوسائل : الجزء ٣ ، الباب ٣ من أبواب لباس المصلّي ، الحديث ٦ .

الترجيح بالأول على الثاني وقد مضى نصها. (١)

الأمر الثالث : التعدي من المنصوص إلى غير المنصوص

قد عرفت أنّ المنصوص من المرجحات لا- يتجاوز الا-ثنين «موافقه الكتاب ومخالفه العامه» ، وهل يجب الاقتصار عليهما ، والرجوع في غيرهما إلى أخبار التخيير ، أو يجوز التعدي من المنصوص إلى غيره ، فيعمل بكل خبر ذي مزيه ، ولا تصل النوبه إلى أخبار التخيير إلا بعد تساوى الخبرين في كلّ مزيه توجب أقربيه أحدهما إلى الواقع؟

الحقّ هو الأوّل : لأنّ إطلاق أخبار التخيير يفرض علينا التخيير في مطلق المتعارضين ، سواء كانا متكافئين أم غير متكافئين ، خرجنا عن إطلاقها بروايات الترجيح ، وأما في غير موردها فالمحكّم هو أخبار التخيير ، فلو كان في أحد الطرفين مزيه غير منصوصه ، فالتخيير هو المحكّم.

* * *

النتائج المحصله

قد خرجنا من هذا البحث الضافي في هذا المقصد بالنتائج التاليه :

١- إذا كان التنافي بين الخبرين أمرا غير مستقرّ ، يزول بالتدبرّ ، فهو خارج عن باب التعارض ، وداخل في باب الجمع الدلاليّ بين الخبرين.

٢- أنّ القاعده الأوّليه في الخبرين المتعارضين اللّذين يكون التنافي بينهما أمرا مستقرا ، هو التسايط والرجوع إلى دليل آخر ، كالعومات والإطلاقات إن وجدت ،

ص: ٢٣٦

١- لاحظ صفحه ٢٣٣ من هذا الكتاب.

وإلا فالأصل العملى ، لكن خرجنا عن تلك القاعدة بأخبار التخيير.

٣- أنّ مقتضى أخبار التخيير وإن كان هو التخيير بين الخبرين مطلقا ، سواء كان هناك ترجيح أو لا ، لكن خرجنا عن مقتضى تلك الأخبار بلزوم إعمال المرجحات المنصوصه فقط دون غيرها. وهى منحصره فى موافقه الكتاب ومخالفه العامه والأول مقدم على الثانى.

خاتمه المطاف : التعارض على نحو العموم والخصوص من وجه

إنّ التنافى بين الدليلين إذا كان بنحو العموم والخصوص المطلق ، أو المطلق والمقيّد، فقد علمت أنّه من أقسام التعارض غير المستقر وأنّه داخل فى قاعده الجمع ، وأنّ المرجع هناك هو الجمع بينهما ، بتخصيص العام وتقييد المطلق.

وإذا كان التنافى بينهما بنحو التباين الكلى فالمرجع هو الترجيح ، ثمّ التخيير ، كما إذا ورد فى الخبر : «ثمن العذره سحت» وفى الخبر الآخر : «لا بأس بثمن العذره».

بقى الكلام فيما إذا كان التعارض بين الدليلين على نحو العموم والخصوص من وجه، كما إذا قال : «أكرم العلماء» ، ثمّ قال : «لا تكرم الفسّاق» فيكون العالم الفاسق مجمع العنوانين فيجب إكرامه باعتبار كونه عالما ، ويحرم باعتبار كونه فاسقا ، فما هى الوظيفه؟

وكما إذا ورد دليل يدلّ بإطلاقه على نجاسه عذره كلّ ما لا يؤكل لحمه ، وورد

دليل آخر يدلّ بإطلاقه على طهاره عذره كلّ طائر ، فيكون الطائر غير المأكول مجمع العنوانين ، فهل يحكم بنجاسه عذرتّه بحكم الدليل الأوّل ، أو بطهارته بحكم الدليل الثاني؟

لا- شكّ في انصراف روايات التخيير عن المقام ، لأنّ المتبادر من قوله في روايه الحسن بن الجهم «يجيئنا الرجلان - وكلاهما ثقه - بحدِيثين مختلفين» هو اختلافهما في تمام المدلول لا في بعضه ، ولذلك كان منصرفا عمّا إذا كان التنافي بنحو العموم والخصوص المطلق.

فيكون المرجع هو روايات الترجيح ، فلو كان حكم أحد الدليلين في مورد الاجتماع موافقا للكتاب ، دون غيره ، أو مخالفا للعامة ، فيؤخذ به دون الآخر.

نعم يعمل بهما في موردى الافتراق ولا محذور في ذلك لإمكان أن يكون الإمام في مقام بيان الحكم الواقعي بالنسبه إلى أصل الحكم لا بالنسبه إلى إطلاقه ، وليس الخبر كشهادة الشاهد حيث لا يجوز الأخذ ببعض مدلولها دون بعض.

تمّ الكلام بحمد الله في تعارض الأدلّه

وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب ، ولاح بدر تمامه بيد مؤلّفه جعفر السبحاني

ابن الفقيه الشيخ محمد حسين الخياباني التبريزي - قدّس الله سرّه -

يوم الأحد الثامن من شهر رجب المرجب

من شهور عام ١٤١٨ من الهجره النبويه

على هاجرها وآله ألف صلاه وتحيه.

ص: ٢٣٨

مقدمه المؤلف.....	٨
المقدمه وفيها أمور.....	٨
الأمر الأول : تعريف علم الأصول وموضوعه وغايته.....	٩
الأمر الثاني : تقسيم مباحثه إلى لفظيه وعقليه.....	١٠
الأمر الثالث : فى الوضع وأقسامه الأربعة.....	١٠
الأمر الرابع : تقسيم الدلاله إلى تصوّريه وتصديقيته.....	١٣
الأمر الخامس : فى الحقيقه والمجاز.....	١٤
الأمر السادس : علامات الحقيقه والمجاز.....	١٥
الأمر السابع : الأصول اللفظيه.....	١٨
الأمر الثامن : فى الاشتراك والترادف.....	٢٠
الأمر التاسع : فى استعمال المشترك فى أكثر من معنى.....	٢٢
الأمر العاشر : فى الحقيقه الشرعيه.....	٢٣
الأمر الحادى عشر : الصحيح والأعم.....	٢٤
الأمر الثانى عشر : فى المشتق وفيه أمور.....	٢٦

- الفصل الأوّل في مادّة الأمر وفيه مباحث ٣٢
- الفصل الثاني في هيئته الأمر وفيه مباحث ٣٥
- المبحث الأوّل : في بيان مفاد الهيئته ٣٥
- المبحث الثاني : في دلالة هيئته الأمر على الوجوب ٣٧
- المبحث الثالث : في استفادته الوجوب من أساليب أخرى ٣٧
- المبحث الرابع : في الأمر عقيب الحظر ٣٨
- المبحث الخامس : في المرّة والتكرار ٣٩
- المبحث السادس : الفور والتراخي ٣٩
- الفصل الثالث في لإجزاء وفيه مباحث ٤١
- المبحث الأوّل : إجزاء الأمر الواقعي الاضطراري عن الاختياري ٤١
- المبحث الثاني : في إجزاء الأمر الظاهري عن الأمر الواقعي ٤٣
- الفصل الرابع مقدّمه الواجب ٤٥
- تقسيمها المقدمه إلى داخلية وخارجية ٤٥
- تقسيمها إلى عقليه وشرعيه وعاديه ٤٦
- تقسيمها إلى مقدّمه الوجود والصحة والوجوب والعلم ٤٦
- الرابع : تقسيمها إلى السبب والشرط والمعدّ والمانع ٤٧
- تقسيمها إلى مفوّته وغير مفوّته ٤٨

تقسيمها إلى مقدمه عباديه وغيرها.....	٤٨
الفصل الخامس في تقسيمات الواجب.....	٥٠
١- تقسيم الواجب إلى مطلق ومشروط.....	٥٠
٢- تقسيم الواجب إلى المؤقت وغير المؤقت.....	٥١
٣- تقسيم الواجب إلى النفسى والغيرى.....	٥٣
٤- تقسيم الواجب إلى أصلى وتبعى.....	٥٣
٥- تقسيم الواجب إلى العينى والكفائى.....	٥٣
٦- تقسيم الواجب إلى التعينى والتخيرى.....	٥٣
٧- تقسيم الواجب إلى التوصلى والتعبدى.....	٥٤
الفصل السادس اقتضاء الأمر بالشىء ، النهى عن ضده.....	٥٥
الضد العام والخاص وفيه مسألتان.....	٥٦
المسأله الأولى: الضد العام.....	٥٦
المسأله الثانيه : الضد الخاص.....	٥٦
الثمره الفقهيه للمسأله.....	٥٧
الفصل السابع فى نسخ الوجوب وبقاء الجواز.....	٥٨
الفصل الثامن فى الأمر بالأمر بفعل ، أمر بذلك الفعل.....	٦٠
الفصل التاسع فى الأمر بالشىء بعد الأمر به.....	٦١

المقصد الثاني فى النواهى وفيه فصول

الفصل الأوّل فى ماده النهى وصيغته..... ٦٤

الفصل الثانى جواز اجتماع الأمر والنهى واحد وفيه أمور..... ٦٤

الأمر الأوّل : فى أن للاجتماع أقسام ثلاثه..... ٦٤

الأمر الثانى : ما هو المراد من الواحد فى العنوان؟..... ٦٧

الأمر الثالث : الأقوال فى المسأله..... ٦٧

الفصل الثالث فى اقتضاء النهى للفساد وفيه مقامان..... ٧٠

المقام الأوّل : فى العبادات..... ٧٠

المقام الثانى : فى المعاملات..... ٧٢

المقصد الثالث فى المفاهيم وفيه أمور

الأمر الأوّل : تعريف المفهوم والمنطوق..... ٧٨

الأمر الثانى : تقسيم المدلول المنطوقى إلى صريح وغير صريح..... ٧٩

الأمر الثالث : النزاع فى باب المفاهيم صغروى..... ٨٠

الأمر الرابع : تقسيم المفهوم إلى مخالف وموافق..... ٨٠

الأمر الخامس : أقسام مفهوم المخالف..... ٨١

الأوّل : مفهوم الشرط..... ٨٢

تبيهان

التنبيه الأوّل : فى تعدّد الشرط واتّحد الجزاء..... ٨٧

التنبیه الثانی : فی تداخل الأسباب والمسببات ٨٩

الثانی : فی مفهوم الوصف ٩١

الثالث : فی مفهوم الغایه ، وفیه جهتان ٩٣

الجهه الأولى : فی دخول الغایه فی حکم المنطوق ٩٣

الجهه الثانيه : فی مفهوم الغایه وانتفاء ستخ الحكم عمّا وراءها ٩٥

الرابع : مفهوم الحصر ٩٦

فی أدوات الحصر ٩٦

الخامس : مفهوم العدد ١٠٠

السادس : مفهوم اللقب ١٠٢

المقصد الرابع العموم والخصوص وفیه فصول

الفصل الأوّل ألفاظ العموم ١٠٥

الفصل الثاني فی أنّ العام بعد التخصیص حقیقه ١٠٧

الفصل الثالث فی إنّ العام المخصص حجّه فی الباقي ١١٠

الفصل الرابع فی التمسك بالعام قبل الفحص عن المخصص ١١١

الفصل الخامس فی تخصیص العام بالمفهوم ١١٢

الفصل السادس : تخصیص الكتاب بخبر الواحد ١١٣

الفصل السابع : فی تعقيب الاستثناء للجمل المتعدّده ١١٥

- الفصل الثامن : فى النسخ والتخصيص..... ١١٦
- المقصد الخامس فى المطلق والمقيد والمجمل والمبين وفيه فصول
- الفصل الأول : فى تعريف المطلق..... ١٢٠
- الفصل الثانى : فى ألفاظ المطلق..... ١٢٢
- الفصل الثالث : فى أنّ المطلق بعد التقييد ليس المجازيه..... ١٢٤
- الفصل الرابع : فى مقدمات الحكمه..... ١٢٥
- الفصل الخامس : فى المطلق والمقيد المتنافيان..... ١٢٧
- الفصل السادس : فى المجمل والمبين وتعريفهما..... ١٢٨
- المقصد السادس فى الحجج والأمارات وفيه مقامان
- المقام الأول : فى القطع وأحكامه وفيه فصول..... ١٣٥
- الفصل الأول : فى حجيه القطع..... ١٣٥
- الفصل الثانى : التجزى..... ١٣٧
- الفصل الثالث تقسيم القطع إلى طريقي وموضوعى..... ١٣٩
- الفصل الرابع فى قطع القطع..... ١٤١
- الفصل الخامس فى لمعلوم إجمالاً كالمعلوم تفصيلاً..... ١٤٣
- الفصل السادس : حجيه العقل..... ١٤٦
- الفصل السابع : العرف والسيره..... ١٥٠
- المقام الثانى : أحكام الظن المعترف..... ١٥٤

الفصل الأول : فى حجّيه ظواهر الكتاب ١٥٦

الفصل الثانى : الشهره الفتوائيه ١٦٠

الفصل الثالث : حجّيه السنّه المحكيه بخبر الواحد ١٦١

أ. الاستدلال على حجّيه خبر الواحد بالكتاب ١٦٢

١- الاستدلال بآيه النبأ ١٦٢

٢- الاستدلال بآيه النفر ١٦٥

٣- الاستدلال بآيه الكتمان ١٦٦

٤- الاستدلال بآيه السؤال ١٦٦

ب. الاستدلال على حجّيه خبر الواحد بالسنه ١٦٧

ج. الاستدلال على حجّيه خبر الواحد بالإجماع ١٦٩

د. الاستدلال على حجّيه خبر الواحد بالسيره العقلائيّه ١٦٩

الفصل الرابع فى حجّيه الإجماع المحصل والمنقول بخبر الواحد ١٧١

الفصل الخامس فى حجّيه قول اللغوى ١٧٥

المقصد السابع الأصول العمليه وفيه فصول

الفصل الأول فى أصاله البراءه وفيه مقامان ١٨٠

المقام الأول : فى الشبهه الحكميه التحريميه بمسائل أربع ١٨١

المسأله الأولى : فى الشبهه الحكميه التحريميه لأجل فقدان النص ١٨١

المسأله الثانيه : فى الشبهه الحكميه التحريميه لإجمال النص ١٩٢

- المسأله الثالثه : فى الشبهه الحكميه التحريميه لتعارض النصين ١٩٢
- المسأله الرابعه : فى الشبهه الموضوعيه التحريميه ١٩٢
- المقام الثانى : الشك فى الشبهه الوجوبيه ١٩٣
- الفصل الثانى فى أصاله التخيير بمسائلها الأربع ١٩٤
- المسأله الأولى : فى دوران الأمر بين المحذورين لفقدان النص ١٩٤
- المسأله الثانيه : فى دوران الأمر بين المحذورين لإجمال النص ١٩٥
- المسأله الثالثه : فى دوران الأمر بين المحذورين لتعارض النصين ١٩٥
- المسأله الرابعه : فى دوران الأمر بين المحذورين فى الشبهه الموضوعيه ١٩٥
- الفصل الثالث : فى أصاله الاحتياط ، وفيه مقامان ١٩٧
- المقام الأول : الشبهه التحريميه ١٩٧
- أ. حكم الشبهه الموضوعيه التحريميه المحصوره ١٩٨
- ب. حكم الشبهه الموضوعيه التحريميه غير المحصوره ٢٠٠
- المقام الثانى : فى الشبهه الوجوبيه ، وفيه موضعان ٢٠٢
- الموضع الأول : الشبهه الوجوبيه الدائره بين متباينين بمسائلها الأربع ٢٠٢
- الموضع الثانى : الشبهه الوجوبيه الدائره بين الأقل والأكثر بمسائلها الأربع ٢٠٣
- المسأله الأولى : دوران الأمر بين الأقل والأكثر لأجل فقدان النص ٢٠٣
- المسأله الثانيه : دوران الأمر بين الأقل والأكثر لأجل إجمال النص ٢٠٤

المسأله الثالثه : دوران الأمر بين الأقل والأكثر لأجل تعارض النصين..... ٢٠٥

المسأله الرابعه : دوران الأمر بين الأقل والأكثر للخلط بين الأمور الخارجيه..... ٢٠٥

حكم الشكّ في المانع والقاطعيه..... ٢٠٥

الفصل الرابع في الاستصحاب ، وفيه أمور..... ٢٠٧

الأمر الأول : في تعريف الاستصحاب..... ٢٠٧

الأمر الثاني : اركات الاستصحاب..... ٢٠٨

الأمر الثالث : تطبيقات..... ٢٠٨

الأمر الرابع : الفرق بين الاستصحاب وقاعده اليقين..... ٢٠٨

أدلّه حجّيه الاستصحاب..... ٢٠٩

صحيحه زواره الأولى..... ٢١٠

صحيحه زواره الثانيه..... ٢١٠

حديث الأربعمائه..... ٢١٢

التنبيه الأول : في شرطيه فعليه الشك..... ٢١٣

التنبيه الثاني : في استصحاب الكلّي بأقسامه الثلاثه..... ٢١٣

التنبيه الثالث : عدم حجّيه الأصل المثبت..... ٢١٥

التنبيه الرابع : تقدّم الأصل السببي على المسببي..... ٢١٧

المقصد الثامن : في تعارض الأدلّه الشرعيه وفيه فصلان

الفصل الأوّل فى التعارض غير المستقر..... ٢٢١

١- التخصّص..... ٢٢١

٢- الورود..... ٢٢٢

٣- الحكومه..... ٢٢٢

٤- التخصيص..... ٢٢٤

٥- تقديم الأظهر على الظاهر..... ٢٢٤

الفصل الثانى : التعارض المستقر، وفيه أمور..... ٢٢٦

الأمر الأوّل : ما هى القاعده الأوّليه عند التعارض؟..... ٢٢٦

الأمر الثانى : ما هى القاعده الثانويه عند التعارض؟..... ٢٢٧

الصوره الأوّلى : الخبران المتعارضان المتكافئان..... ٢٢٧

الصوره الثانيه : الخبران المتعارضان غير المتكافئين وفيه أمور..... ٢٢٩

١- فى بيان المرجّحات الخبريه..... ٢٣٠

أ. الترجيح بصفات الراوى..... ٢٣٠

ب : الترجيح بالشهره العمليه..... ٢٣٢

ج : الترجيح بموافقه الكتاب..... ٢٣٢

د : الترجيح بمخالفه العامه..... ٢٣٤

٢- الأخذ بالمرجّحات لازم..... ٢٣٥

٣- التعدّى من المنصوص إلى غير المنصوص..... ٢٣٦

خاتمه المطاف التعارض على نحو العموم والخصوص من وجه..... ٢٣٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصهبان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

